



مجلس النواب الأردنية

مجلس النواب

الدورة العادية الاولى لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الخامسة

المقودة يوم الثلاثاء ٤ رمضان ١٣٨٧ هـ الموافق ٥ كانون الاول ١٩٦٧ م

(الجلد ١٣)

(رقم العدد)

جَدْوَلُ الْأَعْمَالِ

صفحة

- ١ - تلاوة وقائع الجلسة السابقة ... (مواقفة) ٩٦
- ٢ - تلاوة اجازة سعادة النائب السيد اميل الغوري ... (مواقفه) ٩٧

مجلس النواب

٩١

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت اجائنا جلسة اليوم وموعد الجلسة القادمة سيعلن فيما بعد .

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

امين عام مجلس الامة

طامل عريقات

هاني خير



تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعدلان بعيون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتثقيفه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجدادي

هكذا أصل الأصل

صفحة

- ٣ - قرار اللجنة المالية رقم (١) بشأن : -
- ٩٨
- ١ (القانون المؤقت رقم (١) لسنة ١٩٦٧ قانون تشجيع الاستثمار .
- ٩٩ ووفق عليها كما وردا
- ١٠٩ (القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون ضريبة الابنية من الحكومة وارسلها
- لجلس الاعيان .
- ١١١ (القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٧ قانون الاسهام في رده المجلس ورفع
- المجهود الحربي .
- ١١٢ (القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٦ الملحق بقانون الموازنة العامة
- للسنة المالية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .
- ١٢٠ (القانون المؤقت رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٦ الملحق بقانون الموازنة العامة
- للسنة المالية ١٩٦٦ .
- ١٤٧ (القانون المؤقت رقم (١٠٥) لسنة ١٩٦٦ قانون الموازنة العامة وارسلوا
- للسنة المالية ١٩٦٧ .
- ١٥٢ (القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٧ الملحق بقانون الموازنة العامة
- للسنة المالية ١٩٦٧ .
- ١٥٤ - مقررات اللجنة القانونية :
- ١٥٤ أ - استكمال البحث في القانون المؤقت رقم (٨٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل
- لقانون وقاية الصيد .
- ب - استكمال البحث في مشروع قانون الاحداث لسنة ١٩٦٥ .
- ج - قرار رقم (٧) بشأن : -
- ١٦٠
- ١٦١ ١ (القانون المؤقت رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ . المعدل لقانون محكمة
- امن الدولة
- ١٦٢ ٢ (القانون المؤقت رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٦) المعدل لقانون الاوقاف
- والشؤون الاسلامية .
- ١٦٥ ٣ (القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون نقابة
- اصحاب المهن الهندسية .
- ١٦٧ ٤ (القانون المؤقت رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون حاكم الصلح .

صفحة

- د - قرار رقم (٨) بشأن : -
- ١٦٩
- ١ (القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده .
- ١٧٠ (ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل المجلس
- الاعيان) .
- ١٨٠ ٢ (مشروع قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية لسنة ١٩٦٧ .
- للسنة المالية ١٩٦٧ .
- ١٨٧ هـ - قرار رقم (٩) بشأن : -
- ١٨٧ ١ (مشروع قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية
- للسنة ١٩٦٥ .
- ١٩١ ٢ (القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥ قانون التقسيم ضمن
- مناطق البلديات .
- ٢٠٠ ٣ (القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٥ قانون ادارة املاك
- الدولة .
- ٢٠٣ ٤ (القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٥ قانون السياحة .
- ٢٠٥ ٥ (القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون
- أصول المحاكمات الجزائية .
- ٢٠٩ و - قرار رقم (١) بشأن : -
- ٢١٠ ١ (القانون المؤقت رقم ٦١ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون
- الاحصاءات العامة .
- ٢١٢ ٢ (القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون نقابة
- الصيدا .
- ٢١٤ ٣ (مشروع القانون المعدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية
- للسنة ١٩٦٧ .
- ٢١٦ ز - قرار رقم (٢) بشأن : -
- ٢١٧ ١ (القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم شؤون
- المصادر الطبيعية .
- ٢٤٥ ٢ (القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تنظيم
- شؤون المصادر الطبيعية .
- ٢٤٥ ٣ (القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تنظيم
- شؤون المصادر الطبيعية .

تكملة الاصل

- ٢٤٦ - قرار رقم (١) بشأن : -
- ٢٤٦ ١ . القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ قانون قناة الغور الشرقية.
- ٢٦٢ ٢ . القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون قنطرة الغور الشرقية .
- ٢٦٢ ٣ . القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون قنطرة الغور الشرقية .
- ٢٦٣ ٤ . القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون قنطرة الغور الشرقية .
- ٢٦٥ ط - قرار رقم (٤) بشأن : -
- ٢٦٥ ١ . القانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ قانون الصحافة والمطبوعات .
- ٢٨٠ ٢ . القانون المؤقت رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات .
- ٢٨٢ ي - قرار رقم (٥) بشأن القانون المؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محكمة أمن الدولة .
- ٢٨٤ ل - قرار رقم (٦) بشأن مشروع قانون الخدمة الوطنية الاجبارية .
- ٢٩٧ ٥ - قرار اللجنة الادارية رقم (١) حول بعض المرائض والشكاوي .
- ٢٩٣ ٦ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية :
- ٢٩٤ أ - قرار رقم (١) اخذ المجلس علماً به
- ٢٩٤ ب - « (٢) بشأن :
- ٢٩٤ ١ . مشروع اتفاقية لانشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة .
- ٣٠٣ ٢ . مشروع اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة ما بين دول الجامعة العربية .
- ٣٠٨ ٣ . القانون المؤقت رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ قانون تنفيذ الانفاق الموحد لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي .
- ٣١٩ ٤ . مشروع اتفاقية انشاء المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بجامعة الدول العربية .

جـرى بحث خارج عن جدول الاعمال جدول ما نشرته الصحف عن مشروع فرنسي لازمة الشرق الاوسط : وسحب مشروع السلام الفرنسي للشرق الاوسط .

جـرى بحث حول حرية الصحافة .

- ٣٢٦ ٧ - مقررات لجنة اللاجئين
- ٣٢٦ ١ - قرار رقم (١) . « اخذ المجلس علماً به »
- ٣٢٦ ٢ - قرار رقم (٢) يتعلق بامور النازحين (ووفق عليه)
- ٣٢٧ ٨ - مقررات اللجنة الزراعية
- ٣٢٧ ١ - قرار رقم (١) . « اخذ المجلس علماً به »
- ٣٢٧ ٢ - « (٢) بشأن : -
- ٣٢٧ أ - القانون المؤقت رقم (٨٥) لسنة ٦٦ قانون صيانة الاشجار (قرر المجلس اعادة التانوين للجنة الزراعية والقانونية
- ٣٢٧ ب - القانون المؤقت رقم (٩٢) لسنة ٦٦ قانون الزراعة العام . معاً لدراستها وتقديم قرار مشترك حولها
- ٣٢٨ ٩ - قرار لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة رقم (١) . (اخذ المجلس علماً به)
- ٣٢٨ ١٠ - احالة القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة وهي : -
- ٣٢٨ أ - القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة . (احلت جميع هذه
- ٣٢٨ ب - القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون البلديات . القوانين الى اللجنة
- ٣٢٨ ج - القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الادارة العامة . القانونية)
- ٣٢٨ د - القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الشركات .
- ٦٧/١٢/٧ (عينت في)
- ٩٢٣ اجتث قانون الخدمة الوطنية (الاجبارية) .
- ١١ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

لجنة الاعمال

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا ونصاب قانوني في الساعة ١١ صباحا من يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٦٧/١٢/٥ برئاسة عطوفة السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير . وتغيب بأجازة السيد اميل الغوري .

وتغيب معذرا السادة امين مجج ، محمد سالم النويب ، ادوارد خميس ، موسى عابده ، صديقي الجمبري ، محمد عثمان ابو حجه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، عبدالله الخطيب ، صالح الضامن ، حفطي ملحيس .

وتغيب بدون معاذرة السيد رفعت المفتي ، سليمان ارشيد ، محمد سعيد يونس ، عبد الله التياض شريف القبيح ، عيسى عقل .

وحضر من الحكومة

معالي السيد هاشم الجبومي وزير المالية .
معالي السيد بشاره غصيب وزير الاشغال العامة
معالي السيد سمعان داوود وزير العدلية
معالي السيد عاكف الفايز وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات
معالي الدكتور صبحي أمين عمرو وزير الصحة
معالي السيد حسن الكايد وزير الداخلية

معالي الدكتور صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

معالي السيد صلاح ابو زيد وزير الثقافة والاعلام ، الآثار والسياحة

معالي السيد عبد المعتم الرفاعي وزير دولة للشؤون الخارجية

سماعة الشيخ عبد الحميد السامح وزير الشؤون الدينية والاماكن المقدسة

معالي السيد سامي ايوب وزير الزراعة

معالي المشير حابس المجالي وزير الدفاع

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - الاجازات

السيد الرئيس :

تتلى الاوراق الواردة .

السيد الامين العام

ورد طلب الاجازة التالي من النائب المحترم السيد اميل الغوري

الاحد ١٩٦٧/١٢/٢

حضرة صاحب العطوفة رئيس مجلس النواب المحترم عمان

اتشرف بتقديم خالص التحية وصادق الاحترام متمنيا لعطوفتكم الصحة الطيبة وكل نجاح وتوفيق ، اما بعد .

فيالاشارة الى استثنائي عطوفتكم بالسفر الى الخارج لاسباب صحية ضرورية وفي الوقت نفسه لامور تتعلق بخدمة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عنها فأنتني اتشرف بأحاطة عطوفتكم علماً بسفري اليوم الى لندن ونيويورك ، آملاً بأن لا تستغرق مدة غيابي اكثر من اسبوعين ، ملتصاً بقرارك الموافقة على اجازتي من المجلس لهذه المدة لا سيما وان شهر الصيام المبارك قد حل ، وبمجلوه قد لا يلتأم المجلس للمقر .

وارجو يا صاحب العطوفة ان تتفضلوا بقبول احترامي واطيب تمنياتي .

المخلص

أميل الغوري

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على طلبه ؟

السيد الحفيد نائب عمان :

ارى ان لا يوافق المجلس على منح اجازات لحضرات النواب .

السيد الرئيس :

الواقع سفر السيد الغوري ضروري ولهذا ارى ان لا مانع من منحه الاجازة المطلوبة فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

السيد القضاة نائب عجلون :

عطوفة الرئيس .

في الشهر الماضي وهذا الشهر حوالي مائة وثلاثين او اربعين موظفا من موظفي قنساء النور الشرقية لم يقبضوا رواتبهم بعد وما زالوا تحت رحمة مندوب المالية او مراقب المالية .

السيد وزير المالية

انتهت هذه القضية .

السيد القضاة نائب عجلون

لم يدفعوا بعد

السيد وزير المالية

هذا الموضوع انتهى واعطينا امراً بالصرف .

السيد القضاة نائب عجلون

طيب وشكراً :

تمت اجتهاد المجلس

السيد وزير المواصلات

عطوفة الرئيس

معالي وزير المالية أصدر امرا بالصرف واعطاهم سلفة واظن انهم قد استلموا رواتبهم اليوم .

السيد العظم نائب معان

عطوفة الرئيس

بالنسبة للقوانين التي ترسل لاعضاء المجلس ارجو ان ترسل هذه القوانين قبل مدة ، القوانين وصلت امس الى عدد من اعضاء المجلس واليوم تسلم عدد آخر من الاعضاء بعض القوانين فالرجاء التذكير في تسليم هذه القوانين لدراستها واذا قيل انها اعطيت لنا من قبل ، اري اعطائنا جدول الاعمال قبل اسبوع على الاقل لدراسة القوانين ومبجها بمشأ واعياً ناضجاً لتلا يؤخذ علينا ذلك لدى الامة التي انتخبنا .

السيد الرئيس :

سعادتك بأي لجنة ؟

السيد العظم نائب معان

في لجنة الشؤون الخارجية ولجنة التربية والتعليم .

السيد الرئيس :

في المرة القادمة ستصلكم قبل ثمان واربعين ساعة على الاقل ، لدينا الان قوانين هامة .

٣ - مقررات اللجنة المالية

السيد الرئيس :

والآن تنلى مقررات اللجنة المالية وارجو ان يتفضل مقررها السيد خالد الحاج حسن الى المنصة لتلاوتها .

السيد المقرر

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٧ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد سليم البخت وحضور كل من المقرر معالي السيد خالد الحاج حسن والاعضاء معالي السيد فضل الدلقموني ، وعطوفة السيد محمد الحشمان وسعادة السيد عبد السلام العورى ، وسعادة السيد موسى أبو الراغب .

ونظرت في القوانين المؤقتة المحالة على اللجنة من قبل المجلس الكريم ، وبعد دراستها قررت توصية المجلس المقرر بما يلي : -

(١) الموافقة على القانون المؤقت رقم (١) لسنة ١٩٦٧ قانون تشجيع الاستثمار كما اورد من الحكومة .

(٢) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات كما ورد من الحكومة .

(٣) رد القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٧ قانون الاسهام في المجهود الحربي

(٤) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٦ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٩٦٥ - ١٩٦٦ رقم (٩) لسنة ١٩٦٥ كما ورد من الحكومة .

(٥) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٦ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦ كما ورد من الحكومة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون

١٠٠ -

السيد الرئيس :

اذن سنجري التصويت على القوانين والان

التانون المؤقت رقم ١ لسنة ٦٧ قانون تشجيع الاستثمار

هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نفس القانون كما وافق المجلس عليه

مادة مائه وبمجموعه وبالصيغة التي سرفسح فيها الى

مجلس الاعيان المقرر) .

اللجنة المالية

الاسباب الموجبة

لوضع قانون تشجيع الاستثمار المؤقت

ان القوانين التي صدرت من اجل تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في الاردن هي : -

قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥

قانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥

لقد تضمنت هذه القوانين حوافز كثيرة حملت المستثمرين على الاستثمار في المشاريع الاردنية ذلك ان اكثر من (١٥٠) مؤسسة تتمتع الان بالاعفاءات والتسهيلات التي تنص عليها هذه القوانين .

ان الاسباب الموجبة لوضع قانون جديد لتشجيع الاستثمار هي : -

أ - ان هدف برنامج السنوات السبع (١٩٦٤ - ١٩٧٠) هو استثمار ١٢٩ مليون دينار في القطاع الخاص ولهذا فانه بات من الضروري وضع تشريع يبيد يوفر للمستثمرين المحليين والاجانب حوافز اكثر سخاء من الحوافز التي تضمنتها القوانين المذكورة حتى يتمكن الاردن من ان يحصل على هذا المبلغ الكبير .

ب - ان القوانين المذكورة تقتصر على تشجيع الاستثمار في مشايح صناعية قليلة كالفنادق السياحية الامر الذي ادى الى تشجيع الاستثمار في بعض اجزاء القطاع الخاص دون غيرها بينما القانون الجديد يهدف الى تشجيع الاستثمار في المشاريع السياحية والاسكان وشركات الاستثمار المالية المساهمة العامة والخاصة والعقارات التي يمتلكها رعايا الدول العربية بالاضافة الى المشاريع الصناعية الامر الذي سوف يودي الى التوازن في تنمية اجزاء القطاع الخاص المختلفة .

ج - ان التصنيع الذي اخذ ينتشر في سائر انحاء العالم على مقياس واسع قد خلق حالة من التنافس على اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية مما حمل الحكومة على وضع القانون الجديد المرفق في طيه بحيث يوفر للمستثمرين المحليين والاجانب في المشاريع المتصادق عليها اعفاءات وتسهيلات اكثر سخاء مما توفره القوانين المذكورة .

مكتبة العدل

قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٦٧

قانون تشجيع الاستثمار

○○○○○○

المادة ١ - اسم القانون وبدء العمل به :

يسمى هذا القانون (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٦٧) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

التعريف

المادة ٢ - التعاريف :

يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المخصوص لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -
تعني كلمة «الوزير» وزير الاقتصاد الوطني . وتعني كلمة «اللجنة» لجنة تشجيع الاستثمار المؤلفة بتمتضى هذا القانون . وتعني كلمة «المشروع» اي مشروع يؤسس برأس مال محلي او اجنبي او ب كليهما ويتحصر فيما يلي : -

١ - اي مشروع صناعي يزيد في المقدرة الانتاجية للمملكة .
٢ - اي مشروع سياحي ترى اللجنة بعد التشاور مع سلطة السياحة انه يساعد على تنمية السياحة وتزيد كلفته عن خمسين الف دينار .
٣ - اي مشروع اسكان تصادق عليه مؤسسة الاسكان من ناحية التصاميم والكلفة ويدخل اصحابه في عقد مع المؤسسة المذكورة تحدد بموجبه بدلات الايجار و ثمن البيع وتزيد كلفته عن خمسين الف دينار .

٤ - اي شركة مساهمة للاستثمار المالي سواء اكانت عامة ام خاصة ترى اللجنة انها تساعد على تنمية الدخل القومي وتزيد رأس مالها المدفوع عن خمسين الف دينار . وتقتصر اعمالها على المشاريع المحددة في البنود (١ ، ٢ ، ٣) الآتية وتستثنى من ذلك البنوك المرخصة .

وتشمل كلمة «مشروع» وعبارة «مشروع مصدق» حسبما ورد تعريفها في هذه المادة انشاء مشروع جديد مستقل او توسيع او تجديد مشروع قائم او تأسيس فرع لمؤسسة غير اردنية عاملة في الخارج .

وتعني عبارة «المشروع المصدق» المشروع الذي يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيبات اللجنة . التصديق عليه لاغراض منحه جميع او بعض الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون وذلك تحقيقا لتوفير رؤوس الاموال اللازمة من مصادر محلية وخارجية لتمويل المشاريع التي تهدف الى زيادة الانتاج الاجمالي للمملكة واستثمار مواردها الطبيعية وامكاناتها الاقتصادية وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة فرص العمل .

وتعني عبارة «الموجودات الثابتة» الآلات والادوات والاجهزة التي تستورد للمملكة بقصد استعمالها في المشروع بالكميات التي تحددها اللجنة في تنسيباتها الى مجلس الوزراء وتستثنى من ذلك مواد البناء والسيارات ومواد الخام والاثاث والتجهيزات .

وتعني عبارة «رأس المال الاجنبي» : -

١ - أية عملة اجنبية يحولها اجنبي الى المملكة بالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني وذلك بقصد الاستثمار فيها .

٢ - الموجودات الثابتة التي تستورد للمملكة من قبل مالكيها غير الاردنيين وذلك بقصد الاستثمار في اي مشروع ولا تدفع للمملكة قيمتها .

٣ - الحقوق المعنوية كالاختراعات والعلامات التجارية التي تستثمر في المملكة ويملكها اجانب غير مقيمين .

٤ - الارباح والفوائد التي تتأق من استثمار رأس المال الاجنبي ويعاد استثمارها في المملكة .

الفصل الثاني

لجنة ومكتب تشجيع الاستثمار

المادة ٣ - لجنة تشجيع الاستثمار :

أ - تؤلف في وزارة الاقتصاد الوطني لجنة تسمى «لجنة تشجيع الاستثمار» من : -

١ - وزير الاقتصاد الوطني - رئيسا .

٢ - وكيل وزارة الاقتصاد الوطني - نائب رئيس .

٣ - وكيل وزارة المالية/المجاهر .

٤ - أمين عام مجلس الاعمار .

٥ - نائب محافظ البنك المركزي .

هكذا عند العمل

٦ - مدير عام بنك الائتماء الصناعي .

٧ - ممثل عن غرفة صناعة عمان .

٨ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية .

تعيين كل من غرفة صناعة عمان واتحاد الغرف التجارية ممثلها في اللجنة وتستبدله بموافقة الوزير .
ب - تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس مرة واحدة على الأقل في الشهر وكلما دعت الضرورة الى ذلك .

ج - يتألف النصاب التاتواني لاجتماع اللجنة بحضور خمسة اعضاء على الاقل يكون احدهم الرئيس او نائب الرئيس .

د - تؤخذ قرارات اللجنة بالاكثرية المطلقة لاصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

هـ - اذا كان لاي عضو من اعضاء اللجنة مصلحة شخصية في الموضوع الذي تبحثه اللجنة فان عليه ان ينسحب من الاجتماع وان لا يشارك في التصويت عليه .

و - تضع اللجنة لنفسها التعليمات الداخلية المتعلقة بأدارة امورها وحفظ سجلاتها وانجاز معاملاتها وتنظيم علاقاتها وعمايراتها .

ز - لا يجوز افشاء اية معلومات تقدم الى اللجنة غير انه يجوز نشر معلومات عن نشاطات اللجنة او اعمالها من قبل الرئيس او بموافقة .

المادة ٤ - مهام اللجنة :

تتمارس اللجنة المهام التالية : -

١ - تنظيم النشاطات التي تشجع استثمار رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية وتهيئة الجو الملائم لاستثمارات القطاع الخاص وتوجيهه نحو المساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية في ظل المبادعة الفردية والحرية الاقتصادية .

٢ - العمل مع السلطات المختصة الاخرى على زيادة الوفورات الفردية واستثمارها في مختلف المجالات الخيرية .

٣ - اجتذاب رأس المال العربي والاجنبي لتأسيس المشاريع في المملكة او المشاركة او المساهمة فيها

المادة ٥ - صلاحيات اللجنة ومسؤولياتها :

أ - تتمارس اللجنة تحقيقا لمهامها المبينة في المادة الرابعة الصلاحيات والمسؤوليات التالية : -

١ - النظر في طلبات استثمار رأس المال العربي او الاجنبي في المملكة والتثبت من توفر الشروط المطلوبة بمقتضى هذا القانون ورفع التنسيبات اللازمة الى مجلس الوزراء لاصدار القرارات التي يراها مناسبة .

٢ - تعيين نسبة رأس المال العربي الذي يسمح باستثماره في اي مشروع واصدار القرارات التي يراها مناسبة .

٣ - تعيين نسبة رأس المال الاجنبي الذي يسمح باستثماره في أي مشروع ورفع التنسيبات اللازمة الى مجلس الوزراء لاصدار القرارات التي يراها مناسبة .

٤ - النظر في طلبات نقل ملكية رأس المال العربي او الاجنبي المستثمر في اي مشروع ورفع التنسيبات اللازمة الى مجلس الوزراء لاصدار القرارات التي يراها مناسبة .

٥ - النظر في طلبات تحويل الارباح والفوائد ورأس المال العربي او الاجنبي الى خارج المملكة بمقتضى المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة .

٦ - تسجيل رأس المال العربي او الاجنبي كما يصرح به المستثمر العربي او الاجنبي حسب الوحدات التي يستورد بها سواء كانت نقدا ام حقوقا معنوية او عينا .

٧ - النظر في طلبات حيازة الاينية والاراضي في المملكة من قبل رعايا الدول العربية واصدار القرارات التي يراها مناسبة .

٨ - التوصية لاية سلطة مختصة ان تمنح بمقتضى القوانين التي يمهدها الى تلك السلطة بتنفيذها اي اعفاء او تخفيض او تسهيل او رخصة بشأن اي مشروع يساعد في تحقيق اهداف هذا القانون .

٩ - دراسة المشاريع الخاصة بتشجيع الاستثمار في مختلف الاقطار ولا سيما في الاقطار المجاورة بقصد تطوير هذا القانون واي تشريع اخر يتعلق بتشجيع الاستثمار .

١٠ - التوصية الى السلطات المختصة بأية اجراءات من شأنها ان تؤدي الى دعم الجو الملائم للاستثمار .

١١ - الحصول على استشارة اي موظف من موظفي الحكومة الفنيين والخبراء الآخرين في اي مشروع مقابل اجر يدفعه صاحب المشروع بحدد يقرر من اللجنة .

ب - على رئيس اللجنة ان ينشر القرارات التي يصدرها مجلس الوزراء والمنظمة اية اعفاءات او تسهيلات تمنح بموجب هذا القانون في الجريدة الرسمية .

المادة ٦ - مكتب تشجيع الاستثمار الاردني :

أ - يؤسس في وزارة الاقتصاد الوطني مكتب يسمى « مكتب تشجيع الاستثمار الاردني » .

ب - يعين الوزير احد موظفي الوزارة الرئيسيين امينا لسكر اللجنة ومشرفا على اعمال المكتب .

ج - يقوم المكتب بالمهام التالية :

١ - جمع وتنسيق ونشر الدراسات اللازمة لتشجيع استثمار رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية في مختلف المشاريع الانمائية واجراء الاتصالات مع الجهات التي تعني وترغب في الاستثمار في المملكة .

نكنا جند الفصل

٢ - الاجابة على الاستفسارات الواردة بشأن المعلومات الاحصائية والاقتصادية والمالية والقانونية من الجهات التي تعني بالاستثمار وتعرف تلك الجهات بجميع النواحي والمؤسسات ذات العلاقة في المملكة .

٣ - تسهيل الحصول على سمات الدخول وافونات الافادة لرجال الاعمال والمستخدمين (بفتح الدال) غير الاردنيين الذين يستقعدون الى المماكة للعمل في المشاريع التي تنطبق عليها احكام هذا القانون .

الفصل الثالث

الاعفاءات من الضرائب والرسوم

المادة ٧ - الاعفاءات :-

أ - لمجلس الوزراء بعد دراسة تنسيات اللجنة ان يمنح المشروع المصدق جميع او بعض الاعفاءات التالية :-

١ - اعفاء الموجودات الثابتة من الرسوم الجمركية على المستوردات ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية الاخرى التي تستحق عليها عندما تستورد بعد العمل بهذا القانون ، من اجل استعمالها في المشروع حسب الكيسات التي يقررها بناء على تنسيات اللجنة .

٢ - اعفاء الارباح الصافية للمشروع من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية اللتين تستحقان عليها لمدة ست سنوات اعتبارا من تاريخ مباشرة المشروع بالانتاج او العمل وفق اعلان ينشر في الجريدة الرسمية موقع من الوزير ومستند الى قرار من اللجنة يحدد فيه ذلك التاريخ .

٣ - اعفاء الابنية والاراضي التي يمتلكها المشروع وتستخدم لاغراضه من ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات وضريبة الاراضي خارج منطقة البلديات اللتين تستحقان عليها لمدة ست سنوات اعتبارا من تاريخ مباشرة المشروع بالانتاج او العمل وفق اعلان المشار اليه في البند (٢) .

٤ - اعفاء منتجات المشروع المصدرة من رسوم الانتاج والتصدير لمدة ست سنوات .

ب - اذا كان جزء من المشروع مصدقا وكان الجزء الاخر غير مصدق سواء اجري تأسيس الجزء المصدق قبل الجزء غير المصدق أم بعده تنحصر الاعفاءات التي يقرر منحها في الجزء المصدق من المشروع .

ج - بعد انقضاء سنوات الاعفاء المشار اليها في البند (٢) من الفقرة (أ) يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيات اللجنة اعفاء مبالغ لا يزيد مجموعها على (٢٥٪) من الارباح الصافية للمشروع المصدق من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية اذا خصصت تلك المبالغ واستثمرت في احد الاغراض التالية :-

١ - تحسين المشروع او توسيعه او زيادة انتاجه كما ونوعا .

٢ - بناء مساكن للموظفين والمستخدمين (بفتح الدال) في المشروع المصدق شريطة ان تبقى تلك المساكن مأكا للمشروع .

٣ - اقامة ابنية ومنشآت للخدمات الصحية او الثقافية او الترفيهية الخاصة بالموظفين والمستخدمين (بفتح الدال) العاملين في المشروع .

ويشترط في جميع هذه الحالات المباشرة في تنفيذ المشروع الذي تستثمر فيه الارباح المعفاة بموجب هذه المادة خلال سنة على الاكثر من نهاية السنة المالية التي تحققت تلك الارباح خلالها واكمال التنفيذ خلال المدة التي تحددها اللجنة في تنسياتها لمنح الاعفاء .

المادة ٨ - الاعفاءات الخاصة بأبنية السكن التي يشغلها مالكوها :

تعفى ابنية السكن التي يشغلها مالكوها سواء اكانوا اردنيين ام من رعايا الدول العربية من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية اللتين تستحقان عليها .

المادة ٩ - الاعفاءات الخاصة بفوائد الودائع وحصص ارباح الاستثمار في سندات الدين وفوائد القروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية :

تعفى فوائد الودائع في البنوك المرخصة وحصص الارباح المتأتية عن الاستثمار في سندات الدين العام والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة كما تعفى فوائد القروض الخارجية التي تقرضها الحكومة او التي تقرضها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وفوائد التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المؤسسات المالية الاجنبية للبنوك المرخصة في المملكة من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية اللتين تستحقان عليها .

الفصل الرابع

رأس المال الاجنبي

المادة ١٠ - معاملة رأس المال الاجنبي كرأس المال المحلي :

أ - يعامل رأس المال الاجنبي المستثمر في اي مشروع او مشروع مصدق سواء اكان استثماره مستقلا عن رأس المال المحلي ام بالاشتراك معه معاملة رأس المال المحلي ، وتضمن الحكومة لرأس المال الاجنبي التمتع بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تمنح له بمقتضى هذا القانون كما تضمن له عدم نقصان الاعفاءات والتسهيلات او المساس بها بمقتضى اي تشريع لاحق .

هكذا عند العمل

ب - على كل شخص يرغب في استثمار رأس مال اجنبي في اي مشروع ان يقدم طلبا على النموذج المقرر الى الوزير وان يرفق الطلب بأية تفاصيل او وثائق ضرورية .

المادة ١١ - تقدير قيمة رأس المال الاجنبي اذا كان حقوقا معنوية او عينا :

اذا كان رأس المال الاجنبي المستورد حقوقا معنوية او عينا تعيد اللجنة تقدير قيمته وتحديد نهايتها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استيراده عن طريق تدقيق الوثائق ودراسة اسعار السوق العالمية والتشاور مع الخبراء .

المادة ١٣ - تسهيلات تحويل ارباح وفوائد رأس المال الاجنبي الى خارج المملكة :

يجري ، بموافقة اللجنة ، تحويل الارباح التي تنتج عن رأس المال الاجنبي الذي استورد واستثمر بمقتضى هذا القانون في اي مشروع في المملكة او الفوائد التي تنتج عن رأس المال الاجنبي اذا كان قرضا الى خارج المملكة .

المادة ١٣ - تسهيلات تحويل رأس المال الاجنبي الى خارج المملكة :

أ - يجري ، بموافقة اللجنة ، تحويل رأس المال الاجنبي الذي استورد واستثمر بمقتضى هذا القانون الى خارج المملكة على ثلاثة اقساط سنوية متساوية بعد مرور سنتين من تاريخ مباشرة المشروع الذي استثمر فيه رأس المال الاجنبي بالانتاج او العمل .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) يجوز للجنة ان توافق على تحويل رأس المال الاجنبي دون التقيد بالمدة والاقساط المنصوص عليها في تلك الفقرة .

المادة ١٤ - قانون مراقبة العملة الاجنبية :

أ - يخضع تحويل العملة الاجنبية الى المملكة او منها الى قانون مراقبة العملة الاجنبية .

ب - يجري تحويل الارباح والفوائد ورأس المال الاجنبي الى خارج المملكة بالعملة الاجنبية التي استورد فيها او بأية عملة اجنبية اخرى .

المادة ١٥ - تحويل رواتب وتعويضات المستخدمين غير الاردنيين الى خارج المملكة :

للمستخدمين (بفتح الدال) غير الاردنيين الذين يعملون في الوظائف الفنية والادارية العليا في المشاريع ان يحولوا سبعين في المئة من رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة

الفصل الخامس

واجبات اصحاب المشاريع المصدقة

المادة ١٦ - الواجبات :

على اصحاب المشاريع المصدقة ان يقوموا بما يلي :

- ١ - مسك دفاتر حسابات اصولية بمقتضى قانون التجارة وقانون الشركات .
- ٢ - حفظ سجل خاص على النموذج المقرر ، تدون فيه جميع التفاصيل المتعلقة بالموجودات الثابتة التي اغفيت من الرسوم الجمركية على المستوردات ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية الاخرى بمقتضى البند (١) من الفقرة (أ) من المادة السابعة .
- ٣ - تقديم ميزانية وحساب ارباح وخسائر على النماذج المقررة الى الوزير سنويا خلال اربعة اشهر من نهاية سنة المشروع المالية بشأن تلك السنة .
- ٤ - تقديم تعهد على النموذج المقرر الى الوزير ببيع منتجات المشروع المدة للاستهلاك المحلي بالاسعار التي تقررها وزارة الاقتصاد الوطني بعد دراسة تكاليف الانتاج والاسعار العالمية للبضائع المماثلة وتكاليف النقل .
- ٥ - السماح لاي موظف مفوض خطيا من قبل الوزير بان يدخل اي مكان يقوم فيه مشروع مصدق وان يدقق الموجودات الثابتة والضرائب المخزونه والنقد والسجلات الحسابية والفواتير والمستندات والذكرات والوثائق الاخرى التي تتعلق بالمشروع المصدق ، وتزويده بأية تفاصيل او معلومات يراها ضرورية لهذا الشأن من اجل تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

الفصل السادس

احكام عامة

المادة ١٧ - الغاء الاعفاءات :

أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيبات اللجنة ان يلغي الاعفاءات الممنوحة بمقتضى هذا القانون الى مشروع مصدق اذا اقتنع بان المشروع جرى اعتباره مشروعا مصدقا سندا الى اساس كاذب او معلومات مضللة او اذا لم يساعد في تحقيق هدف هذا القانون او اذا لم يراع اصحابه احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه ، وينشر قرار المجلس في اعلان في الجريدة الرسمية ويحرم المشروع من اعتباره مشروعا مصدقا اعتبارا من تاريخ القرار المذكور .

ب - اذا لغي المشروع على الوجه المبين في الفقرة (أ) يجب على اصحابه ان يدفعوا خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان في الجريدة الرسمية جميع مبالغ الضرائب والرسوم التي كانوا قد اعدوا منها بمقتضى الفقرتين (أ ، ب) من المادة السابعة .

تحت إشراف
الوزير

المادة ١٨ - استعمال الموجودات في مشروع خلاف المشروع المصدق :

أ - لا يجوز استعمال الموجودات الثابتة المشار إليها في البند (١) من الفقرة (أ) من المادة السابعة في أي مشروع خلاف المشروع المصدق إلا بعد اخذ موافقة اللجنة ودفع الرسوم الجمركية على المستوردات ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الإضافية الأخرى التي تستحق عليها فيما لو لم تمنح الإعفاء عند استيرادها .

ب - إذا ظهر بأن الموجودات الثابتة المشار إليها آنفاً استعملت في مشروع غير المشروع المصدق وإن اللجنة لم تعط موافقتها يجب دفع ضمني الضرائب والرسوم المذكورة .

المادة ١٩ - استعمال الابنية والأراضي في مشروع خلاف المشروع المصدق :

أ - لا يجوز استعمال الابنية والأراضي المشار إليها في البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة السابعة في أي مشروع خلاف المشروع المصدق إلا بعد اخذ موافقة اللجنة ودفع ضريبة الابنية والأراضي داخل مناطق البلديات وضريبة الأراضي خارج مناطق البلديات وضريبة الأراضي خارج مناطق البلديات اللتين تستحقان عليها فيما لو لم تمنح الإعفاء .

ب - إذا ظهر بأن الابنية والأراضي المشار إليها آنفاً استعملت في مشروع غير المشروع المصدق وإن اللجنة لم تعط موافقتها يجب دفع ضمني الضرائب المذكورة .

المادة ٢٠ - عدم تأثير المواد السابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة على قرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل

العمل بهذا القانون .

لا تؤثر أحكام المواد السابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة على أية قرارات أصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بهذا القانون بشأن منح إية إعفاءات أو تسهيلات بمقتضى قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥ وقانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ وتعتبر تلك القرارات سارية المفعول ضمن الحدود وبموجب الشروط الواردة فيها .

المادة ٢١ - إصدار الأنظمة :

أ - مجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة الضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون .

ب - للوزير أن يصدر التعليمات الضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة بمقتضاها الصادرة .

المادة ٢٢ - الإلغاء :

مع مراعاة ما جاء في المادة العشرين تُلغى التوانين التالية : -

قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥ .

قانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ .

أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - التنفيذ :

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون كل ضمن اختصاصه بتنفيذ أحكام هذا القانون .

- ٢ -

يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

(وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه

مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها إلى مجلس الاعيان الموقر) .

القانون المؤقت رقم ٩ لسنة ٦٧ المعدل لقانون ضريبة الابنية والأراضي داخل مناطق البلديات ، هل

هكذا اجند الاصل

الاجراءات اللجنة المالية لجدة النواب	المادة ١٣	ملحوظة حول القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات
انظر قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في ١٢/٢/١٩٦٧ البند (٢)	<p>يُلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-</p> <p>المادة ١٣ :-</p> <p>١ - تكون فئة الضريبة كما يلي :-</p> <p>أ - سبعة عشر في المئة من صافي قيمة الاجار السنوي الابنية بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها وتخطيطها .</p> <p>ب - عشرة في المئة من صافي قيمة الاجار السنوي للاراضي التي ليست ساحة للابنية .</p> <p>٢ - تكون الضريبة المتحققة على الابنية والاراضي الواقعة داخل حدود أبنية بلدية مع الغرامات حقا لتلك البلدية .</p> <p>٣ - تقوم وزارة المالية بتحصيل الضريبة والغرامات نيابة عن البلديات وتبلغ لكل بلدية حصيلها من تلك الضريبة والغرامات بعد حسم النفقات الفعلية لجهاز التحصيل .</p> <p>٤ - بقايا الضريبة وبقايا الغرامات المتحققة قبل ١٩٦٧/٤/١ والتي تحصلها وزارة المالية تدفع لكل بلدية حصيلها منها بنسبة ٤٢٪ من صافي التحصيلات .</p>	<p>نص المادة (١٣) :-</p> <p>على من تقع الضريبة :-</p> <p>١ - تجي الضريبة المروضة بتقضي هذا القانون من الملك أو الشخص الذي يتصرف بالتأجير عنه .</p> <p>٢ - اذا كانت أبنية أرض أو بناء صناعي جدار الصريف به بالاشجار أو فيجوز أن تجي الضريبة البرية عليه من مصروف واحد أو أكثر .</p>

الاسباب الموجبة

مطالبة كافة البلديات بابقاء تحصيل ضريبة الابنية والاراضي ورسوم رخص المهن لدى وزارة المالية حفاظا على الاستمرار بالتحصيل على الوجه المطلوب وان وزارة المالية اصبح لديها القدرة الكافية من جميع النواحي على التحصيل بشكل يضمن مصلحة البلديات ومصلحة المواطنين ، وبالإضافة لمطالبة وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية بنفس الطلب ايضا . وهذا هو نص القانون .

قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٧/١/١ .

المادة ٢ - يلغى القانون المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٣ :-

- ١ - تكون فئة الضريبة كما يلي :-
- أ - سبعة عشر في المئة من صافي قيمة الاجار السنوي للابنية بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها وتخطيطها .
- ب - عشرة في المئة من صافي قيمة الاجار السنوي للاراضي التي ليست ساحة للابنية .
- ٢ - تكون الضريبة المتحققة على الابنية والاراضي الواقعة داخل حدود ابنية بلدية مع الغرامات حقا لتلك البلدية .
- ٣ - تقوم وزارة المالية بتحصيل الضريبة والغرامات نيابة عن البلديات وتبلغ لكل بلدية حصيلها من تلك الضريبة والغرامات بعد حسم النفقات الفعلية لجهاز التحصيل .
- ٤ - بقايا الضريبة وبقايا الغرامات المتحققة قبل ١٩٦٧/٤/١ والتي تحصلها وزارة المالية تدفع لكل بلدية حصيلها منها بنسبة ٤٢٪ من صافي التحصيلات .

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ٦٧ قانون الاسهام في المجهود الحربي ، هل يوافق المجلس على رده بناء على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون بالصيغة التي رده فيها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان المقرر مردوداً)

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٧

قانون الاسهام في المجهود الحربي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الاسهام في المجهود القومي لسنة ١٩٦٧) ويعمل به اعتبارا من ١٩٦٧/٩/١ وينتهي العمل به بقرار يصدره مجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

هكذا منه الاجل

المادة ٢ - تقتطع نسبة ٥٪ من جميع الرواتب والعلاوات والمكافآت والتعويضات وبدلات التثيل التي يتقاضاها الوزراء وأعضاء مجلس الأمة والموظفون والمستخدمون وضباط وأفراد الجيش العربي والأمن العام والمخابرات العامة من خزانة الدولة أو من صناديق المؤسسات العامة أو البلديات .

المادة ٣ - تقتطع نسبة ٥٪ من استحقاقات المتقاعدين سواء كانت مصادرها خزانة الدولة أو المؤسسات العامة أو البلديات أو الشركات أو الحكومات الأخرى كما تقتطع نسبة ٥٪ من المكافآت أو التعويضات المستحقة حسب أحكام قانون التقاعد المدني أو قانون التقاعد العسكري المعمول بهما .

المادة ٤ - تقتطع نسبة ٥٪ من الرواتب والعلاوات والأجور والمكافآت والتعويضات التي يتقاضاها رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات وهيئات المديرين ومستشاروها والمستخدمون الآخرون فيها .

المادة ٥ - تقتطع نسبة ٥٪ من الرواتب والعلاوات والأجور والمكافآت والتعويضات التي يتقاضاها أي شخص تسري عليه أحكام قانون العمل ويتقاضى راتباً شهرياً من أي صاحب عمل .

المادة ٦ - على أصحاب العمل أن يؤدوا الاقتطاعات التي يفرضها هذا القانون عن كل شهر إلى محاسبي وزارة المالية قبل اليوم العاشر من الشهر التالي .

المادة ٧ - تجب نسبة (٥٪) من دخل الشركات وأرباب العمل وأصحاب المهن والحرف والصناعات الأخرى على أساس الدخل المسجل للسنة السابقة في وثائق دائرة ضريبة الدخل قبل أن تجري على هذا الدخل الاقتطاعات المقررة في القانون وعلى أن تقسط هذه الجباية إلى اثني عشر قسطاً متساوياً .

المادة ٨ - اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ، يترتب على جميع الشركات والمصالح المنتمية للقطاع الخاص تزويد وزارة المالية بكشوفات تشمل أسماء الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون ومجموع مرتباتهم وعلاواتهم واستحقاقاتهم وفي حالة التخلف عن ذلك أو العمل بمقتضى المادة (٦) من هذا القانون ، يكون المخالف ملزماً بدفع ضعف المبلغ المستحق .

المادة ٩ - تحصل جميع الأموال المستحقة بمقتضى أحكام هذا القانون وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ١٠ - لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير المالية أن يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ اغراض هذا القانون وتطبيق احكامه .

المادة ١١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس :

- ٤ -

القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ٦٦ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٦/٦٥ رقم ٩ لسنة ٦٥ ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كسناً وافق عليه المجلس مائة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سترفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٦

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

للسنة المالية ٦٥-١٩٦٦

رقم (٩) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٥/١٩٦٦) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٩) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١/٤/١٩٦٦ .

المادة ٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصلي :

رقم الفصل وعنوانه	رقم المادة وعنوانها	المبلغ دينار	الاجمال دينار
٢/٤ - الامن العام	الرواتب والعلاوات والنفقات الأخرى .	٣٤٨.٠٠٠	٣٤٨.٠٠٠
٢/٥ - القوات المسلحة	الرواتب والعلاوات والنفقات الأخرى .	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
٧ - وزارة التربية والتعليم (النفقات المتكررة)			
٧ / ب - التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي	٢٢ - الايجارات	٢٠.٠٠٠	
٧/٧ - معاهد المعلمين	٢٥ - اللوازم والمهمات	٨٢.٥٠	
٧/د - التعليم الصناعي	٣١ - اجهزة والآلات واثاث	٥.٠٠٠	
	١٦ - الاجور الإضافية	١.٨٠٠	
	٢٣ - البرق والهاتف والكهرباء	٥٠٠	
	٢٥ - اللوازم والمهمات	٥.٨٥٠	
	٣١ - اجهزة والآلات واثاث	٣.١٥٠	
٧/هـ - التعليم الزراعي	١٤ - اجور العمال	٥.٠٠٠	
	٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	٨٠٠	

هكذا عند الفصل

رقم الفصل وعنوانه	رقم المادة وعنوانها	المبلغ دينار	الاجمال دينار
	٢٣- البرق والبريد والماء والكهرباء	٧٠٠	
	٢٤- المتفرقة	١٣٠٠	
	٢٥- الاوازم والمهمات	١٠٥٠٠	
	٣١- اجهزة وآلات واثاث	٤٢٠٠	
٧/ج- النشاطات التربوية والاجتماعية والرياضية	٢٢- الاجارات	٢٥٠٠	
	٢٣- البرق والبريد والماء والكهرباء	٣٠٠	
	٢٤- المتفرقة	١٠٠	
	٢٥- اللوازم والمهمات	٤٨٥٠	
	٣١- اجهزة وآلات واثاث	٥٠٠٠	
	٤١- المباني والاعانات والمكافآت	٥٧٠٠	٨٥٥٠٠
٧/د- وزارة التربية والتعليم (التفقات الرأسمالية الانمائية)	٣٢- استملاك وابنية وانشاءات		
٧/ج- معاهد المعلمين	١- اكمال بناء معهد المعلمين الريفي في عجلون مع التدفئة المركزية للقسم الداخلي		٥١٠٠
٧/د- التعليم الصناعي	٣٢- استملاك وابنية وانشاءات		
	٤- بناء ثلاث غرف في مدرسة نابلس الصناعية وتوسيع مشاغل السيارات وقسم الكهرباء والمستودعات		٩٠٠٠

رقم الفصل وعنوانه	رقم المادة وعنوانها	المبلغ دينار	الاجمال دينار
	٥- اتمام ابنية وانشاء سور في مدرستي اربد والقدس الصناعيتين	٤٧٠٠	
	٤٣- المساهمات		
	١- مساهمة في اكمال بناء القسم الفندق في مدرسة التمس الصناعية الثانوية	٣٠٠٠٠	
٧/هـ- التعليم الزراعي	٣٢- استملاك وابنية وانشاءات		
	٣- انشاء بيت سكني لمدير مدرسة العروب الزراعية	٣٥٠٠	
	٤- انشاء غرف صفوف		
	اضافية لمدرسة الزراعة الزراعية	٣٠٠٠	٥٥٣٠٠
١/٨- بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل / الرعاية الاجتماعية (التفقات المتكررة)	٢٤- المتفرقة	٤٠٠٠٠	٤١٠٠٠
٣/٨- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل / دائرة الانشاءات التعاونية (التفقات المتكررة)	٤١- المباني والاعانات والمكافآت	٧٠٠٠	٧٠٠٠
١/٩- وزارة الزراعة/ الادارة (التفقات المتكررة)	٤٣- المساهمات	٨٠٠٠	٨٠٠٠
٨/٩- وزارة الزراعة/ القسم الفني / مشروع توطین البلبو (التفقات المتكررة)	١٣- المستخدمون برواتب مقطوعة وبمقود	٦٠٠	٦٠٠

هكذا اصل الاصل

رقم الفصل وعنوانه	رقم المادة وعنوانها	المبلغ دينار	الاجمال دينار
١/٩ - ائتمانية / وزارة الزراعة مشروع توطيد البدو (التفقات الرأسمالية الائتمانية)	٣١ - اجهزة والآلات واثاث		
	٩ - تراكتور عند (١)	١٢٢٠٠	
	١٠ - مورتورات ومضخات	٦٢٠٠	
	٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات		
	١ - مباني السلطنة والقطرانة	٢٥٠٠	٩٩٠٠
٥/٩ - د البحث العلمي / الزراعة الجافة (التفقات المتكررة)	١٤ - اجور العمال	٢١٠٠	
	٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميلدان	١٠٠٠	
	٢٤ - المنقرقة	١٥٠	
	٢٥ - اللوازم والمهمات	٢٠٠٠	٥,٢٥٠
٥/٩ - البحث العلمي مشروع الشمندر السكري (التفقات المتكررة)	١٤ - اجور العمال	٢,٩٥٠	
	٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميلدان	٢٥٠	
	٢٤ - المنقرقة	٣٠٠	
	٢٥ - اللوازم والمهمات	١,٣٠٠	
	٣١ - اجهزة والآلات واثاث	٢٠٠	٥,٠٠٠
٦/٩ - ائتمانية / دائرة التسويق الزراعي (التفقات الرأسمالية الائتمانية)	٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات		
	١ - انشاء محطة تسويق في المسروب	٢٢,٥٠٠	١٢,٥٠٠

رقم الفصل وعنوانه	رقم المادة وعنوانها	المبلغ دينار	الاجمال دينار
١٠/١ - ائتمانية / وزارة الاشغال العامه (التفقات الرأسمالية الائتمانية)	٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات		
	أ - الطرق الرئيسية		
	٨ - طريق العتبة / المطار	٤,٠٠٠	
	٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات		
	١٦ - انشاء مجمع للدوائر	١٨٠,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠
١١/١ - ائتمانية - وزارة الاقتصاد الوطني	٣١ - اجهزة والآلات واثاث		
	١ - شراء (٣) سيارات	٢,٥٩٥	٢,٥٩٥
١٢/١ - أ - وزارة المواصلات / البرق والبريد والهاتف / الادارة (التفقات المتكررة)	٤٣ - المساحات	١٤,٤٠٠	١٤,٤٠٠
١٢/١ - ائتمانية / وزارة المواصلات / البرق والبريد والهاتف / (التفقات الرأسمالية الائتمانية)	٣١ - اجهزة والآلات واثاث		
	١١ - شراء اجهزة V.H.F.		
	ذات ٨ قنوات مع وحدة احتياطية ومقسمين آليين	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
	سعة ١٠٠/٥٠		
١٣/١ - أ / وزارة المالية / الادارة والمحاسبة (التفقات المتكررة)	١٧ - التقاعد والتعويضات	١٢٠,٠٠٠	
١٣/١ - ب - وزارة المالية / التفقات العامة (التفقات المتكررة)	٢٤ - المنقرقة	٥٠,٠٠٠	
	٤١ - الهبات والاعانات والمكالات	٣,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠

هكذا عند العمل

رقم الفصل وعنوانه	رقم المادة وعنوانها	المبلغ دينار	الاجمال دينار
١٣/٥/انفاق الجمارك (التفقات الراسمالية الانمائية)	٣٢- استهلاك وابنية وانشاءات		
	٧- انشاء منزل لموظفي الجمارك والمالية والدخل في العقبة	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
١٥- وزارة الانشاء والتعمير (التفقات المتكررة)	٢٥- اللوازم والمهمات	٥,٠٠٠	
١٦/٥/ انفاقية / الطب الوقائي (التفقات الراسمالية الانمائية)	٣١- اجهزة والآلات واثاث		
	١- معدات ولوازم لمكافحة وباء الكوليرا	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
٢٠/٢- دائرة الآثار (التفقات المتكررة)	١٤- اجور العمال	٧,٥٠٠	
	٢٢- الامحارات	٥٠٠	٨,٠٠٠
٢٠/٢/ انفاقية / دائرة الآثار (التفقات الراسمالية الانمائية)	٣٢- استهلاك وابنية وانشاءات		
	٥- باب العامود / القدس	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
٢٠/٣- سلطة السياحة (التفقات المتكررة)	٣١- اجهزة والآلات واثاث	١,٥٠٠	
	٤١- الهبات والاعانات والمكسافات	٣,٠٠٠	٤,٥٠٠

رقم الفصل وعنوانه	رقم المادة وعنوانها	المبلغ دينار	الاجمال دينار
٢١/٢- انفاقية - سلطة المياه المركزية (التفقات الراسمالية الانمائية)	٣٢- استهلاك وابنية وانشاءات		
	١٥- مشاريع المياه في عمان ومعان والكراة	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
٢٤/٢- انفاقية / وزارة الشؤون البلدية والقروية (التفقات الراسمالية الانمائية)	٣١- اجهزة والآلات واثاث		
	٣- شراء سيارتي لاندروفر	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
٢٥/٢- انفاقية - الطيران المدني (التفقات الراسمالية الانمائية)	٣٢- استهلاك وابنية وانشاءات		
	٧- انشاء مظلة ومنافع المطار	٢,٤٢٠	٢,٤٢٠
	القدس		
	المجموع العام	١,٢٧٥,٩٦٥	١,٢٧٥,٩٦٥

المادة ٣ - تؤمن التفقات المضافة بموجب المادة (٢) من هذا القانون من الوفر المنتظر في التفقات العامة .
المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

مكتبة العدل

- ٥ -

السيد الرئيس :

التانون المؤقت رقم ٦٩ لسنة ٦٦ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٦ ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟
الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مائة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت) .

قانون مؤقت رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٦
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

المادة (١) يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٢١) لسنة

١٩٦٦ المشار اليه فيما بعد بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١/٤/١٩٦٦ .

المادة (٢) يضاف مبلغ (٢٩٨١٠٧٩) دينارا الى نفقات الحكومة المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيل وفقا لمسا هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

المادة (٣) تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة (٢) من هذا القانون من تحسين اضافي في الواردات وتوفير في النفقات العامة ومن الوفورات المقدرة في الفصول التالية :

٤/٣ - دائرة الابحاث الجيولوجية

٢١ - سلطة المياه المركزية

٢٣ - سلطة قناة الغور الشرقية

المادة (٤) رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

النفقات جدول رقم (١)

الفصل	عنوانه	النفقات المتكررة ١٩٦٦	النفقات الرأسمالية الاعانية (السنوات السبع) ١٩٦٦	النفقات الرأسمالية الاعانية (العادية) ١٩٦٦	النفقات الرأسمالية الاعانية ١٩٦٦	اجمال نفقات الفصل ١٩٦٦
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١	البلاط الملكي الهاشمي	١٨١٠	-	-	-	١٨١٠
١/٣	مجلس الوزراء وديوان المحاسبة	١٠١٠٠	-	-	-	١٠١٠٠
١/٤	وزارة الداخلية	٣٣٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	-	٤٢٠٠٠
٢/٤	الامن العام	-	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	-	٥٠٠٠٠
٧	وزارة التربية والتعليم	٧٤٥٠٠	-	-	-	٧٤٥٠٠
١/٩	وزارة الزراعة	١٠٠٠٠	٢٤٨٥٠	-	-	٣٤٨٥٠
١/٩	دائرة البيطرة	١٣٨٠٠	-	-	-	١٣٨٠٠
١٠	وزارة الاشغال العامة	-	٢٧٢٠٠٠	٢٧٢٠٠٠	-	٢٧٢٠٠٠
١٢	وزارة المواصلات	-	١٦٠٠٠٠	٢٧٠٠٠	-	١٨٧٠٠٠
١/١٣	وزارة المالية	٣٢٠٠٠٠	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠	-	٣٥٧٥٠٠
٢/١٣	دائرة ضريبة الدخل	٢١٠٠	-	-	-	٢١٠٠
٥/١٣	الجمارك	-	٢٠٠٠	٢٠٠٠	-	٢٠٠٠
١٤	وزارة الخارجية	٩١٢٠٠	-	-	-	٩١٢٠٠
١٦	وزارة الصحة	٢٣٩٠	٨٤٨٣٥	٨٤٨٣٥	-	٨٧٢٢٥
١٨	ديوان المحاسبة	٢٠٠٠	-	-	-	٢٠٠٠
٢٠	دائرة الآثار	١٠٠٠	-	-	-	١٠٠٠
٢٤	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية	-	٣٦٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	-	٣٦٠٠٠٠
١ ٥	وزارة المواصلات / طيران ميناء مسكك	٣٠٠	-	-	-	٣٠٠
٢/٢٥	الطيران المدني	١٠٠٠	١٧٤٨٠٠	١٧٤٨٠٠	-	١٧٥٨٠٠
٢٦	سلطة المصادر الطبيعية	١٨٥٣٩٤	١٠٣٠٥٠٠	١٠٣٠٥٠٠	-	١٢١٥٨٩٤
	المجموع العام	٧٤٨٥٩٤	١٨٤٨٥٠	٢٠٤٧٦٣٥	٢٢٣٢٤٨٥	٢٩٨١٠٧٩

هكذا من الاصل

الفصل - ١ - البلاط الملك الهاشمي			
رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
١٠ -	الرواتب والاجور والعلاوات		
١٧ -	الاجور الاضافية	١٨١٠	
	المجموع	١٨١٠	
الفصل ، ١/٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة			
رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
١٠ -	الرواتب والاجور والعلاوات		
١٥ -	علاوة غلاء المعيشة	٩٣٠	
١٦ -	علاوات فنية وعلاوات اخرى	٨٩٧٠	بدل تمثيل
	المجموع	٩٩٠٠	
٢٠ -	التفقات الاخرى		
٢٥ -	الاوراق والمهمات	٢٠٠	
	المجموع	٢٠٠	
	مجموع الفصل	١٠٢٠٠	

الفصل : ١/٤ - وزارة الداخلية			
رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
١٠ -	الرواتب والاجور والعلاوات		
١٥ -	علاوة غلاء المعيشة	٨٠٠٠	
	المجموع	٨٠٠٠	
٤٠ -	المهيات والفوائد والريديات		
٤١ -	المهيات والاعانات والمكافآت	٢٥٠٠٠	مكافآت حرس الحدود في القرى الامامية
	المجموع	٢٥٠٠٠	
	مجموع الفصل	٣٣٠٠٠	

الفصل : ١/٤ - اتمائية - وزارة الداخلية			
رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
التفقات الرأسمالية الاتمائية (العادية)			
٣٢ -	استملاك وابنية وانشاءات		
١٠ -	اكمال بناء دار الحكومة في السلط	٩٠٠٠	
	المجموع	٩٠٠٠	

مكتبة العدل

الفصل : ٢/٤ انمائية - الامن العام

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
النفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)			
٣٢ -	استملاك وابنية وانشاءات	٥٠٠٠٠	بناء السجن المركزي
	مجموع الفصل	٥٠٠٠٠	

الفصل : ٧ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ج - معاهد المعلمين

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
٢٠ -	النفقات الاخرى	١٠٥٠٠	
٢٥ -	اللوازم والمهمات	١٠٥٠٠	
	مجموع البرنامج	٢١٠٠٠	

الفصل : ٧ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ب - التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
٢٠ -	النفقات الاخرى		
٢٢ -	الايجازات	٣٠٠٠	
٢٥ -	اللوازم والمهمات	٧٠٠٠	
	المجموع	١٠٠٠٠	
٣٠ -	النفقات الرأسمالية		
٣١ -	اجهزة وآلات واثاث	٦٠٠٠	
	المجموع	٦٠٠٠	
٤٠ -	المباني والقوائد والرديات		
٤٢ -	التعويضات (عن الممتلكات)		
	المجموع	٣١٥٠٠	لشراء حقوق تأليف الكتب المدرسية المقررة
	مجموع البرنامج	٤٧٥٠٠	

الفصل : ٧ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : د - التعليم الصناعي

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
٢٠ -	النفقات الاخرى		
٢٥ -	اللوازم والمهمات	٤٠٠٠	
	مجموع البرنامج	٤٠٠٠	

هكذا عند الفصل

الفصل : ٧ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ٨ - التعليم الزراعي

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	إيضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

٢٠ - التفقات الأخرى

٢٥ - اللوازم والمهمات

٧٠٠٠

مجموع البرنامج

٧٠٠٠

الفصل : ٧ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ٨ - التعليم الزراعي

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	إيضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

٢٠ - التفقات الأخرى

٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان

٢٠٠٠

٢٥ - اللوازم والمهمات

٢٠٠٠

المجموع

٤٠٠٠

٤٠ - المهيات والقوافد والردييات

٤١ - المهيات والاعانات والمكافآت

١٥٠٠

المجموع

١٥٠٠

مجموع البرنامج

٥٥٠٠

الفصل : ١/٩ - وزارة الزراعة

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	إيضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات

١٦ - علاوات فنية وعلاوات أخرى

١٠٠٠٠

١٠٠٠٠

مجموع الفصل

الفصل : ١/٩ - وزارة الزراعة

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	إيضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

التفقات الرأسمالية الانمائية (السنوات السبع)

أ - مشروع توطين البدو

٢٤ - المتفرقة

اجور نقل وتجريم القسي

٤٢٠٠

طن ذره

٤٢٠٠

المجموع

ب - مشروع زراعة الزيتون

١٤ - اجور العمال

٧٠٠٠

٧٠٠٠

المجموع

ج - مشروع تحسين الابقار البلدية

٨ - مشروع الزراعة الجافة

٧٢٠٠

٢٣٠٠

ن - مشروع تحسين الضأن والماعز

١١٥٠

٣٠٠٠

س - مشروع الشمندر السكري

٢٤٨٥٠

مجموع الفصل

تكملة جدول

الفصل : ٣/٩ - دائرة البيطرة النفقات المتكررة

رقمها	المسادة	عنوانها	النفقات المقدرة	ايضاحات
			١٩٦٦	
١٠ - الرواتب والاجور والعلامات			٧٩٠٠	
١٦ - علاوات فنية وعلاوات اخرى			٧٩٠٠	
		المجموع		
٢٠ - النفقات الاخرى				
٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان			١٠٠٠	
٢٣ - المتفرقة			١٠٠٠	
٢٥ - اللوازم والمهمات			٣٠٠٠	
		المجموع	٥٠٠٠	
٣٠ - النفقات الرأسمالية				
٣١ - اجهزة وآلات واثاث			٩٠٠	
		المجموع	٩٠٠	
		مجموع الفصل	١٣٨٠٠	

الفصل : ١٠ / اثمائية - وزارة الاشغال العامة النفقات الرأسمالية الاثمائية

رقمها	المسادة	عنوانها	النفقات المقدرة	ايضاحات
			١٩٦٦	
١٠ / ب - الطرق				
٣١ - اجهزة والآلات واثاث				
١ - جرافة (د - ٧) عدد (١)			١٧٠٠٠	
٢ - خللاطة اسمنت متنقلة (سيارة)			١٣٠٠٠	
٣ - مدحلة حديد عدد (٣)			١٣٠٠٠	
٤ - آلة تسوية عدد (١)			٧٠٠٠	
			٥٠٠٠٠	
٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات				
ج - اعمال طرق اخرى				
١٢ - طريق مادبا / حسيبان / ناعور			٥٠٠٠	
١٣ - طريق ماحص / وادي السير			١٠٠٠٠	
١٤ - طريق صويلح / ياجوز / الرصيفة			٢٠٠٠٠	
١٥ - توسيع طريق مادبا / الكرك			٧٥٠٠	
١٦ - طريق الخليل / سيعر / البحر الميت			٣٠٠٠٠	
١٧ - طريق المفرق / جرش / كريمة			١٥٠٠٠	
١٨ - طريق الرمثا / عمراوه / الطره / ذنبيه			١٣٠٠٠	
١٩ - طريق دير ابي سعيد / جدبنا / مفرق عجلون			١٥٠٠٠	
٢٠ - توسيع طريق اربد / عجلون			١٥٠٠٠	
٢١ - طريق الطفيلة / جرف الدراويش			١٥٠٠٠	
٢٢ - توسيع طريق مادبا / الكرك			٧٥٠٠	
٢٣ - طريق عينه / مثلث الشوبك			٧٠٠٠	
٢٤ - طريق المرميمن / ام جوزة			١٥٠٠٠	
٢٥ - توسيع وتحسين طريق جنين / طوباس / البادان			١٥٠٠٠	
٢٦ - طريق ادنه / ترقوميا / صريف			١٠٠٠٠	
			٢٠٠٠٠٠	

تمت ايداع الاصل

الفصل : ١٠ / انمايته - وزارة الاشغال العامة

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضااحات
	عنوانها	١٩٦٦	
و - القصور الملكية			
٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات			
١	اضافات وتحسينات في القصور الملكية العامة	١٠٠٠٠	
٢	ضم قصر بسمان العامر بالديوان الملكي	١٢٠٠٠	
		٢٢٠٠٠	
	مجموع الفصل	٢٧٢٠٠٠	

التفقات الرأسمالية الانمائية

الفصل : ١٢ / انمايته - وزارة المواصلات / البرق والبريد والهاتف

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضااحات
	عنوانها	١٩٦٦	

التفقات الرأسمالية الانمائية (السنوات السبع)

١٢ / ب القسم الفني	
٢٥ - اللوازم والمهمات	
٢ - شراء كوابل	١١٠٠٠٠
المجموع	١١٠٠٠٠

١٢ / ج - البريد

١ - فتح مكاتب بريدية	٥٠٠٠٠
المجموع	٥٠٠٠٠

التفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)

١٢ / ب - الفن	
٣١ - اجهزة والآت واثاث	
٦ - اجهزة ولوازم اتصال لمشروع التلكس	٢٧٠٠٠
المجموع	٢٧٠٠٠
مجموع الفصل	١٨٧٠٠٠

هكذا من الاول

الفصل : ١ / ١٣ - وزارة المالية
البرنامج : أ - الادارة والمحاسبة

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات

١٨ - التقاعد والتعويضات

٢٠٠٠٠

٢٠٠٠٠

مجموع البرنامج

الفصل : ١ / ١٣ - وزارة المالية
البرنامج : ب - النفقات العامة

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

٢٠ - النفقات الاخرى

٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان

٢٤ - المتفرقة

٤٠٠٠٠

٣٠٠٠٠

٧٠٠٠٠

المجموع

٤٠ - الهبات والفوائد والرديات

٤١ - المردود من واردات السنين السابقة

٥٠٠٠٠

٥٠٠٠٠

١٢٠٠٠٠

المجموع

مجموع البرنامج

الفصل : ١ / ١٣ - وزارة المالية
النفقات الرأسمالية الانمائية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

النفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)

٦ - المساهمة في موازنة الوعظ والارشاد

٣٧٥٠٠

٣٧٥٠٠

مجموع الفصل

الفصل : ٢ / ١٣ - دائرة ضريبة الدخل
النفقات المتكررة

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

٢٠ - النفقات الاخرى

٢٢ - الايجارات

٢٣ - البرق والهاتف والماء والكهرباء

٢٤ - المتفرقة

٤٠٠

١٠٠٠

٧٠٠

٢١٠٠

مجموع الفصل

تمت ايدى الاول

الفصل : ١٣ / ٥ / انمائية - الجمارك

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
التفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)			
٣٢ - استهلاك وابنية وانشاءات			
١٠ - تمديد المياه الى مركز جمرک الدرہ		٢٠٠٠	
مجموع الفصل		٢٠٠٠	

الفصل : ١٤ - وزارة الخارجية

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
١٠ - الرواتب والاجور والملاوات			
١٣ - الموظفون بفسود		١٢٠٠٠	
٢٠ - النفقات الاخرى	المجموع	١٢٠٠٠	
٢٢ - الايجارات		٧٢٠٠	
٢٤ - المفرقة		١٦٠٠٠	
٢٠ - التفقات الرأسمالية	المجموع	٢٣٢٠٠	
٣١ - اجهزة وآلات واثاث		٣٦٠٠٠	
٣٢ - استهلاك وابنية وانشاءات		٢٠٠٠٠	لاصلاح وترميم دار السفارة في لندن ووشطن
مجموع الفصل		٩١٢٠٠	

التفقات المتكررة

الفصل : ١٢ - وزارة الصحة
البرنامج : أ - الادارة

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
٤٠ - الهبات والفوائد والارباح			
٤٣ - المساهمات		١٤٩٠	بدل اشتراك في وكالة الطاقة الذرية
مجموع البرنامج		١٤٩٠	

التفقات المتكررة

الفصل : ١٦ - وزارة الصحة
البرنامج : ه - الطب العلاجي

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	
٢٠ - النفقات الاخرى			
٢٢ - الايجارات		٩٠٠	
مجموع البرنامج		٩٠٠	

تكملة الفصل

الفصل : ١٦ - انمائية - وزارة الصحة

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

التفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)

٢٤ - المتفرقة			
٢ - صيانة واصلاح مستشفى الاميرة بسمة / اربد	٤٦٣٥		
٣ - صيانة واصلاح المستشفى الجراحي / عمان	٤٠٠٠		
المجموع	٨٦٣٥		
٣١ - اجهزة وآلات واثاث			
٢ - اجهزة لطب الاسنان	١٢٠٠٠		
المجموع	١٢٠٠٠		
٤٣ - المساحات			
١ - مساهمة في مشروع مكافحة الملاريا	٦٤٢٠٠		
المجموع	٦٤٢٠٠		
مجموع الفصل	٦٤٨٣٥		

الفصل : ١٨ - ديوان الخامسة

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

٢٠ - التفقات الاخرى

٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميلان

مجموع الفصل

٢٠٠٠

٢٠٠٠

الفصل : ٢/٢٠ - دائرة الآثار

رقمها	المادة	التفقات المتدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات

١١ - الموظفون المصنفون

مجموع الفصل

١٠٠٠

١٠٠٠

الفصل : ٢ / انمائية - وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

التفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)

٣١ - استملاك وابنية وانشاءات

١ - مشاريع القرى

مجموع الفصل

٣٦٠٠٠

٣٦٠٠٠

الفصل : ١/٢٥ - وزارة المواصلات / طيران ، ميناء ، سكك
البرنامج : أ - الادارة

رقمها	المادة	التفقات المتدرة	ايضاحات
	عنوانها	١٩٦٦	

١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات

١٦ - علاوات فنية وعلاوات اخرى

مجموع البرنامج

٣٠٠

٣٠٠

تحت اذن المجلس

الفصل : ٢/٢٥ - وزارة المواصلات/الطيران المدني البرنامج : ١ - الادارة			
رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضايات
	عنوانها	١٩٦٦	
١٠ -	الرواتب والاجور والعلاوات		
١٤ -	اجور العمال	١٠٠٠	
	مجموع الفصل	١٠٠٠	
الفصل : ٢/٢٥ - الطائرة المدنية			
رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضايات
	عنوانها	١٩٦٦	
٣١ -	اجهزة وآلات واثاث		
١٣ -	شراء اجهزة وارسل	٦٤٨٠٠	
	المجموع	٦٤٨٠٠	
٣٢ -	استملاك وابنيه وانشاءات		
١٢ -	توسيع مطار عمان	١١٠٠٠٠	
	المجموع	١١٠٠٠٠	
	مجموع الفصل	١٧٤٨٠٠	

التفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)

الفصل : ٢٦ - سلطة المصادر الطبيعية البرنامج : ب - مديرية الدراسات			
رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضايات
	عنوانها	١٩٦٦	
١٠ -	الرواتب والاجور والعلاوات		
١١ -	الموظفون المصنفون	٨٨٩٠	
١٢ -	الموظفون غير المصنفين	٦٩٦٠	
١٣ -	الموظفون بعقود	٢١٩٧٠	
١٤ -	اجور العمال	٩٠٠	
١٥ -	علاوة غلاء المعيشة	١٢٣٥	
١٦ -	علاوات فنية وعلاوات اخرى	٤٢٠٠	
١٧ -	الاجور الازمانية		
١٨ -	التقاعد والتعويضات		
	المجموع	٤٤١٥٥	
٢٠ -	التفقات الاخرى		
٢١ -	اجور النقل وعلاوات السفر والميلان	٢٦٣٠	
٢٢ -	الايجارات	٥١٠	
٢٣ -	البرق والبريد والماء والكهرباء	٦٠٠	
٢٤ -	المفرقة	١٣٥٠	
٢٥ -	اللوازم والمهمات	٢٨٨٠	
	المجموع	٧٩٧٠	
٣٠ -	التفقات الرأسمالية		
٣١ -	اجهزة والآلات واثاث	٧٨٥٠	
٣٢ -	استملاك وابنيه وانشاءات		
٣٣ -	الاستثمارات		
٣٤ -	القروض		
	المجموع	٧٨٥٠	
٤٠ -	المبات والفوائد والرديات		
٤١ -	المبات والاعانات والمكافآت		
٤٢ -	التعويضات (عن المتسلكات)		
٤٣ -	المساهمات		
٤٤ -	البعثات العلمية		
٤٥ -	الفوائد		
٤٦ -	المردود من واردات السنين السابقة		
٤٧ -	الالتزامات السابقة		
	مجموع البرنامج	٥٩٩٧٥	

تكملة الأصل

الفصل ٢٦ : سلطة المصادر الطبيعية
البرنامج : ج - مديرية مياه الشرب

رقمها	المادة	التنفقات المقدرة	ايضاحات
عنوانها	١٩٦٦		
١٠- الرواتب والاجور والعلاوات			
١١- الموظفون المصنفون	٣٤١٥		
١٢- الموظفون غير المصنفين			
١٣- الموظفون يعقود	٨٦٥٠		
١٤- اجور العمال			
١٥- علاوة غلاء المعيشة	٣٩٠		
١٦- علاوات فنية وعلاوات اخرى	٢٤٠٥		
١٧- الاجور الاضافية			
١٨- التقاعد والتعويضات			
٢٠- النفقات الاخرى	١٤٨٦٠	المجموع	
٢١- اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	٢٠٠		
٢٢- الايجارات			
٢٣- البرق والبريد والماء والكهرباء			
٢٤- المتفرقة			
٢٥- اللوازم والمهمات			
٣٠- النفقات الرأسمالية	٢٠٠	المجموع	
٣١- اجهزة والآت واثاث			
٣٢- استملاك وابنية وانشاءات			
٣٣- الاستثمارات			
٣٤- القروض			
٤٠- الهبات والفوائد والرديات			
٤١- الهبات والاعانات والمكافآت			
٤٢- التعويضات (عن الممتلكات)			
٤٣- المساهمات			
٤٤- البعثات العلمية			
٤٥- الفوائد			
٤٦- المردود من واردات السنين السابقة			
٤٧- الالتزامات السابقة			

مجموع البرنامج ١٥٠٦٠

التنصل : سلطة المصادر الطبيعية
البرنامج : د - مديرية الري

رقمها	المادة	التنفقات المقدرة	ايضاحات
عنوانها	١٩٦٦		
١٠- الرواتب والاجور والعلاوات			
١١- الموظفون المصنفون	٦٠٥٠		
١٢- الموظفون غير المصنفين	٥٩٥		
١٣- الموظفون يعقود	٢٧٨٧٥		
١٤- اجور العمال			
١٥- علاوة غلاء المعيشة	١٢٠٠		
١٦- علاوات فنية وعلاوات اخرى	٢٧٢٠		
١٧- الاجور الاضافية			
١٨- التقاعد والتعويضات			
٢٠- النفقات الاخرى	٢٨٤٤٠	المجموع	
٢١- اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	٦٠٠		
٢٢- الايجارات			
٢٣- البرق والبريد والماء والكهرباء			
٢٤- المتفرقة			
٢٥- اللوازم والمهمات			
٣٠- النفقات الرأسمالية	٦٠٠	المجموع	
٣١- اجهزة والآت واثاث			
٣٢- استملاك وابنية وانشاءات			
٣٣- الاستثمارات			
٣٤- القروض			
٤٠- الهبات والفوائد والرديات			
٤١- الهبات والاعانات والمكافآت			
٤٢- التعويضات (عن الممتلكات)			
٤٣- المساهمات			
٤٤- البعثات العلمية			
٤٥- الفوائد			
٤٦- المردود من واردات السنين السابقة			
٤٧- الالتزامات السابقة			

مجموع البرنامج ٣٩٠٤٠

تكملة جدول

الفصل ٢٦ : سلطة المصادر الطبيعية
البرنامج ٨ - مديرية الحفارات والميكانيك

رقمها	عنوانها	التفقات المقدرة	ايضاحات
١٠ -	الرواتب والاجور والعلاوات		
١١ -	الموظفون المصنفون	٣٠٩٠	
١٢ -	الموظفون غير المصنفين	١٧١٠	
١٣ -	الموظفون بعقود	١٧٨٤٥	
١٤ -	اجور العمال		
١٥ -	علاوة غلاء المعيشة	٢٠٠	
١٦ -	علاوات فنية وعلاوات اخرى	٢٠٣٠	
١٧ -	الاجور الاضافية		
١٨ -	التقاعد والتعويضات		
	المجموع	٢٤٨٧٥	
٢٠ -	التفقات الاخرى		
٢١ -	اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	٢٨٩٠	
٢٢ -	الايجارات		
٢٣ -	البرق والبريد والماء والكهرباء	٢٠٠	
٢٤ -	المتفرقة	٣٩٠٠	
٢٥ -	الوقايم والمهمات	٦٩٩٠	
	المجموع	٥٦٤	
٣٠ -	التفقات الرأسمالية		
٣١ -	اجهزة والآلات واثاث		
٣٢ -	استملاك وابنية وانشاءات		
٣٣ -	الاستثمارات		
٣٤ -	القروض		
	المجموع	٥٦٤	
٤٠ -	المكافآت والفوائد والرديات		
٤١ -	المكافآت والاعانات والمكافآت		
٤٢ -	التعويضات (عن الممتلكات)		
٤٣ -	المساهمات		
٤٤ -	البعثات العلمية		
٤٥ -	الفوائد		
٤٦ -	المردود من واردات السنين السابقة		
٤٧ -	الالتزامات السابقة		
	مجموع البرنامج	٣٢٤٢٩	

الفصل ٢٦ : سلطة المصادر الطبيعية
البرنامج ٨ - الادارة

رقمها	عنوانها	التفقات المقدرة	ايضاحات
١٠ -	الرواتب والاجور والعلاوات		
١١ -	الموظفون المصنفون	٧٩٠٠	
١٢ -	الموظفون غير المصنفين	٣٧٢٠	
١٣ -	الموظفون بعقود	١٨٧٩٥	
١٤ -	اجور العمال		
١٥ -	علاوة غلاء المعيشة	١٥٠٠	
١٦ -	علاوات فنية وعلاوات اخرى	٢٥٠٠	
١٧ -	الاجور الاضافية		
١٨ -	التقاعد والتعويضات		
	المجموع	٣٤٤١٥	
٢٠ -	التفقات الاخرى		
٢١ -	اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	٥٤٠	
٢٢ -	الايجارات	٤٦٠	
٢٣ -	البرق والبريد والماء والكهرباء	١٠٠٠	
٢٤ -	المتفرقة	٣٧٥	
٢٥ -	الوقايم والمهمات	٨٠٠	
	المجموع	٣١٧٥	
٣٠ -	التفقات الرأسمالية		
٣١ -	اجهزة وآلات واثاث		
٣٢ -	استملاك وابنية وانشاءات		
٣٣ -	الاستثمارات		
٣٤ -	القروض		
٤٠ -	المكافآت والفوائد والرديات		
٤١ -	المكافآت والاعانات والمكافآت	٩٠٠	
٤٢ -	التعويضات (عن الممتلكات)	٢٠٠	
٤٣ -	المساهمات		
٤٤ -	البعثات العلمية		
٤٥ -	الفوائد		
٤٦ -	المردود من واردات السنين السابقة	٢٠٠	
٤٧ -	الالتزامات السابقة	١٣٠٠	
	مجموع البرنامج	٣٨٨٩٠	

هكذا من الأول

الفصل : ٢٦ / انمائية - سلطة المصادر الطبيعية

رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٦٦	النفقات الرأسمالية الانمائية / ايضا حات / جال التكاليف
			النفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)
			النفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)
			النفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)

٢٢- الامارات

١ - استئجار مكاتب لخبراء هيئة الام

٥٠٠
٥٠٠

٢٤- المتفرقة

١ - ادارة وصيانة مشاريع مياه الشرب

١٢٨٠٠

٢ - ادارة وصيانة مشاريع الري

٦٠٠٠٠

أ - قناة الغور الشرقية

١٧١٠٠

٣ - صيانة اصلاح الآلات ولوازمها

٨٩٩٠٠

٢٥- اللوازم والمهمات

١ - لوازم ومهمات

٢١١٥٠

٢١١٥٠

٣١- اجهزة وآلات واثاث

١ - شراء اجهزة وآلات للتنقيب عن المعادن

٥٧٠٠٠

٢ - شراء اجهزة وآلات للتنقيب عن النفط

١٠٠٠٠٠

١٥٧٠٠٠

٣٢- استملاك وابنية وانشاءات

١ - استملاك اراضي

٨٠٠٠

٢ - حفر وتجهيز آبار

١٠٠٠٠٠

٣ - ترميم وصيانة البرك والينابيع

٥٠٠٠

٤ - مشاريع مياه الشرب في محافظة اربد

أ - ايصال المياه الى القرى بين اربد واليرموك

٣٠٠٠٠

ب - ايصال المياه الى قرى بني حسن

١٩٤٠٠

ج - ايصال المياه الى القرى شمالي الإغنايف

٣١٠٠٠

٣١٠٠٠

الفصل : ٢٦ / انمائية - سلطة المصادر الطبيعية

رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٦٦	النفقات الرأسمالية الانمائية / ايضا حات / اجمال التكاليف
			النفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)
			النفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)
			النفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)

النفقات الرأسمالية الانمائية

السنة القادمة ١٩٦٧

٥٥٠٠٠

٢٧٠٠٠

٤٠٠٠٠

٢٢٨٠٠

٩٠٠٠٠

١٠٠٠٠

٨٣٠٠٠

٥٠٠٠

١١٠٠٠

١٣٠٠٠

١٠٠٠٠

٤٥٠٠

١٠٠٠٠

٥٠٠٠

١٠٠٠٠

هكذا اصله

الفصل : ٢٦ / انمائية - سلطة المصادر الطبيعية

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضا حات / اجمالي التكاليف
عنوانها	١٩٦٦		

التزامات من مخصصات
السنة القادمة ١٩٦٧

١١- مشاريع مياه الشرب في محافظة نابلس	٤١٥٠٠	٣٠٠٠٠	
أ - اقبال المياه الى القرى في منطقة طوباس	٢٩٠٠٠		
١٢- مشاريع مياه الشرب في البادية			
١٣- مشاريع الري والسدود ونشر المياه			
أ - اعمال تكميلية في منطقة مشروع قنساء	٢٠٠٠٠		
الغور الشرقية .			
ب - تبطين اقنية ري في العوجا	٢٠٠٠٠		
ج - اقامة سدود لحجز ونشر المياه	٧٠٠٠٠		
د - مشاريع اخرى مختلفة	١٩٥٠٠		
	١٢٩٥٠٠		
١٤- حماية الاغوار الجنوبية من الفيضانات	١٣٥٠٠		
١٥- انشاءات لمخطات رصد الينابيع	٥٠٠٠		
١٦- التحري والتقيب عن المعادن	٥٢٤٠٠		
١٧- مشاريع دراسة التربة	٩٠٠٠		
١٨- مشاريع التقيب عن خامات الوقود والنفط	٢٤٨٠٠		
١٩- انشاء مستودعات ومشغل	٢٠٠٠٠		
	٧٤٨٤٠٠		

٤٣- المساهمات

- ١ - مساهمة الحكومة في المشروع الرملي (هيئة الامم)
٢ - مساهمة الحكومة في مشروع التقيب والتحري
عن المعادن (هيئة الامم)

١٣٥٥٠

١٠٣٠٥٠٠

الفصل : ٢٦ / انمائية - سلطة المصادر الطبيعية

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضا حات
عنوانها	١٩٦٦		اجمال التكاليف

اجمال مخصصات الفصل

التفقات المتكررة	١٨٥٣٩٤		
التفقات الرأسمالية الانمائية (العادية)	١٠٣٠٥٠٠		
مجموع الفصل	١٢١٥٨٩٤		

- ٦ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ١٠٥ لسنة ٦٦ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٧ هل يوافق المجلس عليه
كما ورد من الحكومة علما بانموياقي الملاحق قد استنفدوا وتم الصرف ؟

الجميع : موافقون

وفيما يلي نص القانون كسا وافق عليه المجلس مادة مساهمة وبمجموعة وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس
الاعيان الموقر ؟

قانون مؤقت رقم (١٠٥) لسنة ١٩٦٦

قانون الموزانة العامة

للسنة المالية ١٩٦٧

٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٧ ويعمل به من تاريخ ١/١/١٩٦٧.
المادة ٢ - يخصص لتفقات الحكومة عن الاثنى عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٧ مبلغ (٦٩٠٣٠١٥٠) دينار
دينارا وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

المادة ٣ - تقدر الواردات للاثنى عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٧ بمبلغ (٦٧٠٤٣٨٤٠) دينار كما
هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

هكذا عند الاصل

المادة ٤ - يؤمن العجز البالغ (١٩٨٦٣١٠) ديناراً من تحصيل في الواردات وتوفير في النفقات ولاسيما الاستهلاكية منها.

المادة ٥ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٦ - أ - يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد النفقات المتكرر فيها عدا الرواتب والاجور والعلوات في المجموعة (١٠) الى النفقات الانمائية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ، ولا يجوز العكس .

ب - لا يجوز نقل المخصصات من والى اية مادة من مواد الرواتب والاجور والعلوات في المجموعة (١٠) من والى اية مادة من مواد المجموعات الاخرى ، كما لا يجوز استعمال المخصصات المرصودة في المادة (١٤) - اجور العمال - من المجموعة (١٠) في اى فصل من فصول النفقات المتكررة لتعيين اى موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ .

ج - لا يجوز نقل المخصصات من مادة الى مادة اخرى الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

د - لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧ - أ - لا يجوز الصرف الا بحوالا مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .
ب - لا يجوز باية حالة من الاحوال ، تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالا المالية .

المادة ٨ - لا يجوز الالتزام بمبلغ يزيد على المخصصات المرصودة في الموازنة العامة الا لاكمال المشاريع الانمائية التي رصد لها في هذا القانون جزء من مجموع نفقاتها .

المادة ٩ - بالرغم مما ورد في اي قانون او نظام آخر ، يجري تحديد عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف ببقود ، وتعيين اسمائها ودرجاتها ومخصصاتها في ملاك كل وزارة او دائرة (باستثناء الوظائف المخصصة للموظفين المحليين في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة) تبعاً لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف بنظام يصدره مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين على ان لا يحذف ذلك بالحقوق المكتسبة لاي موظف او مستخدم طبقاً للقوانين والانظمة المرعية .

المادة ١٠ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٦٧

رقم	الفصل	النفقات المتكررة	النفقات الانمائية	النفقات الانمائية	النفقات الانمائية	النفقات
عنوانه	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١ - البلاط الملكي الهاشمي	١٧٣٧٢٤	١٧٣٧٢٤	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٧٣٧٢٤
٢ - مجلس الامة	١١٦٨٤٣	١١٦٨٤٣	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١١٦٨٤٣
٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٩٣٢٩٢	٩٣٢٩٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١١٣٢٩٢
٤ - وزارة الخارجية	٧٨٧٠٠٠	٧٨٧٠٠٠	٤٠٨٥٠	٤٠٨٥٠	٤٠٨٥٠	٨٢٧٨٥٠
٥ - وزارة الداخلية / للشؤون البلدية والقروية	٩٧٧٦٨	٩٧٧٦٨	٤٦٨٠٠٠	٤٦٨٠٠٠	٤٦٨٠٠٠	٥٦٥٧٦٨
٦ - ديوان الموظفين	٢٣٩٥٠	٢٣٩٥٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٣٩٥٠
٧ - ديوان المحاسبة	٩٠٩٦٠	٩٠٩٦٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٩٠٩٦٠
٨ - وزارة المالية	٣٣٦٠٧٣٩	٣٣٦٠٧٣٩	٢٥٢٨٦٥٠	٣٤٠٠٠٠	٢٨٦٨٦٥٠	٦٢٢٩٣٨٩
٩ - دائرة ضريبة الدخل	١٤٢٤٦٨	١٤٢٤٦٨	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٤٢٤٦٨
١٠ - دائرة الموازنة العامة	١٢٧٥٠	١٢٧٥٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٢٧٥٠
١١ - الجمارك	٢٧٠١٦٣	٢٧٠١٦٣	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٢٤١٦٣
١٢ - دائرة الاراضي والمساحة	٢٢٤٨٥٠	٢٢٤٨٥٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٣٨٨٥٠
١٣ - وزارة الداخلية	١٩١٨٠٠	١٩١٨٠٠	٥٥٨٠٠٠	٥٥٨٠٠٠	٥٥٨٠٠٠	٧٤٩٨٠٠
١٤ - الامن العام	٢٨٨٠٠٠٠	٢٨٨٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٨٨٠٠٠٠
١٥ - دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	١٢٦٣٠٠	١٢٦٣٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٢٦٣٠٠
١٦ - مكتب الارتباط الخارجي	٥٧٠٠	٥٧٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٥٧٠٠
١٧ - القوات المسلحة	٢٠١٦٥٠٠٠	٢٠١٦٥٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٠١٦٥٠٠٠
١٨ - وزارة العدلية	٢٧٨٦٤٠	٢٧٨٦٤٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٢٨٧٦٤٠
١٩ - الشرعية	١٠٣١٣٤	١٠٣١٣٤	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٠٣١٣٤
٢٠ - وزارة التربية والتعليم	٤٩٠٨١٩٥	٤٩٠٨١٩٥	١٣٧٢٤٠	٥٣٠٧٦٠	٦٦٨٠٠٠	٥٥٧٦١٩٥
٢١ - وزارة الصحة	١٩٧١٠٠٠	١٩٧١٠٠٠	٤٠٦٩٢٠	١٤٠٠٠٠	٥٤٦٩٢٠	٢٥١٧٩٢٠
٢٢ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٢٩٢٨٨٠	٢٩٢٨٨٠	٧٠٤٠٠	١٥٦٠٠٠	٨٦٠٠٠	٣٧٨٨٨٠
٢٣ - وزارة الاعلام	٤٩١٠٥٥	٤٩١٠٥٥	٤١٥٠٤٠	٠٠٠	٤١٥٠٤٠	٩٠٦٠٩٥
٢٤ - وزارة الانشاء والتعمير	٨٣٤٩٠	٨٣٤٩٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٨٣٤٩٠
٢٥ - وزارة الزراعة	٧٠٥٢٠٠	٧٠٥٢٠٠	٢٩٨٥٠	١٤٣٧٥٠	١٧٣٦٠٠	٨٧٨٨٠٠
٢٦ - وزارة الاقتصاد الوطني	٧١٦٣٠	٧١٦٣٠	١٠٠٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٧١٦٣٠

مكتبة الادب

تابع جدول رقم (١)

التفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٦٧

رقم	التفقات المتكررة	التفقات الاعمالية (العادية)	التفقات الاعمالية (السنوات السبع)	اجمال التفقات الاعمالية	اجمال التفقات الفصل
عنوانه	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٨- مجلس الاعمار	٩٩٤٧٧	...	٨٤٦٤٦٦٠	٨٤٦٤٦٦٠	٨٥٦٤١٣٧
٢٩- دائرة الاحصاءات العامة	٣٥٩٠٠	٥٠٠٠	٨٥٠٠	١٣٥٠٠	٤٩٤٠٠
٣٠- دائرة القوم والامتيراد والتصدير	٢٣٨٢٩٤	٢٣٨٢٩٤
٣١- دائرة التسويق الزراعي	٣٢١١٠	...	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٧١١٠
٣٢- سلطة السياحة	١٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
٣٣- دائرة الآثار	٦٥٧٨٠	...	١١٥٨٠٠	١١٥٨٠٠	١٨١٥٨٠
٣٤- سلطة المصادر الطبيعية	٣٦٦١٦٣	...	١٣٣٣٥٥٠	١٣٣٣٥٥٠	١٦٩٩٧١٣
٣٥- المؤسسة الاقليمية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده	...	٨٢٩١٩٢٠	...	٨٢٩١٩٢٠	٨٢٩١٩٢٠
٣٦- وزارة الاشغال العامة	٩١٥٦٤١	٥٣٠٦٠٠	١٩٧٨٧٠٠	٢٥٠٩٢٠٠	٣٤٢٤٩٤١
٣٧- وزارة المواصلات	٩٠٦٣٤٠	٢٣٦٦٠٠	٦٩٧٩٦٠	٩٣٤٥٦٠	١٨٤٠٩٠٠
٣٨- وزارة النقل	٧٩٤٤٤	...	٤٦٠٠٠	٤٦٠٠٠	١٢٥٤٤٤
٣٩- الطيران المدني	١٤٠٢١٠	١٨٦٠٠٠	...	١٨٦٠٠٠	٣٢٦٢١٠
المجموع	٤٠٦٩٧٨٠٠	١٤٣٦٢٠٧٠	١٣٩٧٠٢٨٠	٢٨٣٣٢٣٥٠	٦٩٠٣٠١٥٠

جدول رقم (٢)

الواردات المقدرة للسنة المالية ١٩٦٧

رقم	التفقات المتكررة	التفقات الاعمالية (العادية)	التفقات الاعمالية (السنوات السبع)	اجمال التفقات الاعمالية	اجمال التفقات الفصل
عنوانه	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١- الجمارك والمكوس	١٨٤٣٠٠٠٠
٢- الضرائب	٤٥٩٦٠٠٠
٣- الرخص	٢٥٤٠٠٠٠
٤- الرسوم	٢٣٧٠٠٠٠
٥- البرق والهاتف	١٨٦٥٠٠٠
٦- واردات املاك الدولة	١٢٠٠٠٠
٧- الفوائد والارباح	٢١٦٠٠٠٠
٨- الواردات المختلفة	٥١٨١٠٠٠
المجموع	٣٧٢٦٢٠٠٠
٩- المساعدات والقروض	٢٩٧٨١٨٤٠
المجموع العام	٦٧٠٤٣٨٤٠

مكتبة المجلس

- ٧ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٢٥ لسنة ٦٧ قانون ملحق
بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٧ ، هل يوافق
المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس
ماده مادة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى
المجلس الاعيان الموقر) .

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٧
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة
للسنة المالية ١٩٦٧

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون
ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٧)
ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (١٠٥) لسنة ١٩٦٦
المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد
وسعمل به اعتبارا من تاريخ ١/١/١٩٦٧ .

المادة ٢ - يضاف مبلغ (٣٧٣٤٩٦٧)
دينارا الى نفقات الحكومة المبينة في الجدول رقم (١)
الملحق بالقانون الاصيلي وفقا لما هو مبين في الجدول
رقم (١) الملحق بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف مبلغ (٣٧٣٤٩٦٧)
دينارا الى واردات الحكومة المبينة في الجدول رقم
(٢) الملحق بالقانون الاصيلي وفقا لما هو مبين في
الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية /
الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (٢)

الواردات المقدرة للسنة المالية ١٩٦٧
(ملحق الموازنة)

رقمه	عنوانه	الفصل	دينار
٨	الواردات المختلفة		٤٢٠٠٠
٩	المساعدات والقروض		٣٦٩٢٩٦٧
	المجموع		٣٧٣٤٩٦٧

به

٥

٥٣

جدول رقم (١)
النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٦٧
(ملحق الموازنة)

رقم	الفصل	عنوانه	النفقات المقدرة	النفقات الاضافية	النفقات الاضافية / ديثار	النفقات / ديثار	اجمال بنفقات
٢	وزارة الخارجية		٣٠٠٠	٣٠٠٠			٥٠٠٠
٥	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية		٨٤٠٠٠	٤٥٨٠٠٠			١٢٩٨٠٠٠
٨	وزارة المالية		٠٠٠	٤٢٠٠٠			٤٢٠٠٠
١١	البحر		٠٠٠	١٦٨٤٠			١٦٨٤٠
١٢	وزارة الاراضي والساحة		٣٠٠٠٠	٠٠٠			٣٠٠٠٠
١٤	الامن العام		١٥٠٠	٠٠٠			١٥٠٠
١٨	وزارة العمالية		١٠٠٠٠	٠٠٠			١٠٠٠٠
٢٠	وزارة الزراعة والتعليم		٠٠٠	٦٤٢٧			٦٤٢٧
٢٣	وزارة الاعلام		٠٠٠	٠٠٠			١٥٠٠٠
٢٦	وزارة الزراعة		٠٠٠	٠٠٠			١٥٠٠٠
٢٨	مجلس الاعمار		١٥٢٠	٠٠٠			١٥٢٠٠
٣٣	حارة الاتر		٠٠٠	٠٠٠			١٥٢٠٠
٣٤	سلطة المصادر الطبيعية		٠٠٠	٠٠٠			١٥٢٠٠
٣٦	وزارة الاعمال العامة		٠٠٠	٠٠٠			١٥٢٠٠
٣٧	وزارة المواصلات		٠٠٠	٠٠٠			١٥٢٠٠
	المجموع		١٢٥٩٧٠٠	٧٨٢٢٧			١٢٥٩٧٠٠

تحت اذن المجلس

٤ - مقرارات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

والآن تبلي مقرارات اللجنة القانونية وارجو من المقرر السيد سليمان التضاة التفضل الى المنصة لهذه الغاية.

(أ)

السيد المقرر

لدينا الآن لايبحث القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون وقاية الصيد سبق وان اوجله بناء على اعتراض فضيلة الاستاذ جمو وجرى استكمال البحث فيه وبجته واللجنة لم تجد اسباباً جديدة وايدت قرارها الذي اتخذته سابقاً النص الاصيل يقول : تخصص جميع الرسوم والغرامات المستوفاة بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه للجهة التي بينها الوزير بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون . طرأ تعديل جديد يقول : يلغى ما جاء في المادة العاشرة ويستعاض عنه بما يلي : « تخصص ما يستوفى من رسوم عن رخص حمل بنادق الصيد بمقتضى قانون الاسلحة النارية كما تخصص جميع الرسوم والغرامات التي تستوفى بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه للجهة التي بينها الوزير بمقتضى المادة - ٢ - من هذا القانون »

الاستاذ جمو نائب عمان :

ربما الوزير خصص او قرر ان يخص هذه الغرامات الى جهة ليست فيها مصلحة البلد ... مثلاً قانون الصيد يشغل اسوأ استقلال . ومن الخجل ان يشرف على تطبيق قانون اناس غير مؤهلين لان يشرفوا على تطبيق قانون . قانون الصيد اكرر يجب ان ينظر فيه مرة ثانية ، من يحمل بندقية حتى ولو كان الصيد ، حتى ولو كان مع غنمه .

السيد المقرر :

ليس في هذه المادة يا سيدي .

الاستاذ جمو نائب عمان :

لا . بل نفس الذين يطبقون القانون هم الذين يحكمون البادية كلها ، يحكمون الشرق والغرب .

السيد المقرر : هل رده .

السيد المعاينة نائب الكرك :

ليس هذا القانون .

السيد المقرر :

يا سيدي هذا هو الذي موضع البحث . . .

الاستاذ جمو نائب عمان :

المنفرون على تنفيذ قانون الصيد يحرمون الصيد على كل المواطنين الا لافراد معينين ، الصيد حلال لمن يأتي من لبنان واحدهم يطلق اكثر من الف (فشكه) دعونا نسميها (فشكه) ويضرب الابقار ويرهب المواطنين بينا المواطن محرم عليه حتى ولو كان من منطقة الصيد ان يحمل ببندقية صيد .

السيد الرئيس :

اذن ما هو اقتراحك ؟

السيد المقرر :

هذا يحتاج لمشروع قانوني معدل .

السيد وزير المواصلات :

في قانون وقاية الصيد .

السيد البطاينة نائب اربد :

اقترح عليك رده .

السيد وزير المواصلات :

اسمح لي يا استاذ ، في بعض الاشهر يحرم الصيد في بعض المناطق ويعرم الصيد على جميع الصيادين في هناك تحديد لمناطق معينة تشملها مدة معينة من الشهر القلاني الى الشهر القلاني يمنع الصيد في هذه المناطق يطبق القانون على جميع الصيادين ، يعني لا يوجد تمييز في القانون يا استاذ .

الاستاذ جمو نائب عمان :

ما اشار اليه معالي الاخ ابو فيصل هو ما ورد في مواد القانون ، واما تطبيق هذا القانون عملياً بعيد كل البعد عما يقول .

السيد الرئيس :

ماذا تقترح يا استاذ .

الاستاذ جمو نائب عمان : رده .

السيد وزير المالية :

الموضوع يا سيدي ليس موضوع قانون الصيد وانما هو موضوع مادة فقط ، وللمجلس الكريم ان يناقش في هذه المادة وهي تتعلق بالرسوم ، ولذلك البحث محصور بهذا القانون المعمول فيه يقول : (تخصص جميع الرسوم والغرامات المستوفاة بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه الى الجهة التي ينسبها الوزير بمقتضى المادة - ٢ - من هذا القانون) .

التعديل يقول بآخره : تخصص ما يستوفى ... الخ

السيد الرئيس :

اذن البحث محصور بهذه المادة .

السيد المقرر :

عطوفة الرئيس

ما تفضل به معالي وزير المالية هو وارد ذلك لان قانون الصيد ليس امامنا حتى نناقشه . النقطة الآن هل تريدون تخصيص هذه الرسوم حسب نص المادة العاشرة الاصلية او المعدلة .

الاستاذ جمو نائب عمان :

اقترح ان تكون هذه الرسوم والغرامات لوزارة الزراعة وليس الى نادي الصيد :

(اصوات : الى خزينة الدولة)

السيد العوران نائب الطفيلة

بل الى خزينة الدولة .

السيد الحاج حسن نائب عمان

اذا سمحت . نحن بصدد تعديل مادة فقط لا بصدد من سيطبق هذه المادة . اذا امرت ارجو ان يطرح قرار اللجنة بالتصويت لانه عندما نبحث فيه يطبق هذه المادة خرجنا عن موضوع البحث .

السيد الرئيس :

من يوافق على قرار اللجنة يرفع يده ؟

- ضجة -

السيد المقالح نائب عمان ورئيس اللجنة القانونية

اللجنة قررت الموافقة على القانون كما ورد ، ورد اعتراض من فضيلة الاستاذ ، لذلك اقترح الاستاذ هو الذي يوضع بالتصويت ، ولذلك من يقول براء الاستاذ يرفع يده .

تعدا هذه الاصل

الاستاذ جمو نائب عمان :

هذه الرسوم انا اعلم سلفا ان ستحصل اذا اعطيت . . . الصلاحية لوزير الزراعة . . . لنادي الصيد الملكي وهذه الرسوم تصرف للترفيه عن بعض الاشخاص ولجلب صيادات او صيادين من لبنان ، هذه الرسوم يجب ان تحول لخزينة الدولة .

السيد ابو العز نائب معان

نقني على ذلك .

السيد الرئيس :

من يثني على اقتراح الاستاذ ؟

السيد ابو العز نائب معان

انا اثني عليه .

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على اقتراح الاستاذ جمو ؟

الجميع : موافقون

السيد وزير الداخلية

ان الرسم تذهب الى الخزينة ولكن كيف نتصرف بهذه الاموال بعد ان تدخل الخزينة ، بموجب الدستور كل ايراد او كل ضريبة تدخل الخزينة

وهذا يتفق مع التعديل ولكن (تصرف كما يقرر الوزير المختص) يجوز للوزير المختص يقرر صرفها وتوزيعها بالطرق القانونية التي ربما تروق لكم ايضا .

الاستاذ جمو نائب عمان

اذا سمحت

السيد البطاينة نائب اربد

صوتنا عليه وانتهى

الاستاذ جمو نائب عمان

اريد فقط اعيد تلاوة المادة (يعتبر ما يستوفى من الرسوم عن رخص حمل بنادق الصيد والغرامات ايراداً للخزينة) .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اقتراح السيد جمو .

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على القانون مع التعديل .

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مائه وعليه بمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

ملحوظات حول القانون الوقت رقم (٨٦) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون وقاية الصيد

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (٨) .	يلغى ما جاء في المادة (١٠) الخاصة الى القانون الاصيل بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦ ويستعاض عنها بما يلي : - يخصص ما يستوفى من الرسوم من رخص حمل بنادق الصيد بقتضى قانون الاسلحة النارية كما تخصص جميع الرسوم والغرامات التي تستوفى بقتضى هذا القانون واللائحة الصادرة بوجبه الجهة التي يبينها الوزير بقتضى المادة (٢) من هذا القانون .	نص المادة (١٠) تخصص جميع الرسوم والغرامات المستوفاة بقتضى هذا القانون واللائحة الصادرة بوجبه الجهة التي يبينها الوزير بقتضى المادة (٢) من هذا القانون .

هكذا منه الاصل

الاسباب الموجبة

لقانون وقاية الصيد المعدل

رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٦

بعد ان انتقلت صلاحيات وزير الزراعة المنصوص عنها في المادة (٢) من القانون الى هيئة ادارة نادي الصيد والريماية الملكي الاردني فتصد اخذ النادي اياه على عاتقه مسؤوليات تطبيق وتنفيذ احكام القانون والنظام وقام بتشكيل جهاز للمراقبة يتألف من مدير ومفتشين وحراس. وقد اثبت الجهاز خلال مدة وجيزة من امور المحافظة والمراقبة والتوعية ومن الكفاءة ما يدعو للتقدير وحتى يتمكن النادي من الاستمرار في القيام بهذا الواجب القومي الرسمي ، روي ان لا بد من دعمه ومساندته ومساعدته ماديا وذلك بتخصيص رسوم رخص حمل بنادق الصيد والفرامات والرسوم المستوفاة بمقتضى هذا القانون والانظمة التابعة له .

قانون مؤقت رقم (٨٦) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون وقاية الصيد

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة المضافة الى القانون الاصلي بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٦ ويستعاض عنه بما يلي : -
يعتبر ما يستوفى من الرسوم عن رخص

حمل بنادق الصيد بمقتضى قانون الاسلحة النارية، كما تعتبر جميع الرسوم والفرامات التي تستوفي بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه ايرادا للخزينة . »

السيد وزير المواصلات

يا سيدي ، نادي الصيد الملكي له قانون خاص وهو بحاجة لموارد للصرف عليه فاذا كان سماحة الاستاذ يريد الغاء قانون الصيد الملكي يتقدم باقتراح الى المجلس لالغائه .

الاستاذ جمو نائب عمان

... نحن عدلنا مادة يا ابو فيصل ...

السيد وزير المواصلات

... نادي الصيد بحاجة لموارد . الوزير المختص الذي هو وزير الزراعة هذه المبالغ التي ستجمع بالنسبة للفرامات والرسوم الى آخره يجوز هو يعطي قسماً منها - فهي ستدخل في خزينة الدولة - لكن يجوز ان يخصص قسماً منها لنادي الصيد وقسم آخر لبناء عمارات ، لكن يجب ان يكون الوزير المختص هو المسؤول عنها .

(ب)

السيد الرئيس

والآن سنكمل البحث في مشروع قانون الاحداث .

السيد المقرر

هذا المشروع سبق ان وافقت عليه اللجنة القانونية وما زالت عند رايها .

السيد العظم نائب معان

الفصل الثاني .

السيد الرئيس

لم نأت بعد الى الفصل الثاني .

السيد العظم نائب معان

يا اخ سليمان لم توافقوا على القانون ؟

السيد المقرر

مشروع قانون الاحداث وافقنا عليه كما ورد من الحكومة وتأجل بمجلس سابقة لضيق الوقت ، لم نكل نقاشه . لم يناقش ، وضعناه الآن على البحث

السيد العظم نائب معان

في الفصل الثاني . الصفحة الاولى ، اري عدم تقييد الحدث وعزله ، (لا يجوز وضع القيد في ايدي الحدث او في رجله الا في الحالات التي بيدي فيها من التمرد او الشراسة ما يستوجب ذلك) فارجو رفع الإشارة الى القيد في رجله ، لا يجوز وضع القيد في ايدي الحدث الا في الحالات ... في رجله لا يجوز .

السيد العكشة نائب الكرك

اقترح اعادة القانون مرة ثانية الى اللجنة لدراسة الاعتراضات التي وردت عليه .

السيد العظم نائب معان

انا اثني على اقتراح سايا بك .

السيد الرئيس

في اقتراح باعادة القانون الى اللجنة من يوافق على ذلك ؟ (اجماعاً) موافقون ()

السيد الحاج حسن نائب عمان

هذا القانون اتخذت اللجنة قراراً حوله وعرضته على المجلس في جلسة سابقة وصار نقاش عليه ولم تقدم اية اعتراضات الى اللجنة ، والآن هو موضوع للمناقشة في المجلس ، فاذا كان هناك اي اعتراض .

السيد الرئيس

المقرر يقول لم يثير نقاش في اللجنة .

السيد المقرر

اصبح لي ، اللجنة استكلت قرارها وعندما عرضناه لم نستكمل البحث لان وقت المجلس ضيق لم يسمح فأجلناه الى جلسة قادمة .

السيد الرئيس

سايا بك الآن ما المانع من بحث هذه النقطة في المجلس .

السيد المقرر

يا سيدي اذا كان البحث يتعلق بناحية او ناحيتين فنحن على استعداد للمناقشة الآن .

السيد البطاينة نائب اربد

اقتراح وثني عليه ثم صوت عليه لا يجوز ان نتجاوزه .

السيد الدلقموني نائب اربد

عندما يعرض اي موضوع على التصويت يجب على العضو الموافقة ان يرفع يده .

السيد المقرر

على كل حال هذا القرار انتهى اما عندما بيدي اي عضو انه يجب ان يعاد مشروع قانون او قرار الى اللجنة المختصة يجب ان تبين الاسباب والقضايا التي تحتاج الى بحث اما تعيد الموضوع بشكله لا يصح .

تمت المناقشة

السيد الحاج حسن نائب عمان

يا عطوفة الرئيس
نرجو ان تضع اقتراح سابا بك بالتصويت

السيد الرئيس

صوتوا عليه

السيد المفلح نائب عمان ورئيس اللجنة القانونية

اذا سمحت انا رئيس اللجنة القانونية أقول ...
المشروع او القانون المؤقت يقرر حالته الى اللجنة
القانونية او الى لجنة كانت بعد ان يحال ويدرس من
قبل اللجنة وتعطي اللجنة قرارها لا يجوز ان يعاد الى
اللجنة قطعاً بموجب النظام والمستور ، حق النقاش
الآن هو حق للمجلس ولذلك اللجنة لا ترى القانون
مرة ثانية .

السيد العكشة نائب الكرك

يا سيدي انا اعتقد

السيد المفلح نائب عمان

... لا يجوز للعضو ان يتكلم في الموضوع اكثر
من مرتين لذلك نقطة قانونية ونقطة نظامية . . .

السيد الرئيس

الآن اعرض الموضوع على المجلس هل نعيد
القانون الى اللجنة ؟

السيد العوران نائب الطفيلة

ابوها في جاء بوجهة نظر وأقرها المجلس ووجهة
النظر التي ابداه سابا بك العكشة هو حتى ينفي
لاعضاء المجلس رؤية المشروع وثني عليه ووضع
بالتصويت فهل هناك من سبب اوجه من هذا السبب

السيد حجازي نائب الخليل

حلا للاشكال ولا اريد ان ادخل في التفاصيل
ارى ان يؤجل البحث بهذا القانون الى الجلسة القادمة
السيد الحاج حسن نائب عمان

هكذا يمكن .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تأجيل البحث بهذا
المشروع الى الجلسة القادمة ؟

الجميع موافقون

(ج)

السيد الرئيس

يتلى القرار رقم - ٧ -

السيد المقرر

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها
القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦ برئاسة معالي رئيس
اللجنة السيد رياض المفلح وحضور كل من المقرر
سعادة السيد سليمان القضاة والاعضاء اصحاب المعالي
والفضيلة والسعادة السادة ، بشارة غصيب ، سابا
العكشة ، سليم البخت ، خالد الحاج حسن ، الشيخ
عبد الباقي حمو ، محي الدين الحسيني ، عيسى عقل ،
أميل الغوري .

ونظرت في القوانين المؤقتة الحالية اليها ، وبعد
دراستها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم بما
يلي : -

(١) الموافقة على القانون المؤقت رقم (١٠٤) لسنة
١٩٦٦ المعدل لقانون محكمة أمن الدولة بالصيغة

التي ورد فيها من الحكومة ، مع اجراء التعديل
التالي عليه ، وهو : -

استبدال عبارة (الجنائيات والجنح التي تقع على
الوزراء) بعبارة (الجنائيات التي تقع على
الوزراء وأعضاء مجلس الاعيان والنواب)
الواردة في الفقرة (ج) من المادة (٣) المعدلة .

(٢) للموافقة على القانون المؤقت رقم (٧٣) لسنة

١٩٦٦ المعدل لقانون الاوصاف والشؤون
الاسلامية بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة
مع اجراء التعديل التالي عليه ، وهو : -

اضافة عبارة (بالاجماع أو) بعبارة (وتصدر
القرارات) الواردة في الفقرة (ج) من المادة
(٦) المعدلة .

(٣) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة

١٩٦٦ المعدل لقانون نقابة أصحاب المهن
الهندسية بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة
مع اجراء التعديل التالي عليه ، وهو : -
شطب عبارة (ويكون قرار الوزير بهذا الشأن
غير قابل للطعن) الواردة في آخر الفقرة (ج)
من المادة (٥) المعدلة .

(٤) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٩٧) لسنة

١٩٦٦ المعدل لقانون محاكم الصلح بالصيغة

التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديل
التالي عليه وهو : -

اضافة عبارة (باستثناء قضايا التزل خطاً) بعد
عبارة (في جميع الجلسات) الواردة في المادة
(٥) المعدلة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

الجميع موافقون .

- ١ -

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم
١٠٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محكمة أمن الدولة
كما عدلته اللجنة ؟

الجميع موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس

مادة مائة ومجموعه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس
الاعيان الموقر) .

هكذا اجند الاصل

ملحوظة حول القانون المؤقت رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محكمة أمن الدولة

الاجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٦/٥/٦٧ البند (١)	تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية الى آخرها : - الجنائيات والجنح التي تقع على الوزراء والموظفين ورجال الجيش والامن العام والمخابرات العامة اثناء قيامهم بواجباتهم	ليس لها اصل بالقانون الاصيل

الاسباب الموجبة

ردعا لمن تسول له نفسه الاعتداء على الوزراء والموظفين ورجال الجيش والامن العام والمخابرات العامة اثناء قيامهم بواجباتهم فقد اقتضت المصلحة العامة وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة

المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية الى آخرها .

ح- الجنائيات التي تقع على الوزراء واعضاء مجلس الاعيان والنواب ورجال الجيش والامن العام والمخابرات العامة اثناء قيامهم بواجباتهم .

- ٢ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٧٣ لسنة ٦٦ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية . هل يوافق المجلس عليه كما عدلته اللجنة ؟

الجميع موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مائه وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

نكذامن الخجل

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٧٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية

الاجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (٢)	تعديل المادة السادسة من القانون الاصيل باضافة الفقرة (ح) التالية : ح - يكون اجتماع المجلس قانونيا اذا حضرت الاكثية المطلقة من اعضائه وتصل القرارات باكثرية الحاضرين المطلقة ، واذا تساوت الاصوات رجحت الجهة التي في جانبها الرئيس . تضاف الى المادة التالية للقانون الاصيل برقم (١٢) ويعاد ترقيم المواد التالية كما على هذا الاساس : ١٢ - تعتبر اموال الاوقاف والشؤون الاسلامية وحقوقها كاموال الغير متاعا عامة وتحصل وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية او اي قانون يخل بجله .	ليس ما أصل بالقانون الاصيل ليس ما أصل بالقانون الاصيل

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون الاوقاف

رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦

لم يرد في قانون الاوقاف رقم ٢٦ ما ينص على النصاب التاتسوني لاجتماعات المجلس ولم ينص في القانون على كيفية تحصيل اموال الاوقاف المستحقة مما يوجب تعديل القانون للنص على هذين الامرين لاهميتهم وضرورة اضافة التعديل المقترح للقانون الاصيل.

قانون مؤقت رقم (٧٣) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية

رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية لسنة ١٩٦٦ (١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة السادسة من القانون الاصيل باضافة الفقرة (ج) التالية اليها . -

ج - يكون اجتماع المجلس قانونيا اذا حضرت الاكثية المطلقة من اعضائه وتصدر القرارات

بالاجماع او باكثرية الحاضرين المطلقة ، واذا تساوت الاصوات رجحت الجهة التي في جانبها الرئيس .

المادة ٣ - تضاف المادة التالية للقانون الاصيل برقم (١٢) ويعاد ترقيم المواد التالية لها على هذا الاساس . -

١٢ - تعتبر اموال الاوقاف والشؤون الاسلامية وحقوقها كاموال الخزينة العامة وتحصل وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية او اي قانون يخل بجله .

- ٣ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ٦٦ المعدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية ، هل يوافق المجلس عليه كما عدلته اللجنة ؟

الجمع : موافقون :

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت) .

هكذا عند الاصل

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	الاجراء اللجنة القانونية مجلس النواب
<p>تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها :</p> <p>ج - على الرغم مما ورد في الفقرتين السابقتين يجب على كل مهندس يقدم بطلب اجازة بمطلي الهيئة في المملكة الاردنية الهاشمية لاول مرة ان يقبل الخدمة في الحكومة او القوات المسلحة او الامن العام او البلديات او المؤسسات العامة اذا كلف بذلك في المكان الذي يعينه المراجع المختص بالتعيين وبالراتب المقرر لخلول خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه التكليف عن القبول بالتعيين وبالراتب او الاجر المقرر لمدة ستين فاذا استنكف عن القبول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه التكليف جاز لوزير الاشغال العامة ان يرفض الاجازة ويكون قرار الوزير بهذا الشأن غير قابل للطعن .</p>	<p>أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) الم ودرج في ١٦/٥/١٩٦٧ البنى د (٣)</p>
المادة المعدل بها الان	ج - ليس ما اصل بالقانون الاصيل

الاسباب الموجبة

اقتضت المصلحة العامة وضع هذا القانون المعدل لتمكين الحكومة من الاستفادة من خدمات المهندسين الذين يطلبون اجازات للعمل لاول مرة بالعمل في الحكومة او الجيش او المؤسسات العامة حينما تقتضي المصلحة العامة ذلك وهو الترتيب المتبع ايضا في اجازة العمل للاطباء .

قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالتانون الاصيل كتانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدي المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -

ج - على الرغم مما ورد في الفقرتين السابقتين

يجب على كل مهندس يتقدم بطلب اجازة بتعاطي المهنة في المملكة الاردنية الهاشمية لاول مرة ان يقبل الخدمة في الحكومة او القوات المسلحة او الامن العام او البلديات او المؤسسات العامة اذا كلف بذلك في المكان الذي يعينه المراجع المختص بالتعيين وبالراتب او الاجر المقرر لمدة ستين فاذا استنكف عن القبول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه التكليف جاز الوزير الاشغال العامة ان يرفض الاجازة .

- ٤ -

السيد الرئيس :

والان القانون المؤقت رقم ٩٧ لسنة ٦٦ المعدل لقانون عاظم الصلح ، هل يوافق المجلس عليه كما عدلته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر) .

لجنة العمل الاصيل

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (٤)

المرادفات القانونية لمجلس النواب		المادة ٣ :-
المادة كما وردت من الحكومة والصيغة الجديدة	يأتي ما جاء في المادة الخامسة من القانون الأصلي ويستأنس عنه بما يلي :- (٥) لقضاه الصلح النظر في جميع الجنح والخالفات ما عدا التي ورد نص خاص على أن تنظر فيها محكمة أخرى غير محكمة الصلح.	المادة ٣ :- تستمر محكمة البداية في النظر في القضايا الجنحية المحالة إليها قبل تخرج أحكام هذا القانون.
المادة المعمول بها الآن	نص المادة (٥) من القانون الأصلي المادة (٥) :- أ - لقضاه الصلح النظر في جميع الخالفات. ب - لقضاه الصلح النظر في جرائم شهادات الزور واليمين الكاذبة الناشئة في القضايا الصلحية. ج - بقض النظر عما إذا كانت تلك العقوبة مقررة بزيادة أو نقص ، لقضاه الصلح النظر في الجنح التي لا تتجاوز أقصى العقوبة فيها السجن مدته سنتين ما عدا :- ١ - الجنح المبينة في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ . ٢ - الجنح التي ورد نص خاص بأن تنظر فيها محكمة أخرى غير محكمة الصلح.	ليس ما أصل بالقانون الأصلي

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محاكم الصلح

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون محاكم الصلح

ان قانون محاكم الصلح رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ كما عدل بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٩٦٠ قد انط بقضاه الصلح النظر في الجنح التي لا تتجاوز أقصى العقوبة فيها السجن مدة سنتين عدا الجنح المبينة في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجنح الاخرى التي ورد نص خاص بأن تنظر فيها محكمة أخرى غير محاكم الصلح .

على ضوء اعمال المحاكم السابقة تبين انه لا ضرر من ان يحول قضاء الصلح صلاحية رؤية دعاوى الجنح في القضايا الجزائية وذلك تخفيفا على محاكم بداية الجزاء ولان الاصول المتبعة لدى قضاء الصلح ليس من تلك التي تتبع امام محاكم البداية .

هذا ، فضلا عن ان الحد الأقصى للعقوبة الجنحية هو الحبس لمدة ثلاث سنوات وعلى ذلك فليس في هذا التعديل اي تغيير هام للمبادئ النافذة الان .

قانون مؤقت رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون محاكم الصلح

المادة ١ :-

يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كتقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الخامسة من القانون الأصلي ويستأنس عنه بما يلي :-

٥ - لقضاه الصلح النظر في جميع الجنح باستثناء قضايا القتل خطأ والخالفات ما عدا التي ورد نص خاص على أن تنظر فيها محكمة أخرى غير محكمة الصلح .

المادة ٣ - تستمر محكمة البداية في النظر في القضايا الجنحية المحالة إليها قبل تاريخ نفاذ احكام هذا القانون .

(٥)

السيد الرئيس

يشلى التمرار رقم - ٨ -

السيد المقرر :-

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور كل من المقرر عطوفة السيد سليمان القضاء والأعضاء اصحاب المعالي والفضيلة والسعادة السادة ، بشارة غصيب ، سبابا العكشه ، سليم البخيت يعقوب معمر ، خالد الحاج حسن ، الشيخ عبدالباقي جيمو ، محي الدين الحسيني ، اميل الغوري ، عيسى عقل .

ونظرت في القوانين المؤقتة ومشايخ القوانين المحالة اليها ، وبعد دراستها وتدقيقها ، قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

(١) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون المؤسسة الاعلامية

نكذنا عنه الاصل

الأردنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

(٢) الموافقة على مشروع قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الأردنية لسنة ١٩٦٧ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي :

أ - حلف عبارة (كما يجوز لمجلس الوزراء في هذا النظام ان يعين العقوبات التي تفرض في حالة مخالفة المقاييس او الموصفات الانزامية) الواردة في آخر المادة (٢٥) .

ب - اضافة مادة جديدة بعد المادة (٤٤) مباشرة برقم (٤٥) بالنص التالي : -

٤٥ - كل من يخالف اي حكم من احكام هذا القانون او اي نظام يصدر بمقتضاة يفرم بغرامة لا تتجاوز خمسين دينارا :

ج - تصبح المادة (٤٥) برقم (٤٦) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا القرار ؟

الجميع موافقون .

- ١ -

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على القانون الموقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون المؤسسة الاقليمية الأردنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده كما ورد من الحكومة ؟

الجميع موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر)

ملحوظات حول القانون الموقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون المؤسسة الاقليمية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ بند (١)

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
تعمل المادة (٢) من القانون الاصيل بأمانة الجارة التالية الى آخرها (أو مجلس الوزراء الأردني) .	نص المادة (٢) من القانون الاصيل : - تشكل في المملكة الأردنية الهاشمية مؤسسة اقليمية خاصة ذات شخصية اعتبارية تعنى بدراسة وتصميم وإنشاء السدود والاتفاق والانتية وعمليات القوى الكهرومائية وشبكات الري والصرف واية اعمال أخرى تكلفها بها هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده العربية .
تعمل المادة (٤) من القانون الاصيل باختيار ما جاء فيها فقرة (أ) واطاعة الفقرات التالية اليها : - ب - لرئيس المؤسسة بتسيب من المدير العام حق الجارة القورية والاستيلاء على الاراضي أو حصص المياه أو كلها لاخرى مشاريع المؤسسة أما بطريق الاستيلاء مقابل التعويض أو الاجاز لمدة سنة أو مدد أخرى قدرها ضرورة وعادة رئيس المؤسسة صلاحاته بالاستيلاء والجارة القورية حسب احكام هذا القانون باتخاذ القرارات اللازمة بالاستناد الى هذه الاحكام وتعتبر هذه القرارات نافذة من تاريخ اصدارها من قبل رئيس المؤسسة على ان تنشر في الجريدة الرسمية وتنفيذاً لهذا الفرض	ب - ليس على اصل بالقانون الاصيل

تمت

انظر قرار اللجنة الثانوية رقم (٨) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (١)

يتم الترتيب الآتي في تقدير قيم أو بدلات أيجار الأراضي التي يقرر الاستيلاء عليها :-

١ - يجري تقدير قيم الأراضي وحصص المياه وكافة الانشاءات والأشجار والزرروعات المرمية فيها أو تقدير بدلات الأيجار من قبل لجنة تسمى (لجنة تقدير الأراضي) مؤلفة من رئيس وعضوين يعينها رئيس المؤسسة بتسبب من المدير العام . ويجوز لرئيس المؤسسة أن يشكل أكثر من لجنة واحدة نفس الغرض على الوجه المذكور ويحدد رئيس المؤسسة مكافآت رئيس وعضوي كل لجنة .

٢ - تجري لجنة تقدير الأراضي المكلف على الأراضي أو حصص المياه المستولى عليها وما على الأراضي المذكورة من انشاءات وأشجار وزرروعات ومباني وتقدر قيمتها وطا أن تستأمن برأي أي شخص أو هيئة من أجل الوصول إلى تقدير عادل للقيم شرعية أن يؤخذ بعين الاعتبار أي ارتفاع في أسعار الأراضي نتج عن إنشاء مشروعات المؤسسة وأن تصدر بعد ذلك قرارات التقدير بالأجرام أو بالأحرى .

٣ - على رئيس لجنة تقدير الأراضي أن يعلن جدولاً بتقديرات اللجنة حسب الاقتراح الذي يقرره رئيس المؤسسة لمدة ثلاثين يوماً في كل بارز في القرية التي تقع فيها الأراضي المستولى عليها ويسلم نسخة عنه للمدير العام وأخرى لتجار القرية ويمن المدير العام وكل مسؤول في الأرض القدرة أن يعترض على قرار اللجنة خلال المدة المذكورة وإذا انقضت تلك المدة لم يقدم أي اعتراض على التقدير اعتبر نهائياً .

٤ - يقدم الاعتراض على تقدير اللجنة إلى المدير العام أو من ينييه لإيداعه إلى لجنة استئنائية برئاسة فاضل يتبني المجلس النقض لائق من جهة من درجة عضو محكمة استئناف وعضوية اثنين آخرين يعينها رئيس المؤسسة بتسبب من المدير العام ويحدد رئيس المؤسسة مكافآت رئيس وعضوي اللجنة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (١)

٥ - اللجنة الاستئنائية ، إذا رأت ذلك مناسباً ، أن تجري المكلف على الأراضي أو حصص المياه المستولى عليها وما على الأراضي المذكورة من انشاءات وأشجار وزرروعات ومباني وتقدر قيمتها وطا أن تستأمن برأي من ترى فائدة من خبرته وأن تدقق أية وثائق أو مستندات من أجل الوصول إلى القيم الحقيقية وأن تصدر القرارات اللازمة ويكون قرارها نهائياً سواء أكانت قد صدرت بالأجرام أو بالأحرى وغير قابل لأي طريق من طرق الطعن .

٦ - يتوجب على المعارض عند تقديم استعاء الاعتراض أن يودع لدى المديرية المالية في المؤسسة في عداد مبلغ خمسة دقائق أردنية كرامة عن كل قطعة أرض معترض على تقديرها ، فإذا رد اعتراضه يعتبر مبلغ التأمين إيراداً لحساب المؤسسة أما إذا ظهر أنه محق في الاعتراض فترد مبلغ التأمين للمعارض ويكون علم دفع التأمين موجباً لرد الاعتراض وتغني المؤسسة من دفع مبلغ التأمين المذكور من رسوم طابع الواردات .

٧ - عندما تصبح قرارات التقدير نهائية حسب أحكام هذا القانون يقيم المدير العام إرسال تحريسل بالمبلغ الإجمالي للقيم المقدرة للأراضي المستولى عليها مسج كدفن بها إلى مدير الأراضي والساحة يقوم بدوره بتفويضها إلى أصحاب الحقوق ، وعليه حال ورود التحويل أن يقوم بأصدار مستندات تسجيل بالأراضي المستولى عليها باسم المؤسسة الإقليمية الأردنية لاستغلال مبادئ الأردن ودرائمه معقاة من كافة الرسوم والغرائب والطوائف وإرسالها إلى المؤسسة .

د - تعتبر كافة أوامر السطاع الصادر يقتضي نظام الدفاع وإجراءات استهلاك الأراضي وحصص المياه لأغراض مشاريع المؤسسة قبل العمل بهذا القانون كأنها قرارات هيئة فورية صادرة عن رئيس المؤسسة ويجري الاستيلاء عليها وتقديرها وفق أحكام هذه المادة .

نسخ أصل القانون الأصلي

مجلس النواب

نظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (١)

هـ - يجوز لرئيس المؤسسة بتسبب من المدير العام في أي وقت قبل إصدار سندات تسجيل بالأراضي المسوق عليها باسم المؤسسة حجباً جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة أن يقرر التحلي عن أية أراضي أو حصص مياه أو كلها سبق أن تم الاستيلاء عليها بتقضي أحكام هذه المادة وتكون قرارات رئيس المؤسسة نافذة من تاريخ إصدارها على أن تنشر في الجريدة الرسمية ويكون لأصحاب الحقوق خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر قرار التحلي عن الاستيلاء في الجريدة الرسمية أن يطالبوا رئيس المؤسسة خطياً بتعويضهم عما لحق بهم من عطل وضرر بسبب الإجراءات التي اتخذت في معاملة الاستيلاء وواجب لهم الاتفاق بين رئيس المؤسسة وأصحاب الحقوق على مقدار التعويض أو التفتيشات خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ المطالبة على رئيس المؤسسة أن يحيل الطلب إلى اللجنة الاستشارية المنصوص عليها في الفقرة (ب ٤) من هذه المادة ويعتبر قرار اللجنة الاستشارية نهائياً وغير قابل لأي طريق من طرق الطعن .

و - تعفى المؤسسة من جميع رسوم معاملات التسجيل المبينة في الجداول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي المعمول به كما تعفى من رسوم طوابع الواردات التي تلتحق على هذه المعاملات رأية رسوم أو ضرائب أخرى .

ليس لهم أصل بالقانون الأصلي

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (١)

تعمل المادة (٦) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وأضافة الفقرة التالية إليها : -	ب - يجوز للمؤسسة أن تصنف موظفيها بتقضي أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به وتسري على الموظفين أحكام قانون التقاعد المدني المتألف المعمول
تعمل المادة (٨) من القانون الأصلي بأضافة كلمة (ومالية) إلى آخر الفقرة (ب) منها .	
تعمل المادة (٩) من القانون الأصلي بأضافة ما يلي إلى آخر الفقرة (٢) منها (ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور خمسة من أعضائها بما يقيم المدير العام .	
ب - ليس لها أصل بالقانون الأصلي	فص الفقرة (ب) من المادة (٨) : - ب - لرئيس المؤسسة الحق بتعويض المدير بعضاً من صلاحياته المتعلقة بالأمور الإدارية والقنية . فص الفقرة (٢) من المادة (٩) : - ٢ - تصلى لجنة الصلوات قراراتها وفق الأنظمة التي تصلى بموجب هذا القانون .

دعكم عنه الأصل

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦

المعدل لقانون المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده

رقم ١١ لسنة ١٩٦٥

٠٠٠٠٠٠

١ - لم يشتمل قانون المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده الاصلي رقم (١١) لسنة ١٩٦٥ على اية نصوص تتعلق بالحيازة الفورية والاستيلاء على الاراضي او حصص المياه التي تحتاجها المؤسسة مقابل التعويض او الايجار .

ولما كانت اعمال مشروع سد خالد بن الوليد تحتم وجود قانون ينظم الحيازة الفورية والاستيلاء على الاراضي التي يحتاجها المشروع ، ووضع ترتيبات تقديرات قيم او بدلات ايجار الاراضي التي يقرر الاستيلاء عليها ، ثم تعيين لجان التقدير والاستئناف وتحديد صلاحياتها ، لذلك روى من الضروري تعديل قانون المؤسسة الاصلي على ضوء الحاجة ومقتضيات التنفيذ الفوري التي يتسم بها المشروع بحيث تستهدف التعديل السرعة في التنفيذ والتبسيط في الاجراءات مع صيانه الحقوسق المشروعة لاصحاب الاملاك التي يحتاجها المشروع لاعماله .

وقد سبق ان سنت احكام مشابهة لمشروع قناة الغور الشرقية مع ان ضرورة السرعة في التنفيذ والتبسيط في الاجراءات لمشروع سد خالد بن الوليد لربما تكون اشد منها لمشروع قناة الغور الشرقية او اى مشروع آخر ، وروى على ضوء الخبرة السابقة عدم الاستناد الى قانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ سواء اكان المشروع قناة الغور الشرقية او لمشروع سد خالد بن الوليد ، هذا مع العلم ان التعديل في قانون المؤسسة قد اشتمل على الضمانات الكافية لحفظ حقوق اصحاب الاراضي والمياه ولا تقل هذه الضمانات عن الضمانات التي يحتوى عليها قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٢ - كما ان المؤسسة رأت مساواة موظفيها بزملائها في الدولة فوضعت نصاً خاصاً في القانون المعدل يجيز لها تصنيف موظفيها بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به واخصاصهم لاحكام قانون التقاعد المدني النافذ المعمول .

٣ - وقد تبين للمؤسسة نتيجة تجربتها انه في كثير من الاحيان لم يكن بالإمكان جمع اعضاء لجنة العطاءات السبعة المنصوص عنهم في القانون الاصلي مما كان يرقل سير اعمالي لجنة العطاءات ويؤخر تنفيذ الاعمال الفورية لمشروع سد خالد بن الوليد وتحويل الروافد ، لذلك روى وجوب تعديل المادة التاسعة بحيث يصبح حضور خمسة اعضاء بما فيهم المدير العام كافياً لانعقاد لجنة عطاءات المؤسسة انعقاداً قانونياً صحيحاً .

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦

قانون مؤقت معدل لقانون المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخرها « او مجلس الوزراء الاردني »

المادة ٣ . تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرات التالية اليها

ب - لرئيس المؤسسة بتنسيب من المدير العام حق الحيازة الفورية والاستيلاء على الاراضي او حصص المياه او كليهما لاغراض مشاريع المؤسسة اما بطريق الاستيلاء مقابل التعويض او الايجار للمدة التي يراها رئيس المؤسسة مناسبة وله حق تحديد الايجار لاية مدة او مدد اخرى قد يراها ضرورية ويمارس رئيس المؤسسة صلاحياته بالاستيلاء والحيازة الفورية حسب احكام هذا القانون باتخاذ القرارات اللازمة بالاستناد الى هذه الاحكام وتعتبر هذه القرارات نافذة من تاريخ اصدارها من قبل رئيس المؤسسة على ان تنشر في الجريدة الرسمية وتنفيذها لهذا الغرض يتبع الترتيب الاتي في تقدير قيم او بدلات ايجار الاراضي التي يقرر الاستيلاء عليها . -

١ - يجري تقدير قيم الاراضي وحصص المياه وكافة الانشاءات والاشجار والمزروعات الموسمية فيها او تقدير بدلات الايجار من قبل لجنة تسمى (لجنة تقدير الاراضي) مؤلفة من رئيس وعضوين يعينها رئيس المؤسسة بتنسيب من المدير العام . ويجوز لرئيس المؤسسة ان يشكل اكثر من لجنة واحدة لنفس الغرض على الوجه المذكور ويحدد رئيس المؤسسة مكافآت رئيس وعضوي كل لجنة .

٢ - تجري لجنة تقدير الاراضي الكشف على الاراضي او حصص المياه المستولى عليها وما على الاراضي المذكورة من انشاءات واشجار ومزروعات موسمية وتقدير قيمتها ، ولها ان تستأنس برأي أي شخص او هيئة من اجل الوصول الى تقدير

لجنة تقدير الاراضي

عادل للقيم، شريطة أن يؤخذ بعين الاعتبار أي ارتفاع في أسعار الأراضي نتج عن إنشاء مشروعات المؤسسة وأن تصدر بعد ذلك قرارات التقدير بالاجتماع أو بالأكثرية.

٣ - على رئيس لجنة تقدير الأراضي أن يعلن جدولاً بتقديرات اللجنة حسب النموذج الذي يقرره رئيس المؤسسة لمدة ثلاثين يوماً في محل بارز في القرية التي تقع فيها الأراضي المستولى عليها ويسلم نسخة عنه للمدير العام وأخرى لمختار القرية ويحق للمدير العام وكل متصرف في الأرض المقترحة أن يعترض على قرار اللجنة خلال المدة المذكورة وإذا انقضت تلك المدة ولم يقدم أي اعتراض على التقدير اعتبر نهائياً.

٤ - يقدم الاعتراض على تقدير اللجنة إلى المدير العام أو من ينييه لا بداعه إلى لجنة استئنافية برئاسة قاض يتدبده المجلس القضائي لا تقل درجته عن الدرجة عضو محكمة استئناف وعضوية اثنين آخرين يعينهما رئيس المؤسسة بتدبير من المدير العام ويحدد رئيس المؤسسة مكافآت رئيس وعضوى اللجنة.

٥ - للجنة الاستئنافية إذا رأت ذلك مناسباً، أن تجري الكشف على الأراضي أو حصص المياه المستولى عليها وما على الأراضي المسببة كورة من إنشاءات وأشجار ومزروعات موسمية ولها أن تستأنس برأى من يرى فائدة من خبرته وأن تدقق أية وثائق أو مستندات من أجل الوصول إلى القيم الحقيقية وأن تصدر القرارات اللازمة وتكون قراراتها نهائية سواء أكانت قد صدرت بالاجتماع أو بالأكثرية وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن.

٦ - يتوجب على المعارض عند تقديم استدعاء الاعتراض، أن يودع لدى المديرية المالية في المؤسسة في عمدان مبلغ خمسة دنانير أردنية كإمانة عن كسل قطعة أرض معترض على تقديرها، فإذا رد اعتراضه يعتبر مبلغ التأمين إيراداً لحساب المؤسسة أما إذا ظهر أنه يحق في الاعتراض فترد مبلغ التأمين لدافعه ويكون عدم دفع التأمين موجباً لرد الاعتراض وتعفى المؤسسة من دفع مبلغ التأمين المذكور ومن رسوم طوابع الواردات.

٧ - عندما تصبح قرارات التقدير نهائية حسب أحكام هذا القانون يقوم المدير العام بإرسال تحويل بالمبلغ الإجمالي للقيم المقترحة للأراضي المستولى عليها مع كشف بها إلى مدير الأراضي والمساحة ليقيم بدوره بدونه بدفعها إلى أصحاب الحقوق وعليه حال ورود التحويل

بإصدار سندات تسجيل بالأراضي المستولى عليها باسم المؤسسة الإقليمية الأردنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده معفاة من كافة الرسوم والضرائب والطوابع وإرسالها إلى المؤسسة.

د - تعتبر كافة أوامر الدفاع الصادرة بتمتص نظام الدفاع وإجراءات استيلاء الأراضي وحصص المياه لأغراض مشاريع المؤسسة قبل العمل بهذا القانون كأنها قرارات حيازة فورية صادرة عن رئيس المؤسسة ويجرى الاستيلاء عليها وتقديرها وفق أحكام هذه المادة.

هـ - يجوز لرئيس المؤسسة بتدبير من المدير العام في أي وقت قبل إصدار سندات تسجيل بالأراضي المستولى عليها باسم المؤسسة حسبما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة أن يقرر التخلي عن أية أراض أو حصص مياه أو كليهما سبق أن تم الاستيلاء عليها بتمتص أحكام هذه المادة وتكون القرارات رئيس المؤسسة نافذة من تاريخ إصدارها على أن تنشر في الجريدة الرسمية ويحق لأصحاب الحقوق خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر قرار التخلي عن الاستيلاء في الجريدة الرسمية أن يطالبوا رئيس المؤسسة خطياً بتعويضهم عما لحق بهم من عطل وضرر بسبب الإجراءات التي اتخذت في معاملة الاستيلاء وجميع النفقات الضرورية لإعادة الحال لما كان عليه قبل الاستيلاء وإذا لم يتم الاتفاق بين رئيس المؤسسة وأصحاب الحقوق على مقدار التعويض أو النفقات خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ المطالبة فعلى رئيس المؤسسة أن يحيل الطلب إلى اللجنة الاستئنافية المنصوص عليها في الفقرة (ب، ٤) من هذه المادة ويعتبر قرار اللجنة الاستئنافية نهائياً وغير قابل لأي طريق من طرق الطعن.

و - تعفى المؤسسة من جميع رسوم معاملات التسجيل المسجلة في الجداول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي المعمول به كما تعفى من رسوم طوابع الواردات التي تلتصق على هذه المعاملات وإية رسوم أو ضرائب أخرى.

المادة ٤ - تعدل المادة (٦) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة التالية إليها: - ب - يجوز للمؤسسة أن تصنف موظفيها بتمتص أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به وتسرى على الموظفين المصنفين أحكام قانون التقاعد المدني النافذ المعمول.

المادة ٥ - تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي بإضافة كلمة (والمالية) إلى آخر الفقرة (ب) منها.

المادة ٦ - تعدل المادة (٩) من القانون الأصلي بإضافة ما يلي إلى آخر الفقرة (٢) منها: ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور خمسة من أعضائها بما فيهم المدير العام.

تعدّل المادة الأصل

السيد الرئيس :

مشروع قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية لسنة ١٩٦٧ هل يوافق المجلس عليه بالصيغة التي عدلته فيها اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص المشروع كما وافق عليه المجلس مادة مائه وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر)

مشروع

قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية

○○○○

لما كانت المصلحة العامة للدولة تقتضي حماية الصناعة المحلية والانتاج الزراعي ومخاربة الغش والمحافظة على الصحة العامة للمستهلك ، وتمشياً مع الانظمة العالمية التي ترمي الى تنظيم تجارة المنتجات الصناعية والزراعية على مقياس دولي في الاسواق العالمية وتطبيق قانون توحيد المقاييس والمكاييل والاوزان رقم (٨) لسنة ١٩٥٣ فان وضع قانون لمؤسسة تحقّق هذه الاهداف يعتبر ضرورياً وغاية في الاهمية : -

مادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية » ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يكون للالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

تعني لفظة « المملكة » المملكة الاردنية الهاشمية

تعني لفظة « المؤسسة » مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية

تعني لفظة المجلس مجلس المقاييس والمواصفات الاردنية

تعني لفظة الرئيس رئيس المجلس

تعني لفظة المدير مدير المؤسسة

تعني لفظة « المواصفات القياسية » الصفات التي تحدد طريقة صناعة وتعبئة وعرض وبيع وتداول وحفظ السلع مع تحديد المواصفات الطبيعية والكيدوية لكل سلعة تتطلب ذلك . وكل ذلك بشكل واضح لا غموض فيه .

تعني لفظة « المقاييس » الادوات والالات او الاجهزة او التراكيب التي تستعمل لتحديد نسب او مواصفات او ابعاد الاشياء او مساحتها او احجامها او وحداتها او درجاتها او نسبها المئوية او النصرية او غير ذلك على اساس الوحدات المترية الا اذا تعذر ذلك .

ج - اعتماد علامة خاصة يستعملها المنتجون والمصدرون للسلع الموصوفة بمقاييس ومواصفات وطنية للدلالة على مطابقة انتاجهم او بضائعهم لهذه المقاييس والمواصفات وذلك وفقاً لاحكام هذا القانون .

د - انشاء ورعاية العلاقات الودية المتبادلة مع المنظمات المماثلة في البلدان الاخرى وتمثيل المملكة دولياً في مجال المقاييس والمواصفات .

هـ - وضع مشروعات الانظمة المتعلقة بالمقاييس والمكاييل والاوزان .

و - اعتماد المختبرات وطرق التحليل والمراقبة والتفتيش الوطنية .

ز - اتخاذ اية تدابير اخرى يكون من شأنها ان تمكن المؤسسة من تحقيق اهدافها .

مادة ٧ - تكون المؤسسة المرجع الوحيد في المملكة في كسل ما يتصل بالمقاييس والمكاييل والاوزان والمواصفات

مادة ٨ - تدار اعمال المؤسسة من قبل مجلس ومن جهاز اداري ينشأ وفقاً لاحكام هذا القانون .

مادة ٩ - يشكل المجلس كما يلي :

رئيس الوزراء او من ينوبه رئيساً

مندوب عن كل من -

وزارة الاقتصاد الوطني مجلس الاعمار

وزارة الدفاع مكتب التسويق الزراعي

وزارة الاشغال العامة دائرة التموين والاستيراد والتصدير

وزارة الصحة نقابة المهنيين

هكذا من اجل

وزارة الزراعة	نقابة الصيادلة
وزارة المواصلات	نقابة الاطباء
وزارة الداخلية	
غرفة التجارة	غرفة الصناعة

ويعين كل من أعضاء المجلس الذين يمثلون الحكومة بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير المختص ، ويعين بقية الأعضاء بتنسيب من الهيئات التي يمثلونها في المجلس وبموافقة رئيس الوزراء ويجوز للمجلس بقرار منه ان ينسب زيادة عدد اعضائه الى رئيس الوزراء اذا دعت الحاجة الى ذلك

مادة ١٠ - نائب الرئيس يعين بقرار من الرئيس وبارادة ملكية سامية وتكون مدة ثابته للرئاسة سنتين قابلة للتجديد ويكون له بموافقة رئيس الوزراء صلاحيات تنظيم اعمالي المؤسسة وادارة اعمالها والاشراف على تنظيم مكاتبها وجهازها .

مادة ١١ - يجتمع المجلس اربع مرات في السنة على الأقل ، ويحسب للرئيس أو نائبه اذا شاء أو بناء على طلب يقدمه له ثلاثة من أعضاء المجلس بأن يدعو المجلس الى الانعقاد في أي وقت آخر ويبلغ الأعضاء عن موعد وبرنامج الاجتماع قبل اسبوع على الأقل من تاريخ انعقاده .

مادة ١٢ - تعتبر جلسات المجلس قانونية اذا حضرها الاكثية المطلقة من الاعضاء ، واذا لم يكتمل النصاب تؤجل الجلسة الى تاريخ يعينه الرئيس على ألا تزيد مدة التأجيل على عشرة أيام ، ويعتبر النصاب حاصلًا اذا حضر خمسة أعضاء .

مادة ١٣ - يرأس الجلسات الرئيس ، وفي حالة غيابه نائبه وفي حال غيابهما أكبر الاعضاء سناً .

مادة ١٤ - تتخذ قرارات المجلس بأكثرية الاصوات وعند تعادها يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

مادة ١٥ - يكون من صلاحيات المجلس الامور التالية :
أ - يقر المخطط العام لاعمال المؤسسة وادارتها .

ب - يدرس التقارير والتوصيات التي ترفع اليه من مختلف اللجان أو الهيئات أو أية مواضيع أخرى ، ويتخذ قراره بشأنها .

ج - يصادق على الانظمة الداخلية لادارة اعمال المؤسسة .

د - ينشر المواصفات والمقاييس والمكاييل والاوزان التي يقرها ويوافق عليها مجلس الوزراء .

هـ - يصدر المظيوعات والنشرات والوثائق المتصلة باعمال المؤسسة .

و - يقر الموازنة العامة ويشرف على نفقات المؤسسة ويحدد الرسوم التي يحق لها أن تستوفيها من أصحاب العلاقة .

ز - يعين اللجان الفنية المنصوص عنها في هذا القانون .

ح - يجهد الوظائف الادارية والفنية للمؤسسة وشروط التعيين فيها .

ط - يعدل المقاييس والمواصفات والانظمة الداخلية كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ي - يمنح مكافآت مالية لاجضاء المجلس بالصورة التي يعينها بموجب قرارات رسمية .

مادة ١٦ - يجري تصريف الشؤون العامة للمؤسسة بواسطة جهاز اداري وفني يعين المجلس مديراً عاماً له ، ويشمل هذا الجهاز ما يلزم من موظفين حسباً لتفسيه احتياجات المؤسسة .

مادة ١٧ - يتولى المدير ادارة اعمال المؤسسة تحت اشراف المجلس وضمن الصلاحيات التي يمنحها له .

مادة ١٨ - يقوم المدير بالاضافة الى وظيفته بمهام امانة سر المجلس ، كما يعتبر بحكم منصبه عضواً في جميع اللجان الفنية المنصوص عليها في هذا القانون ، ولايجلس في حال غيابه أن يعين من يقسم مقامه .

مادة ١٩ - يخضع موظفو الجهاز الاداري والفني في جميع الشؤون المتعلقة بهم لاحكام نظام يقرره المجلس وبموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٢٠ - يعين المجلس اللجان الفنية التالية :

أ - لجنة التجارة الداخلية .

ب - لجنة التجارة الخارجية .

ج - لجنة الصحة العامة والوقاية .

د - لجنة الصناعة والهندسة .

هـ - لجنة الزراعة والمواد الغذائية .

و - لجنة الاشغال العامة .

ز - لجنة الارصاد الجوية .

ويختار المجلس لعضوية هذه اللجان من يستسبه من المعينين في اختصاص كل من هذه اللجان ، كما له ان يجلها أو يعدلها ، وللمجلس أيضاً أن يعين لجاناً فنية أخرى كلما دعت الضرورة الى ذلك .

مادة ٢١ - تتولى كل من اللجان المذكورة بحث ودراسة المسائل الفنية الهائدة اليها والمتعلقة بوضع المقاييس والمواصفات ، وبحق للمجلس تعيين لجان من اعضائه أو غيرهم لبحث أية مسائل أخرى تدخل ضمن اختصاصه .

مادة ٢٢ - توضع المقاييس والمواصفات بناء على أسس علمية تعتمد عليها المؤسسة من وقت الى آخر .

تتخذ احكام الفصل

مادة ٢٣ - يجوز للمؤسسة اصدار مقاييس ومواصفات بصورة مؤقتة لا تستدعي نشرها في الجريدة الرسمية وذلك بغية اختيار جلدواها من الناحية العملية قبل اقرار صيغتها النهائية .

مادة ٢٤ - تنشر نصوص جميع المقاييس والمواصفات التي يقرها المجلس والموافق عليها من مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية وتعتبر مقاييس ومواصفات وطنية من تاريخ نشرها .

مادة ٢٥ - المقاييس والمواصفات التي تقرها المؤسسة الزامية الا انه يجوز لمجلس الوزراء بانظمة خاصة يضعها لهذا الغرض بناء على اقتراح من المجلس ان يحدد فترة سريان مفعول النظام بحيث لا تتجاوز سنتين بعد اصدار المواصفات .

مادة ٢٦ - تقيد جميع الدوائر الحكومية والبلدية (باستثناء وزارة الدفاع في الحالات التي يقرها مجلس الوزراء) بهذه المقاييس والمواصفات .

مادة ٢٧ - تعتمد المؤسسة علامة خاصة يحددها نظام يستعمله المنتجون والمصدرون للدلالة على مطابقة خصائص منتجاتهم او بضائعهم للمقاييس والمواصفات الوطنية الخاصة بها .

مادة ٢٨ - تستوفي المؤسسة رسماً من الذين ترخص لهم باستعمال الشارة ويعين المجلس مقدار هذا الرسم وفقاً للأنظمة التي يصدرها بهذا الشأن .

مادة ٢٩ - يصرح المجلس للراغبين من المنتجين والمصدرين باستعمال العلامة المذكورة بناء على طلب تصريح يقدم الى المؤسسة ولا يمنح هذا التصريح الا بعد تثبيت المؤسسة من ان الانتاج الموصوف في طلب الترخيص مطابق للمقاييس والمواصفات الوطنية الخاصة به وان المنتج او المصدر في وضع يمكنه من التقيد بهذه المقاييس او المواصفات بصورة مستمرة . ويعتبر المنتج بعد حصوله على التصريح المذكور ملتزماً بمطالباته .

مادة ٣٠ - تخضع المواد والمنتجات التي تحمل العلامة للتفتيش والمراقبة من قبل المؤسسة بواسطة موظفين تتدبرهم لهذا الغرض .

مادة ٣١ - يعتبر بيع أي انتاج يحمل علامة المؤسسة تعهداً من المنتج او المصدر المشتري بمطابقة الانتاج للمقاييس او المواصفات الخاصة به ولا تعتبر المؤسسة مسؤولة تجاه المشتري أو أية جهة أخرى عن أي عمل يقوم به المنتج يخالف احكام هذا القانون او يتعارض مع نصوص التعاقد بينه وبين المؤسسة .

مادة ٣٢ - اذا انخفض انتاج ما او بضاعة ما عن المستوى الموصوف في المقاييس او المواصفات الوطنية التي منح تصريح استعمال العلامة على اساسها فعلى مدير المؤسسة ان ينذر المنتج او المصدر او المستورد خطياً بوجود التقيد بالتزاماته تجاه المؤسسة خلال مدة لا تزيد على الاسبوع من تاريخ تبليغه الانذار . واذا تخلف عن ذلك فانه يترتب على المجلس اتخاذ القرار اللازم وتبليغه ذلك وتنشر في الجريدة الرسمية والجرائد المحلية اذا لزم الامر كافة قرارات التصاريح والالغاء .

مادة ٣٣ - أ - كل من يستعمل على منتجاته او بضائعه العلامة المذكورة دون تصريح من المؤسسة او يستمر في استعمالها بعد تبليغه الغاء التصريح الممنوح له بذلك يعتبر أنه ارتكب جرماً تنطبق عليه احكام قانون العقوبات .

ب - كل من يبيع او يتاجر او يحاول او يكون الوسيط في بيع منتجات او بضائع مخالفة للمقاييس والمكاييل او المواصفات الوطنية يعتبر أنه ارتكب جرماً تنطبق عليه احكام قانون العقوبات .

مادة ٣٤ - يحق للمؤسسة ان تنتج المكاييل والمقاييس والاوزان والتراكيب بالشكل والحجم والوزن والمواصفات التي تراها وتعدم استعمالها بوسائلها الخاصة بموجب نظام او انظمة خاصة بذلك .

مادة ٣٥ - يتألف دخل المؤسسة مما يلي : -

أ - موازنة المؤسسة المقررة في الموازنة العامة للدولة .

ب - الرسوم التي تستوفىها المؤسسة بموجب انظمة تصدر بموجب هذا القانون .

ج - عائدات مطبوعات ومنتجات المؤسسة التي يقرر بيعها بما يدخل في نطاق اعمالها .

د - منح ومساعدات يتقبلها المجلس بقرار منه في كل حالة على حدة ويقرها مجلس الوزراء .

هـ - الاشتراكات المنصوص عليها في الانظمة التي يصدرها المجلس .

مادة ٣٦ - أ - ينظم المجلس موازنته السنوية ويعرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها قبل شهرين من بدء السنة المالية لادماجها في الموازنة العامة .

ب - يجوز للمجلس ان يدور اربعة الاعتمادات المدرجة في موازنته لسنة ما الى موازنة السنة التالية ، كما يجوز له ان يستمر في الانفاق من هذه الارصدة على المشاريع التي لم تستم في نهاية السنة المالية .

ج - يجري الانفاق من اموال المؤسسة وفق نظام ما لي يرضه المجلس بموافقة مجلس الوزراء والى ان يتم ذلك يتبع النظام المالي الحكومي المعمول به .

مادة ٣٧ - يحق للمؤسسة ان تعقد اتفاقيات قروض باسمها بضمان الحكومة وبالشروط التي يوافق عليها مجلس الوزراء والتي تمكنها من تنفيذ غاياتها .

تحت إشراف

مادة ٣٨ - أ - تودع جميع واردات المؤسسة ومخصصاتها في حساب خاص لدى المصرف الذي يختاره المجلس ويجرى الاتفاق من هذا الحساب وفق أحكام هذا القانون والأنظمة التي يصدرها المجلس بموجبها .

ب - تنظم المؤسسة الاجراءات الخاصة بالسحب على اموالها واستثمار الفائض منها .

مادة ٣٩ - تجب الاموال والقروض العائدة للمؤسسة وفقاً لأحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

مادة ٤٠ - يحق للمؤسسة ان تعقد اية عقود او اتفاقات باعمالها مع اي شخص او مؤسسة او شركة في داخل الاردن او خارجه كما ان لها ان تستأجر او تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لاجمالها .

مادة ٤١ - يفتح للمؤسسة حساب خاص بالاموال الآتية .

١ - اموال القروض التي تعقدها المؤسسة .

٢ - اية اموال اخرى تخصصها الحكومة للمؤسسة .

٣ - اية اموال خارجية تقدم للمؤسسة لغايات التوسعات الانمائية بها .

مادة ٤٢ - يترتب على المؤسسة ان تحتفظ بحسابات رسمية تسجل فيها وارداتها ومصروفاتها وتصدر في نهاية كل سنة ميزان المدفوعات ويشرف ديوان المحاسبة على تدقيق هذه الحسابات .

مادة ٤٣ - على المجلس ان يقدم الى مجلس الوزراء في نهاية كل سنة مالية تقريراً عن اعمال المؤسسة خلال العام المنصرم .

مادة ٤٤ - للمجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر من وقت لآخر الأنظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٤٥ - كل من يخالف اي حكم من احكام هذا القانون او اي نظام يصدر بمقتضاه يجرم بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً .

مادة ٤٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(٥)

السيد الرئيس

يتلى القرار رقم ٩

السيد المقرر

قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٦/٣ برئاسة معالي السيد رياض المفلح وحضور السادة المقرر ، سليمان القضاة رزق البطانية - يعقوب معمر - بشارة غصيب - سايما العكشه - سليم البخيت - عبد الباقي جمو . ونظرت بالقوانين التالية المعادة مسن مجلس الاعيان المقرر بعد ادخال بعض التعديلات عليها وبعد دراسة هذه القوانين قررت ما يلي . -

١ - مشروع قانون معدل لقانون اصحاب المهن الهندسية لسنة ١٩٦٥ - قررت اللجنة قبول التعديل الوارد من مجلس الاعيان المقرر .

٢ - القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥ قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات - قررت اللجنة قبول التعديل الوارد من مجلس الاعيان المقرر .

٣ - القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٥ قانون ادارة املاك الدولة - قررت اللجنة قبول التعديل الوارد من مجلس الاعيان المقرر .

٤ - القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٥ قانون السياحة - قررت اللجنة قبول التعديلات الواردة من مجلس الاعيان المقرر .

٥ - القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٥ الملحق بقانون المحو المحاكمات الجزائية العائدة مسن مجلس الاعيان المقرر وقررت ما يلي بشأنه .

٦ - الموافقة على التعديل الوارد على المادة (١٤٨) الواردة في المادة الثانية مسن القانون المؤقت

واعتمارها بالنص التالي . -

١٤٨ - يجوز للقاضي ان لا يعتمد الالبيانات التي قدمت اثناء المحاكمة وتناقش فيها الخصوم بصورة علنية .

٢ - يجوز الاعتماد على اقوال متهم ضد متهم آخر اذا وجدت قرينة اخرى تؤيدها ويحق للمتهم الاخر أو وكيله مناقشة المتهم المذكور .

ب (موافقة مجلس الاعيان المقرر على حذف المادة الثالثة من القانون المذكور .

ج (الاصرار على بقاء المادة الرابعة من القانون المذكور كما وردت من الحكومة وبالشكل الذي اقرها مجلس النواب سابقا .

د (موافقة مجلس الاعيان على التعديل الذي ادخله على المادة الخامسة من القانون المذكور التي تعدل المادة (٢٧٠) من القانون الاصيل .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على توصيات حول القوانين المذكورة والمعادة من مجلس الاعيان المقرر (اللجنة القانونية)

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا القرار ؟

الجميع : موافقون .

- ١ -

السيد الرئيس

اذن مشروع القانون المعدل لقانون اصحاب المهن الهندسية لسنة ١٩٦٥ ، هل يوافق المجلس على قبوله كما ورد من مجلس الاعيان المقرر ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص المشروع كما ورد من مجلس الاعيان ووافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها ثانية الى مجلس الاعيان المقرر)

هكذا صدق المجلس

الاسباب الموجبة

في ضوء التجارب التي مرت بها نقابة اصحاب المهن الهندسية منذ العمل بالقانون الحالي رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ اقترح مجلس النقابة تعديله على الوجه المبين في هذا المشروع ، وبناء على تنسيب معالي وزير الاشغال العامة ، وضع مشروع هذا التعديل تحقيقاً لهذه الغاية .

مشروع

قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية

المعدل رقم () لسنة ١٩٦٥ .

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة (٧) -

أ - يحق لكل مهندس من رعايا البلدان العربية ويرغب في تعاطي المهنة في الاردن ان يسجل اسمه في سجلات النقابة على ان يستوفي الشروط التالية .

١ - ان يكون حاملاً لقب مهندس بموجب هذا القانون .

٢ - ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجريمة جنائية كانت او جنحة اخلاقية .

٣ - ان يقيم في الاردن بشكل دائم .

ب - لا يحق للمهندس التابع لبلد غير البلدان العربية بمزاولة المهنة في الاردن الا بعد حصوله على موافقة مسبقة من مجلس النقابة وان يكون مستوفياً للشروط من (١-٣) المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة . شريطة ان تعامل قوانين بلاده بالمهندس الاردني بالمسجل .

ج - على الشركات والهيئات والمؤسسات غير الاردنية ان تزاول اعمالها الهندسية في الاردن طبقاً للنظام الداخلي للنقابة شريطة : -

١ - ان تستوفي الشروط المنصوص عليها في قانون الشركات .

٢ - ان تسجل اسمها في سجل النقابة مقابل رسم تسجيل قدره خمسون ديناراً ورسم اشترالك سنوي قدره مائة دينار تدفع لصندوق النقابة .

٣ - ان يكون لها ممثل اردني

٤ - ان تستخدم مهندساً اردنياً او أكثر حسب حاجتها .

٥ - ان يستوفي مهندسوها الشروط الواردة في المادة (٧/أ) اذا كانوا من رعايا البلدان العربية و (٧/ب) اذا كانوا من غير رعايا البلدان العربية .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي بحذف عبارة (كانون الاول) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون الثاني) .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٢٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة (٢٠) :-

ان مجلس النقابة هو الهيئة الادارية فيها ويتألف من نقيب ونائب النقيب وعدد من الاعضاء يمثلون جميع الاختصاصات الهندسية او بعضها بشكل يتناسب مع عدد الاعضاء التابعين لهذه الاختصاصات وفق نظام خاص يتم اعداده من قبل مجلس النقابة وتقره الهيئة العامة ويوافق عليه وزير الاشغال العامة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٢١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢١ :-

أ - ينتخب مجلس النقابة لمدة سنتين تبتدي في أول شهر شباط من كل عامين ويشرط في ذلك ان يكون النقيب مهندساً مارس المهنة مدة لا تقل عن (١٠) سنوات ونائب النقيب مدة لا تقل عن (٥) سنوات وان لا يكونا من موظفي الحكومة او الهيئات الرسمية وسائر الاعضاء ممن مارسوا المهنة مدة لا تقل عن (٥) سنوات ويستمر المجلس في عمله الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد .

ب - تقدم الترشيحات لاملام هذه المناصب قبل موعد الانتخاب بأسبوع على الأقل .

ج - يدفع المرشح لمركز النقيب مبلغ عشرة دنانير ويدفع المرشح لمركز نائب النقيب ومركز العضو خمسة دنانير ترد في حالة فوز المرشح وتفيد دخلاً للنقابة في حالة الفشل .

د - تنشر أسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في دار النقابة .

نقابة اصحاب المهن

المادة ٦٠ - تعديل المادة (٢٢) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

أ - يجري الانتخاب بصورة سرية وبحضور ممثل عن وزارة الأشغال العامة فينتخب أولاً النقيب ومن ثم نائب النقيب مع سائر الأعضاء وفق نظام خاص يتم اعداده من قبل مجلس النقابة وتقره الهيئة العامة ويوافق عليه وزير الأشغال العامة ويتم انتخاب النقيب بالاكثرية المطلقة من المهندسين والمجازين الجاهزين وإذا لم يحصل ذلك يعاد الانتخاب في الجلسة ذاتها وتكفي جندلة الاكثرية النسبية وفي حالة تساوي الاصوات ينتخب الأكبر سناً ومن ثم ينتخب المجلس من بين اعضائه أميناً للسر وأميناً للصندوق .

المادة ٧٠ - تعديل المادة (٢٦) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ب - إذا استقال عضو من مجلس النقابة أو شغرت وظيفته لأي سبب آخر يدعى من حصل على الاكثرية من نفس الاختصاص في انتخاب المجلس بحسب التسلسل ليخلفه ، اما اذا كان عدد الاعضاء المستعقلين و اللذين شغرت وظائفهم في وقت واحد يزيد على ربع اعضاء المجلس فتدعى الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم كل حسب اختصاصه واذا اجمعت الاكثرية المجلس الاصيل المنتخب في دورة واحدة فيعتبر المجلس مستقلاً بكامله وتدعى الهيئة العامة لانتخاب مجلس نقابة جديد .

المادة ٨ - تعديل المادة (٥٤) من القانون الأصلي بحذف عبارة (كانون الاول الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون الثاني) .

المادة ٩ - يلغى ما جاء في المادة (٥٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

أ - كل من زاول مهنة الهندسة دون حضوره على ترخيص يعاقب بغرامة تتراوح من عشرة دنانير حتى خمسين ديناراً وتضاعف العقوبة في حالة التكرار وتدفع لصندوق النقابة .

ب - كل من خالف نص الفقرة (ج) من المادة (٧) من القانون يعرض نفسه لغرامة قدرها خمسمائة دينار تدفع لصندوق النقابة أو سحب رخصة المهن أو بكتلة العقوبتين .

المادة ١٠ - يلغى ما جاء في المادة (٦٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

أ - كل من زاول مهنة الهندسة دون ان يدفع رسم التسجيل والاشتراك السنوي يدفع رسداً إضافياً قدره نصف الرسم المطلوب منه ولايسمح له بمزاولة تلك المهنة ما لم يدفع الرسم المقرر الاضافي .

ب - يحق لمجلس النقابة تأجيل استيفاء رسم الاشتراك من احد الاعضاء في ظروف خاصة لاعتبارات مادية .

المادة ١١ - يلغى ما جاء في المادة (٦٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة (٦٢) -

أ - النظر في المخالفات الواردة في المواد (٥٨ و٥٩ و٦١) من اختصاص قضاة الصلح .

ب - النظر في المخالفات الواردة في المادة (٦٠) من اختصاص مجلس النقابة .

٢ -

السيد الرئيس :

القانون الموقت رقم ٤٨ لسنة ٦٥ قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات .

السيد معمر نائب اريد :

حيلاً لواطلتنا على تعديل مجلس الاعيان .

السيد المقرر :

اين الاضبارة ؟

السيد الامين العام :

اللهه هي

السيد المقرر :

ساتلو الان المادة بالصيغة التي اقرها مجلس

الاعيان (ما يزيد اقتطاعه للشوارع والمرافق العامة

لمنصوص عليها في الفقرات أ ب ج د من المادة الثالثة

(وفيما يلي نص القانون بالصيغة التي وافق

عليها المجلس مادة مادة ومجموعه وكما سيرفع ثانية

الى مجلس الاعيان الموقر) .

الجميع : موافقون

تمت اعداده

الاسباب الموجبة

لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات الموقت

لواجهة تكثر السكان في مدن المملكة الرئيسية بشكل مضطرد ، وتمكين المجالس البلدية في تلك المدن من الايفاء بمتطلبات هذا التكاثر من حيث تأمين المساكن الصحية والاحياء السكنية المنظمة على احدث الاساليب المتبعة واعادة تنظيم ما يمكن تنظيمه من الاحياء والمناطق السكنية القائمة والماهولة بغية توفير الخدمات العامة لتلك المناطق والاحياء في جميع المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والدينية كالمدارس والمعابد والحدائق والمتنزهات والمرافق العامة فقد وضع هذا القانون لتحقيق هذه الاهداف .

قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات المؤقت

رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - لاغراض هذا القانون يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المحددة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

(البلدية) - المؤسسة المعرفة بقانون البلديات وتشمل امانتي العاصمة والقدس .
(المجلس) - مجلس البلدية ومجلس امانتي العاصمة والقدس واية لجنة تقوم مقام اى منها .
(اللجنة المحلية) - لجنة التنظيم المحلية المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته او اى تشريع اخر يقوم مقامه .

(الرئيس) - رئيس البلدية او امين العاصمة او امين القدس .
(منطقة او المنطقة) - عقار او مجموعة عقارات تخضع لاحكام هذا القانون .
(عقبار) - اية ارض وما عليها مهما كان نوعها وتشمل الاملاك العامة .
(قسيمة) - قطعة من الارض وما عليها ضمن منطقة بعد تقسيمها بمقتضى احكام هذا القانون .

(الاستحقاق الاصلي) - قيمة العقارات او الحقوق التي يملكها صاحب العلاقة في المنطقة قبل التقسيم .
(القيمة الاصلية) - مجموع الاشتقاقات الاصلية للمنطقة قبل التقسيم .
(القيمة المستجدة) - مجموع قيم القسائم المقدرة لها بعد التقسيم .

(الاحكام التنظيمية) - مجموعة الشروط الفنية والعمرانية والمعمارية والاثرية والصحية التي يتوجب التقيد بها قانوناً عند التصرف باية قسيمة .

المادة ٣ - ضرورة حصول المجلس البلدي على اذن من مجلس الوزراء .

لقيام بعملية التقسيم :-

لمجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة المحلية وتنسيق المجلس ان يصدر قراراً بأذن فيه للمجلس بأن يمارس تقسيم اية منطقة تقع ضمن اختصاصه او اية منطقة الخقت به واعلان عنها بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والابنية ، انها منطقة تنظيمية وان يمارس تقسيمها حسب مخطط يضعه المجلس لهذه الغاية المشتمل على حدود تلك المنطقة المراد تقسيمها وما تشمله تلك المنطقة من عقارات في وضعها الراهن وفي الوضع الذي سوف تصبح عليه بموجب التقسيم بعد تثبيت التفاصيل المتعلقة بالامور التالية :-

أ - الطرق والميادين ومواقف السيارات والحدائق والملاعب والجسور والادراج . والاسواق وسائر المنشآت التي تتطلبها المنطقة . و -

ب - مواقع الدوائر الحكومية والبلدية ، والمعابد والمدارس بكافة انواعها والمستوصفات والمستشفيات والمبرات واماكن الآثار ودور الفنون وسائر الاماكن المعتبرة ذات نفع عام او التي تؤدي خدمة عامة . و -

ج - شبكة مجارى المياه الحلوة والمالحة والاقنية (وتشمل مجارى مياه الامطار) . و -

د - الابنية التي يراد هدمها والابنية الصالحة التي يراد ابقاؤها بدون هدم . و -

ه - ما يزيد اقتطاعه للشوارع والمرافق العامة المنصوص عليها في الفقرات أ ب ج د من المادة الثالثة عن ٢٥ ٪ من مساحة منطقة التقسيم يقدر له تعويض وفق احكام قانون الاستملاك ويوزع هذا التعويض على اصحاب الاستحقاق في المنطقة بنسبة استحقاق كل منهم ، وكذلك فان قيمة الابنية بصر الى تقدير قيمتها كاملاً وفق قانون الاستملاك .

و - الاحكام التنظيمية التي يجب التقيد بها بناء القسائم وبخاصة ارتفاع ايمانتي والنسبة المئوية المسموح ببنائها ومقدار الارتداء بالبناء من كل جهة من جهات القسيمة .

المادة ٤ - نشر القرار والاجراءات اللاحقة .

أ - ينشر القرار المشار اليه بالمادة السابقة في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين ، وتلصق صورة منه في منطقة التقسيم وفي دار المجلس المختص .

ب - يعتبر نشر القرار بالصورة الالفة المذكور تبليغاً شخصياً لجميع المالكين وذوي الحقوق في منطقة التقسيم .

ج - تبليغ دائرة تسجيل الاراضي قائمة بالمقارنات المشمولة بمنطقة التقسيم وعليها ان تضع بخلا اشارة في سجلاتها تفيد خضوع تلك المقارنات لاحكام هذا القانون .

تحت إشراف اللجنة الأولى

د - يجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة المحلية ان يوسع يده على المقارات التي يقضى مخطط التقسيم باقتطاعها مجانا حالما يصدر القرار المشار اليه بالمادة (٣) اعلاه ويجب في هذه الحالة ان يقوم المجلس بمجرد وصف محتويات المقارات المذكورة واخذ صور فوتوغرافية للمباني القائمة عليها .

هـ - يعطى مالكو المقارات المشار اليها في الفقرة السابقة تعويضاً من حساب منطقة التقسيم مقابل حرمانهم من بدل اشغالها او استغلالها ، اعتباراً من تاريخ وضع اليد حتى تسجيل مخطط التقسيم لدى دائرة تسجيل الاراضي .

المادة ٥ - تزويد البلدية بنسخ المخططات المقارية وقبورها

تقوم دائرة الاراضي والمساحة بتزويد البلدية بناء على طلب المجلس بالمخططات وصور عن القبور المتعلقة بمناطق التقسيم .

المادة ٦ - عمليات المساحة

يقوم المجلس باجراء عمليات المساحة اللازمة لحساب مساحات القسائم في مخطط التقسيم ويتم تصديقها من قبل دائرة الاراضي والمساحة كما يجوز له ان يعهد للدائرة المذكورة بالقيام بذلك بواسطة اجهزتها او بطريق التعاقد وفي جميع الحالات تستوفي نفقة العمليات المذكورة من حساب منطقة التقسيم .

المادة ٧ - تقدير قيمة المقارات بواسطة لجنة وتشكيلها

أ - يجري تقدير قيمة المقارات وكافة الحقوق الاخرى في المنطقة من قبل لجنة بدائية مؤلفة من قاض لا تقل درجته عن الثانية يختاره وزير العدلية رئيساً للجنة البدائية واربعة اعضاء يعين الرئيس اثنين منهم احدهما مهندس معماري او مدني مسجل في نقابة المهندسين وآخر من ذوي الخبرة في اثمان المقارات ويديع اصحاب المقارات والحقوق في المنطقة لانتخاب العضوين الاخرين ، ويبلغ الرئيس قرار التقدير لاصحاب العلاقة في المنطقة باعلان يعلق في مكاتب المجلس وفي اقرب مكان بارز في المنطقة بالإضافة الى نشره في صحيفتين محليتين ويعتبر ذلك تليفاً شخصياً لكل من ذوي الحقوق .

ب - يشترط ان لا يكون الرئيس للجنة البدائية او احدى اعضاءها ذا علاقة في المنطقة وتطبق على اعضاء اللجنة اصول المتبعة في رد القضاء امام المحاكم .

ج - يجري الاقتراع سرياً لانتخاب العضوين المشار اليهما بالفقرة (أ) من هذه المادة باشراف رئيس المجلس او من ينوب عنه ، وعليه ان يوضح للمقترعين احكام هذه المادة

وان يطلعهم على جدول التسجيل الخاص بذوي الحقوق في منطقة التقسيم ويعتبر المرشحان اللذان يحصلان على الاكثريه المطلقة من اصوات المقترعين فائزين بالعضوية وفي حالة تعادل الاصوات بين مرشحين تجري القرعة بينهما لتعين الفائز منهما .

د - عند تخلف اكثرية اصحاب المقارات والحقوق في المنطقة عن تلبية دعوة الرئيس لانتخاب العضوين المشار اليهما يقوم وزير العدلية بتعيين العضوين المذكورين نيابة عنهم

هـ - تتخذ اللجنة قراراتها بالاكثرية ، ولا يجوز لاي عضو مباشرة عمله قبل ان يحلف اليمين امام رئيسها للقيام بمهمته بأمانة واخلاص .

المادة ٨ - طريقة التقدير

أ - تباشر اللجنة البدائية عملية التقدير على ضوء الكشف الذي تجريه ومخطط التقسيم وقبور دائرة تسجيل الاراضي وذلك لدى استلامها كتاباً من الرئيس يحدد فيه اسم الموظف الذي سوف يزودها بالبيانات والمعلومات الضرورية لاعمالها .

ب - تقدر اللجنة البدائية القيمة الاصلية للمنطقة بالثمن الذي تستحقه المنطقة قبل ثلاثة اشهر من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ج - يجب على اللجنة البدائية عند قيامها بعملية التقدير ان تأخذ بعين الاعتبار ثمن انتقاض المقارات المبينة الواجب هدمها تنفيذاً لمخطط التقسيم وتكاليف هدمها ونقلها .

د - تكون الاشجار وانتقاض البناء لملكها اذا رغب في اخذها وعليه ان يزولها خلال المدة التي يحددها له المجلس واذا تخلف عن القيام بذلك فيجوز للمجلس ازالتها على حساب المتخلف .

هـ - على اللجنة البدائية ان تجري الكشف على المقارات والحقوق في المنطقة لتقدير قيمتها ولها ان تستأثر برأى من تشاء وان تصدر بعد ذلك قرار التقدير ويبلغ هذا القرار للرئيس خطياً .

المادة ٩ - اعلان انتهاء عمل لجنة التقدير

يبلغ الرئيس قرار التقدير لاصحاب العلاقة في المنطقة باعلان يعلق في مكاتب المجلس وفي اقرب مكان بارز بالمنطقة بالإضافة الى نشره في صحيفتين محليتين ويعتبر ذلك تليفاً شخصياً لكل من ذوي الحقوق .

هكذا من الأصل

المادة ١٠ - الطعن في قرار التقدير :-

أ - للرئيس ولذوي الحقوق حق الطعن بقرار التقدير لدى لجنة التوزيع النهائي الواردة في المادة (١١) من هذا القانون بوصفها لجنة استئنافية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ المنصوص عليه بالمادة السابقة بلائحة تتضمن اسباب الطعن وتقدم الى لجنة التوزيع النهائي بواسطة رئيسها .

ب - ان تقديم اي طعن على قرار التقدير يوقف تنفيذه حين الفصل فيه من قبل لجنة التوزيع النهائي .

ج - اذا لم يتقدم اي من اصحاب المقارنات والحقوق في المنطقة بطعن في قرار التقدير الصادر عن اللجنة البدائية خلال المدة المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (١١) ، يصبح القرار المذكور نهائياً وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .

المادة ١١ - لجنة التوزيع النهائي :-

أ - تؤلف لجنة التوزيع النهائي بالطريقة الواردة بالمادة الثامنة وتخضع لاحكامها ويكون لها صفة محكمة قضائية استئنافية وتقوم بالنظر في الاعتراضات المقدمة على قرار التقدير الابتدائي مع تحديد استحقاق ذوي الحقوق في منطقة التقسيم وتقدير وتوزيع قسائمها على ذوي الحقوق وتصفية كافة الحقوق فيها .

ب - يضع الرئيس موظفاً او أكثر تحت تصرف لجنة التوزيع النهائي بناء على طلبها وذلك لمساعدتها في عملها .

ج - تفصل لجنة التوزيع النهائي في الطعون الواردة على قرار التقدير ولها ان تزيد او تنقص التقدير الابتدائي المقارنات والحقوق وتستلزم كافة الاخطاء والنواقص والسهو الحاصل من قبل اللجنة البدائية ويعتبر قرارها قطعياً وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .

د - تنظم لجنة التوزيع النهائي جدولاً باستحقاق كل صاحب حق في المنطقة على ضوء قرار تقدير اللجنة البدائية النهائي او على ضوء قرار التقدير الاستثنائي المعطى من قبلها .

هـ - يعتبر مجموع القيم القطعية للمقارنات او الحقوق التي يملكها صاحب العلاقة في منطقته التقسيم (استحقاقه الاصلي) فيها .

و - ان مجموع قيم الاملاك العامة التي يقضي مخطط التقسيم بالغائها تؤلف مع غيرها من املاك المجلس الخاصة - في حال وجودها - الاستحقاق الاصلي للمجلس في المنطقة .

المادة ١٢ - فتح حساب للمنطقة :-

أ - يفتح المجلس لكل منطقة سجلاً مالياً مستقلاً ويمده بالسلف اللازمة وتسجل فيه جميع النفقات التي تصرف لمنفعة المنطقة والاموال المستوفاة لحسابها .

ب - تعتبر المبالغ التي يتفقها المجلس لمنفعة المنطقة ديناً عليها ويمدد من قبل ذوي الحقوق بنسبة الاستحقاق الجديد لكل منهم امسا المبالغ التي يستوفىها المجلس ايراداً لحساب المنطقة بمجملها فتوزع على ذوي الحقوق بعد حسم نفقات التقسيم كل بنسبة استحقاقه الجديد .

المادة ١٣ - القيمة الاصلية والمستجدة لمنطقة التقسيم الخ .

القيمة المستجدة :-

أ - تقوم لجنة التوزيع النهائي فور انتهائها من الاعمال المبينة في المادة (١١) اعلاه بتقدير قيمة كل قسيمة حسب التقسيم الجديد ، وذلك على ضوء الكشف الذي تجريه ومخطط التقسيم والاحكام التنظيمية ويستثنى من ذلك القسائم التي يقضي المخطط المذكور باقتطاعها بدون مقابل .

ب - تتكون القيمة المستجدة لمجمل منطقة التقسيم من مجموع قيم القسائم المتأخرة وفقاً للفقرة السابقة .

ج - يتكون ربح المنطقة من الفرق بين القيمة الاصلية لمجملها وقيمتها المستجدة .

د - على دائرة تسجيل الاراضي بناء على طلب الرئيس ان تمتنع عن اجراء اية معاملة عقارية على عقارات منطقة التقسيم فور مباشرة لجنة التوزيع النهائي اعمالها من أجل تشويش يحصل في تنظيم جداول استحقاقات ذوي الحقوق وتعيين المستحقين .

المادة ١٤ - المقارنات والاملاك العامة الملغاة تشكل ملكاً شائعاً لذوي الحقوق :-

تعتبر لجنة التوزيع النهائي المقارنات المقرر الغاؤها في منطقة التقسيم ملكاً شائعاً بين ذوي الحقوق ويوزع الغنم منها والغرم فيها بنسبة الاستحقاق الجديد لكل منهم .

المادة ١٥ - توزيع القسائم وتسوية حصص المستحقين :-

أ - تقوم لجنة التوزيع النهائي بتعيين قسائم ذوي الحقوق ، وذلك استناداً الى استحقاقهم الجديد اخذة بعين الاعتبار اعطائهم القسائم الواقعة في عقاراتهم الاصلية او القرية منها عندما يكون ذلك ممكناً .

هكذا عين الاصل

ب - ينبغي عند التوزيع تجنب الشيوخ في القسائم ولها ان تسدد نقداً كاملاً استحقاق اي مستحق كلياً او جزئياً حسب مقتضيات التوزيع وذلك من حساب منطقة التقسيم .

ج - اذا اقتضى التوزيع اعطاء ذوى الحق حصة تزيد عن استحقاقه الجديد فتستوفى الزيادة منه وتدفع في حساب المنطقة ويدفع من هذا الحساب التعويض الذي يستحقه كل واحد من ذوى الحقوق عما لحقه من نقص في حصته نتيجة للتوزيع .

د - اذا تطلب اصحاب الاستحقاق عن دفع المبالغ المستحقة عليهم لقاء الزيادة في حصصهم خلال المدة التي يعينها رئيس لجنة التوزيع النهائي فيجوز لها تحويل الزيادة المذكورة لأى واحد من ذوى الحقوق يظهر استعداده لدفع المبلغ .

هـ - تخصص القسائم التي هي بمثابة فضلات غير قابلة للبناء حسب الاحكام التنظيمية الاولى سبب اخر ، للمجلس ليعمل فيما بعد على دمجها دمجاً اجبارياً بالمقارنات المجاورة لها مقابل تعويض يستوفى من اصحاب تلك المقارنات او التصرف بها بالصورة التي يراها مناسبة .

و - تخصص للمجلس القسائم التي يقضى مخطط التقسيم باقتطاعها بدون مقابل تمهيداً لتنفيذ الاغراض التي خصصت من اجلها .

المادة ١٦ - جدول التوزيع النهائي ونقل الحقوق اليها واعلانها :-

أ - تثبت خلاصة اعمال التوزيع النهائي ، في جداول تتضمن بصورة خاصة بياناً بالاستحقاق الجديد لكل مالك في المنطقة والحصة المخصصة له من قسيمة او قسائم المنطقة مقابل ذلك الاستحقاق .

ب - تنتقل جميع الحقوق العينية والارتفاقية واشارات الحيز والرهن وسواها الواردة في سجل دائرة تسجيل الاراضي الى ما يقابلها من حصص في الجداول المنظمة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - تعلق الجداول المذكورة في دار المجلس بقرار من لجنة التوزيع النهائي يسطر في ذيل الجداول .

د - يرفق مخطط التقسيم بجدول التوزيع النهائي لايضاح محتوياتها .

المادة ١٧ - الاعتراض على جدول التوزيع :-

أ - يدعو رئيس لجنة التوزيع النهائي بطريقة الاعلان المبينة في المادة التاسعة ذوى الحقوق للاطلاع على جداول التوزيع وتقديم طعونهم خطياً ان وجدت لرئيس لجنة التوزيع مباشرة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الاعلان بالصحف .

ب - بعد انقضاء مدة الطعن تقوم لجنة التوزيع النهائي بدراسة الاعتراضات الواردة اليها وتنظيم جدولاً نهائياً بالتوزيع وذلك بعد الفصل بجميع الطعون وتبلغه الى الرئيس .

ج - قرارات لجنة التوزيع النهائي قطعية وغير خاضعة لاي طريق من طرق الطعن

المادة ١٨ - فتح سجلات جديدة في دائرة تسجيل الاراضي للقسائم :-

أ - يبلغ الرئيس مأمور تسجيل الاراضي المختص بقرار لجنة التوزيع النهائي وعدداً كافياً من جداول التوزيع النهائي ومخطط التقسيم .

ب - يبادر مأمور التسجيل حال استلامه الجداول المذكورة الى تسجيل محتوياتها في سجلات جديدة لكل قسيمة على افراد وعليه ان يلغى التسجيلات القديمة المتعلقة بالمقارنات التي شملها التوزيع وذلك بأقصى سرعة ممكنة .

ج - يصدر مأمور التسجيل سندات تسجيل جديدة للاشخاص الذين خصوا بقسيمة او حصه منها في المنطقة وذلك بعد استرداده السندات القديمة المتعلقة بالمقارنات الاصلية .

د - لا يجوز اجراء اية معاملة على القسائم كما هو مبين في المواد السابقة الا بعد التأكد من براءة ذمة مالكيها من نفقات التقسيم .

المادة ١٩ - تسليم القسائم لاصحابها :-

بعد تسجيل محتويات جدول التوزيع النهائي لدى دائرة تسجيل الاراضي يقوم المجلس بتنفيذ مخطط التقسيم وعليه ان يتخذ التدابير اللازمة لتمكين ذوى الحقوق من استلام قسائمهم خالية من الشواغل .

المادة ٢٠ - بدل اشغال الابنية قبل هدمها :-

أ - يحدد المجلس بدل اشغال الابنية التي يقضى مخطط التقسيم بهدمها والتي تبقى قائمة بعد تسجيل جداول - التوزيع النهائي لدى دائرة تسجيل الاراضي ويستوفى ايرادا لحساب المنطقة من المشغلين المالكين أو المستأجرين وذلك الى ان يتم هدمها .

ب - يكون بدل الاشغال مساوياً لبذل الايجار القائم لغايات ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات

المادة ٢١ - تغطية نفقات المنطقة الخ . . .

تعطى جميع النفقات والتكاليف والاجور التي تتطلبها اعمال التقدير والتوزيع بما في ذلك تعويضات لجنة التقدير البدائية ولجنة التوزيع النهائي والخبراء والموظفين العاملين معها واجور الاعلانات من حساب المنطقة وتحدد هذه النفقات بموجب نظام يضعه مجلس الوزراء لهذا الغرض

دفتر السيد الرئيس

المادة ٢٢ - يستوفي المجلس المبالغ المستحقة له من ذوى العلالة في المنطقة بالطريقة التي يحصل بها الضرائب والاموال البلدية .

المادة ٢٣ - منع البناء بعد تشكيل لجنة التوزيع :-

لا يرخص باقامة اى بناء ضمن المنطقة بعد قرار مجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون

المادة ٢٤ - الاعفاء من الرسوم :-

تعفى المنطقة من جميع رسوم معاملات تسجيل الاراضي المبينة في الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ او اى تعديل لاحق وكذلك تعفى من رسوم طوابع الواردات التي تلتصق على هذه المعاملة .

المادة ٢٥ - اذا ارتفعت قيمة العقارات المجاورة للمنطقة بسبب تطبيق احكام هذا القانون فيلزم اصحابها بدفع الشرفية المنصوص عليها في المادة (٢٢) من قانون الاستملاك او اى نص اخر يقوم مقامها .

المادة ٢٦ - الانظمة :-

لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون

المادة ٢٧ - الغاء :-

لا يعمل بأية احكام وردت في اى تشريع اخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون

المادة ٢٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٥ قانون ادارة املاك الدولة ، هل يوافق المجلس عليه كندا ورد من مجلس الاعيان معذلا ؟

الجميع : موافقون .

وفى على نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مسندة وبالجماح وبالصيغة التي علمنا مجلس الاعيان وكما سيرفع بها ثانيا الى مجلس الاعيان .

الاسباب الموجبة

تسريما لانجاز واتمام معاملات وطلبات تفويض وتأجير اراضي واملاك الدولة التي يتقدم بها المواطنين وانسجاما مع سياسة الحكومة التي تهدف للحد من المركزية وحرصا على افصح المجال رحبا امام المحتاجين والراغبين في المساهمة بالنهضة الزراعية ومنعا للمتاجرة بأراضي الدولة وضع هذا القانون .

قانون ادارة املاك الدولة المؤقت

رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني (املاك الدولة) الاموال غير المنقولة التي تنصرف بها او تمتلكها الدولة بمقتضى اقوانين المرحية .

تعني كلمة (الوزير) وزير المالية / الاراضي والمساحة .

تعني كلمة (المدير) مدير الاراضي والمساحة .

المادة ٣ - يناط بمدير الاراضي والمساحة كل ما يتعلق بإدارة اراضي واملاك الدولة .

المادة ٤ - للوزير بناء على تنسيب من المدير ان :-

١ - يؤجر ويفوض أية قطعة أرض أو ملك للدولة اذا كانت مساحته لا تزيد على عشرين دونما لقاء بدل المثل الذي يقرره .

٢ - يؤجر او يفوض أية قطعة أرض أو ملك للدولة ولو زادت مساحته على عشرين دونما بشرط ان لا تزيد قيمة بدل مثله على مائتي دينار .

المادة ٥ - اذا كانت الاراضي والاملاك المراد تأجيرها وتفويضها لا تدخل تحت احكام البندين ١ و ٢ من المادة الرابعة فيجري التفويض بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٦ - تنفيذا لما ورد بالمادتين (٤ و ٥) يشكل الوزير في كل محافظة وفي كل لواء وفي كل قضاء لجنة مؤلفة من الحاكم الاداري ومأمور التسجيل والمحاسب وممثل عن وزارة الزراعة وللوزير اذا اقتضت المصلحة أو ظروف العمل أو طبيعته بموافقة رئيس الوزراء أن يشكل اللجان على شكل آخر وان يزيد من عددها أو من عدد أعضائها .

هكذا عند الاصل

المادة ٧ - أ - يكون عمل اللجان النظر في طلبات الاستئجار والتفويض واجراء الكشف والتحقيق في الخلافات بين المتصرفين أو المعتدين أو في أية أمور أخرى تتعلق بأحكام الدولة وتقدير قيمتها وتقديم تقاريرها للمدير ليرفع توصياته بشأنها للوزير على ان يحق للمدير قبل رفع التوصيات أن يعيد للجنة أي تقرير من أجل استكمال التحقيق أو اجراء الكشف اذا لزم ذلك .

ب - يجري تأجير أملاك الدولة للغايات المبينة في المادة (١٠) من نظام تفويض وتأجير أملاك الدولة رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤ بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير ودون حاجة للجنة أو اعلان .

المادة ٨ - أ - بالرغم مما ورد في المواد السابقة من هذا القانون يمنع تفويض أو تأجير بقصد التفويض أو لغير قصد التفويض الأراضي الشرقية إلا بعد أخذ موافقة وزير الزراعة على قابلية الأرض للزراعة .

ب - توجر وتفوض الأراضي المسجلة حراجاً والخالية من الاشجار الحرجية بعد أخذ موافقة وزير الزراعة بناء على تنسيب مدير الحراج على رفع يد الحراج عنها ويشترط ان لا تكون الأراضي التي يسمح تأجيرها أو تفويضها واقعة بين الأراضي المكسوة بالحراج إلا اذا كان القصد لغير غايات الزراعة وكانت الأراضي المراد تفويضها أو تأجيرها الواقعة بسين الأراضي المكسوة بالحراج تزيد مساحتها على عشرين دونماً .

ج - عند تأجير أو تفويض أراضي الاغوار الممكن تحويلها الى سقي يشترط في التأجير تأمين سقيتها .

المادة ٩ - بالرغم مما ورد في المواد السابقة للوزير بناء على تنسيب المدير ان يقرر تأجير أو بيع أملاك الدولة بالمراد العلني اذا رأى في ذلك مصلحة لاخرية على ان يخضع قرار الاحالة القطعية لموافقته وبشرط ألا تزيد قيمة الملك المقدر على مائتي دينار مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٨) .

المادة ١٠ - اذا تقرر تأجير أرض من الأراضي المسجلة كحراج توضع شروط العقد من حيث تشجيرها بالاتفاق مع وزير الزراعة / الحراج ويجب ان يتضمن قرار التأجير الصادر من الجهة المختصة مراعاة أحكام هذه المادة .

المادة ١١ - باستثناء أراضي الجفتلك لا يجوز للمستأجر أو المستأجر بقصد التفويض أن يتنازل عن حقوقه بالتأجير لأي شخص آخر إلا بموافقة المورج .

المادة ١٢ - يمنع المفوض اليه أي ملك من أملاك الدولة من بيعه أو هبته الى شخص آخر ويمنع من مباداته بملك آخر إلا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل .

المادة ١٣ - يجري الاعلان عن املاك الدولة المراد تأجيرها أو تفويضها من قبل المدير بالصورة التي يراها مناسبة شرط ان تكون تلك الاملاك مثبتة على خرائط دائرة الأراضي والمساحة .

المادة ١٤ - للمدير ان يأذن لمدة معينة ووفق الشروط التي يراها أي شخص بفتح أية مساحة من الأرض في حدود النسب المعينة في النظام لجعلها صالحة للزراعة اذا كانت تلك الأراضي غير مسوحة وغير مثبتة على خرائط دائرة الأراضي والمساحة ويكون لمثل هذا الشخص حصة الاولوية بتفويض الأرض واستئجارها عند مسحها وتثبيتها على الخرائط في حالة الاعلان عنها بقصد التفويض أو التأجير ولا يكون له الحق في المطالبة بأي تفويض في حالة أخذ الأرض منه أو عدم تأجيرها له دون بيان الاسباب .

المادة ١٥ - اذا توفي المستأجر أو المفوض اليه أو المعطى اذا تنتقل حقوقه الى ورثته من بعده .

المادة ١٦ - مجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٧ - تعتبر جميع الانظمة الصادرة بمقتضى قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١ معمول بها الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٨ - يلغى قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١ كما يلغى اي تشريع اردني او فلسطيني يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٩ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الأراضي والمساحة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٤ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ٦٥ قانون السياحة هل يوافق عليه المجلس بالصيغة التي ورد فيها من مجلس الاعيان ؟

الجميع : موافقون .

(وفي ما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مع تعديلات مجلس الاعيان عليه مادة مادة ومجموعه

وبالصيغة التي سيرفع فيها ثانية الى مجلس الاعيان المؤقت) .

للاسباب الموجبه

لما كانت الحكومة تهدف الى تشجيع السياحة وتطويرها وتنمية هذه الصناعة الحيوية واستثمارها في زيادة الدخل القومي فقد وضع هذا القانون لتحسين هذه الاهداف الجليلية ولسد الثغرات التي كشفت الخبرة والتطبيق عنها في القانون السابق .

دكتور احمد الاصل

قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون السياحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون السياحة لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني الكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

- ١ - السلطة سلطة السياحة المؤسسة بموجب هذا القانون .
- ٢ - المجلس - مجلس ادارة السلطة المؤلف بموجب هذا القانون .
- ٣ - الهيئة الاستشارية - الهيئة المؤلفة بموجب هذا القانون .
- ٤ - الصناعات السياحية - تشمل عبارة الصناعات السياحية لاغراض هذا القانون ما يلي : -

- أ - مكاتب وشركات السياحة والسفر والنقل السياحي .
- ب - متاجر التحف ومصنوعات الاراضي المقدسة .
- ج - الفنادق والزل والمطاعم والاستراحات .
- د - خدمات ادلاء السياح .
- هـ - أي نشاط آخر يقرر المجلس انه كذلك ويعلم عنه في الجريدة الرسمية .
- ٥ - المواقع السياحية - الاراضي والمياه والابنية التي تحددها السلطة وتعلن في الجريدة الرسمية أنها مواقع سياحية .

المادة ٣ - ١ - تؤسس هيئة تسمى سلطة السياحة تمارس الصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون وفي أية أنظمة تصدر بموجبه .

٢ - تعتبر السلطة شخصاً معنوياً تتمتع بكافة الحقوق وتنتصرف بالشكل الذي تراه مناسباً في نطاق القانون .

٣ - في الاجراءات القانونية التي لها أو عليها حق للسلطة أن تنيب عنها موظفي النيابة العامة أو موظفي السلطة أو أي جهاز آخر .

المادة ٤ - ١ - تهدف السلطة الى تشجيع السياحة ، وتطويرها ، وتنشيط الموارد السياحية واستثمارها لزيادة الدخل القومي ونشر التفاهم بين الشعوب . وتحقيقاً لهذه الغايات تقسم السلطة بالوثائق والاعمال التالية :-

المادة ٤ - تهدف السلطة الى تشجيع السياحة ، وتطويرها ، وتنشيط الموارد السياحية واستثمارها لزيادة الدخل القومي ونشر التفاهم بين الشعوب . وتحقيقاً لهذه الغايات تقسم السلطة بالوثائق والاعمال التالية :-

- ١ - المحافظة على المواقع السياحية ، وتطويرها ، والعناية بالمعالم الالثرية وتجميلها . بالتعاون مع دائرة الآثار .
- ٢ - الاشراف على الصناعات السياحية ، ومراقبتها ، وتنظيمها وتطويرها لرفع مستوى الخدمات التي تقدم للسائحين .
- ٣ - العمل على توفير وسائل الراحة والترفيه للسائحين ، وتسهيل المعاملات المتعلقة بهم . بالتعاون مع الجهات المختصة والمنظمات السياحية داخل المملكة الاردنية وخارجها .
- ٤ - وضع وتنفيذ برامج شاملة متكاملة للدعاية السياحية ، بالتعاون مع الصناعات السياحية .
- ٥ - القيام بأية اعمال اخرى تقررها السلطة لتحقيق أهدافها .

المادة ٥ - أ - يقوم بجميع مهام السلطة ، ويمارس صلاحياتها الواردة في هذا القانون . مجلس ادارة مكون من وزير السياحة والآثار رئيساً ومن الاعضاء التاليين : -

- ١ - وكيل وزارة الاعلام .
- ٢ - وكيل وزارة الاقتصاد الوطني .
- ٣ - مدير الآثار .
- ٤ - المدير العام للسلطة .
- ٥ - وثلاثة اعضاء من القطاع الخاص ، ممن يعملون في حقل السياحة يعينهم مجلس الوزراء .

ب - لمجلس الوزراء الحق باستبدال أي عضو من الاعضاء اذا وجد ان هناك ظرفاً تستدعي ذلك .

المادة ٦ - أ - يقوم المجلس بالاعمال ، ويمارس الصلاحيات التالية : -

- ١ - وضع السياسة العامة للسلطة ، والاشراف على تنفيذها .
- ٢ - ترخيص الصناعات السياحية .
- ٣ - اقرار مشروع موازنة السلطة السنوية ، وتقديمها الى مجلس الوزراء قبل بدء السنة المالية بمدة لا تقل عن شهرين للموافقة النهائية عليها .
- ٤ - اقرار التقرير السنوي عن اعمال السلطة ، وتقديمه لمجلس الوزراء .

ب - يدعو رئيس المجلس لاجتماعات دورية مرة كل شهر ، ويجوز ان تعقد اجتماعات اضافية اذا اقتضت الضرورة ذلك .

ويكون النصاب قانونياً بحضور خمسة اعضاء وتتخذ القرارات بأكثرية اصوات الحضور المطلقة .

تحت إشراف المحقق

المادة ٧ - تتألف مصادر تمويل السلطة مما يلي : -

- ١ - الاموال التي ترصدها الحكومة في الموازنة العامة لحساب السلطة .
- ٢ - الرسوم والغرامات التي تفرض لمصلحة السياحة ، بموجب هذا القانون او اي قانون آخر او الانظمة الصادرة بموجبها .
- ٣ - استثمار ممتلكات السلطة ووارداتها ، بما في ذلك أجور دور الاستراحة السياحية .
- ٤ - المساعدات والهبات .
- ٥ - اية مصادر اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٨ - أ - لا يجوز لاية صناعة سياحية أن تمارس اعمالها الا بعد الحصول على ترخيص من السلطة حسب الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون .

ب - للسلطة ان ترفض الترخيص لاي طالب دون بيان الاسباب .

ج - لا يجوز الجمع بصورة مباشرة او غير مباشرة بين اية صناعتين من الصناعات السياحية وذلك بأدارتهما او ممارستها او امتلاكهما ، ولا يشمل ذلك المساهمة في الشركات التي تمارس تلك الصناعات السياحية .

المادة ٩ - ١ - أ - يتكون جهاز السلطة التنفيذي من المدير العام ، ومن عدد من الموظفين الفنيين والاداريين ، للقيام بالمهام التي يقتضيها العمل في داخل البلاد وخارجها ، وذلك ضمن نطاق مخصصات الموازنة .

ب - يعين مجلس الوزراء المدير العام ، بتنسيب من المجلس مقترن بأرادة ملكية سامية .

ج - يعتبر المدير العام رئيساً لجهاز السلطة التنفيذي ، ويكون مسؤولاً عن تطبيق وتنفيذ السياسة العامة لها ، وعن ادارة الجهاز التنفيذي للسلطة على وجه يضمن تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات التي يقررها المجلس ، وله ان يفوض اية صلاحيات من صلاحياته لاي من موظفي السلطة الاخرين بموافقة المجلس .

٢ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي السلطة ، وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم او انتهاء استخدامهم ، وتحديد رواتبهم ، وتعيين واجباتهم وحقوقهم ، وتقاعدهم ، وسائر الامور المتعلقة بهم ، بموجب نظام خاص يضعه المجلس والى ان يتم وضع هذا النظام يخضع موظفو السلطة في جميع الشؤون المتعلقة بهم الى احكام نظام الموظفين المدنيين واحكام قانون التقاعد المعمول به .

المادة ١٠ - أ - للمجلس بناء على تنسيب المدير العام أن يقرر وقف العمل برخصة أية صناعة سياحية او يرفض تجديدها لمدة معينة ، اذا ما اقتنع أن مالك الصناعة قصر في اداء واجباته ،

او خدماته او اذا نكل أو أخسل بالتزاماته تجاه عملائه أو السياح أو أصحاب المهن السياحية الاخرى او عدل عدلاً تعتبره السلطة مسيئاً الى مصلحة مهنته او سمعتها او مصلحة السياحة الوطنية بصورة عامة وتوقف الرخصة نهائياً ولا تجدد اذا تكررت اية مخالفة أكثر من مرتين .

ب - اذا أوقف العمل برخصة أية صناعة سياحية ، أو رفض تجديدها فلا يحق للرخيص ممارسة العمل استناداً الى تلك الرخصة .

ج - كل مالك صناعة سياحية أوقفت رخصته او رفض تجديدها من قبل المجلس يعتبر أنه ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون اذا استمر بممارسة أعماله رغداً عن قرار المجلس .

د - اذا تقرر إيقاف العمل برخصة أية صناعة سياحية ، يحق للسلطة اشعار المنظمات والجمعيات السياحية الاردنية والدولية بذلك ، وبيان أسباب إيقاف العمل بالرخصة .

هـ - كل من يخالف احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبيه يقدم للمحاكمة أمام قاضي الصلح المختص ، ولدى ادانته يفرم بغرامة لا تزيد على مائة دينار او يحبس لمدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر او بكلا العقوبتين .

ينظر قاضي الصلح في المخالفات المعروضة عليه والمتعلقة بالسائحين على وجه الاستعجال خلال (٢٤) ساعة من تاريخ تقديم الشكوى للمحكمة .

المادة ١١ - يحق للمجلس أن يصنف أية صناعة من الصناعات السياحية باستثناء مكاتب وشركات السياحة والسفر الى فئات في ضوء مستويات خدماتها ، كما يحق له ان يحدد أسعار الخدمات التي تقدم للسياح افراداً وجماعات .

المادة ١٢ - لا يجوز لاصحاب الصناعات السياحية الدخول في المنافسات التي تعتبرها السلطة ضارة بالاقتصاد الوطني العام ، ويحق لها إيقاف العمل برخصة أية صناعة يثبت أن اصحابها قاموا بمثل هذه المنافسات .

المادة ١٣ - أ - ينسب المجلس هيئة استشارية للسلطة مؤلفة من سبعة أعضاء ، يعينهم مجلس الوزراء برئاسة المدير العام على ان يكون اربعة منهم ممثلين لكل من : -

- ١ - الفنادق .
- ٢ - مكاتب وشركات السياحة والسفر .
- ٣ - شركات الطيران .
- ٤ - الغرف التجارية والصناعية .

هكذا عند الاصل

ب - تكون مدة الخدمة لأعضاء الهيئة الاستشارية سنتين ، غير أنه يجوز لمجلس الوزراء بتسيب من مجلس إدارة السلطة أن يستبدل أى عضو من أعضاء الهيئة ، في أي وقت خلال المدة المذكورة .

ج - تعقد الهيئة الاستشارية اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، بدعوة من رئيسها لبحث الأمور المدرجة على جدول الأعمال المرسل صورة عنه للأعضاء قبل انعقاد الاجتماع ، بأسبوع ، ويشمل جدول الأعمال الأمور التي يعرضها عليه رئيس الهيئة أو أية أمور أخرى يعرضها أحد أعضاء الهيئة ويقدمها للرئيس قبل الاجتماع بأسبوع على الأقل .

د - تجتمع الهيئة أيضاً بناء على طلب خطي يقدم إلى رئيسها من أربعة أعضاء على الأقل ويتكون النصاب القانوني من أربعة أعضاء .

هـ - تقدم الهيئة ما تراه من التواصي إلى المجلس ، الذي له أن يقرر قبولها أو رفضها أو تعديلها .

المادة ٢٤ - لمجلس الوزراء بتسيب من المجلس أن يصدر الأنظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ أهداف وغايات هذا القانون والأنظمة التي تصدر بموجبها في ذلك تنظيم ومعالجة الأمور التالية : -

١ - جلسات المجلس والهيئة الاستشارية .

٢ - ترخيص وتصنيف ومراقبة الصناعات السياحية وتحديد الرسوم الواجب استيفاؤها منها وكيفية تحصيلها والكفالات المالية المتوجب تقديمها وتحديد الأجور التي تتقاضاها .

٣ - تحديد رسوم الدخول إلى المواقع السياحية .

٤ - مؤهلات وواجبات أدلاء السياح ، وكيفية ترخيصهم وتحديد رسوم الترخيص .

٥ - تحديد بدل أتعاب أعضاء المجلس والهيئة الاستشارية .

٦ - وضع النظام المالي ونظام اللوازم .

المادة ١٥ - يلغى قانون السياحة رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والتعديلات التي طرأت عليه ، وألغى قانون أو نظام آخر إلى المدى الذي تتعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون وبقي جميع الأنظمة الصادرة بمقتضى هذه القوانين والقوانين التي سبقتها سارية المفعول إلى أن تستبدل بالأنظمة الجديدة محل محلها وتصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيل النظر بهذا القانون إلى جلسته القادمة .

الجميع : موافقون .

(٥)

السيد الرئيس :

ينال القرار رقم (١)

السيد المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصايب القانوني بتاريخ ١١/٢١/١٩٦٧ برئاسة معالي السيد رياض المفلح رئيس اللجنة وحضور السادة المتررن - سليمان القضاء والأعضاء السادة -

سأبا العكشة - سلم البخيت - يعقوب معمر - خالد الحاج حسن - عبد الباقي جمو - رزق البطانية - اميل الغوري .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية المحالة عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها قررت قبولها كما وردت من الحكومة وفوضي المجلس الكريم بالمرافقة على قرارها .

١ - القانون المؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاحصاءات العامة .

٢ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون رقابة الصيادلة .

٣ - مشروع القانون المعدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية لسنة ١٩٦٧ .

المادة (١٤) لمجلس الوزراء بتسيب من المجلس ان يصدر الأنظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ اهداف وغايات هذا القانون والأنظمة التي تصدر بموجبها في ذلك تنظيم ومعالجة الأمور التالية : -

١ - جلسات المجلس والهيئة الاستشارية .

٢ - ترخيص وتصنيف ومراقبة الصناعات السياحية ، وتحديد الرسوم الواجب استيفاؤها منها وكيفية تحصيلها والكفالات المالية المتوجب تقديمها وتحديد الأجور التي تتقاضاها .

٣ - تحديد رسوم الدخول إلى المواقع السياحية .

٤ - مؤهلات وواجبات أدلاء السياح ، وكيفية ترخيصهم وتحديد رسوم الترخيص .

٥ - تحديد بدل أتعاب أعضاء المجلس والهيئة الاستشارية .

٦ - وضع النظام المالي ونظام اللوازم .

المادة (١٥) يلغى قانون السياحة رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والتعديلات التي طرأت عليه واي قانون أو نظام آخر ، إلى المدى الذي تتعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون ، وبقي جميع الأنظمة الصادرة بمقتضى هذه القوانين والقوانين التي سبقتها سارية المفعول إلى أن تستبدل بالأنظمة الجديدة محل محلها وتصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة (١٦) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

- ٥ -

السيد المقرر :

بالنسبة للقانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية ارى تأجيل النظر به بجلسته القادمة .

هكذا هي الأصل

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة .

الجميع : موافقون .

- ١ -

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم

٦٦ لسنة ٦٦ المعدل لقانون الاحصاءات العامة كما

ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس

مادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى
مجلس الاعيان الموقر) .

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاحصاءات العامة

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٦٧/١١/٢١ البند (١)	تعمل المادة (٢) من القانون الاصيل حسب عادت القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٦ بالتشقة المادة التالية الى اخر الفقرة (أ) منها : - وانشاء مركز للتدريب الاحصائي " . يعتبر نظام مركز التدريب الاحصائي الاردني رقم (٨) لسنة ١٩٦٢ نافذا لجميع الاغراض الموجاهة منه وكانه قد صدر يتفق احكام هذا القانون .	نص الفقرة (أ) من المادة (٢) ١ - جميع الممرات الاحصائية المتصلة بالنزاحي الاجاميه والطريقه المصححة للاممية والاراضي والتجاره والاصناف والاياه والعمليه والماليه واحصاءات القوي البشريه وغيرها وتتفق هذه الممرات وتجليها ونشرها . ليس لها اصل بالقانون الاصيل

تمت اعادة العمل

الاسباب الموجبة

حيث تبين ان القانون الاصلي لم ينص على مراكز التدريب الاحصائية. وحيث ان دائرة الاحصاءات كانت قد اصدرت نظاما للتدريب الاحصائي رقم (٨) لسنة ١٩٦٢ وهو لا يستند صراحة الى نص في القانون. فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل لتقنين النظام المذكور والتمكن من وضع النظمه اخرى تتعلق بمراكز التدريب الاحصائية.

قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة

المادة ١-

المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه فيما يلي. بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بحسب عدلت بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٦ باضافة

العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها : - « وانشاء مراكز للتدريب الاحصائي » .

المادة ٣- يعتبر نظام مركز التدريب الاحصائي الاردني رقم (٨) لسنة ١٩٦٢ نافذا لجميع الاغراض المتوخاه منه وكأنه قد صدر بمقتضى احكام هذا القانون.

- ٢ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ٦٧ المعدل لقانون نقابة الصيادلة ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع موافقون .

وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

ملحوظة : حلول القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون نقابة الصيادلة

الاسماء المعمول بها الان	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	اجراءات اللجنة القانونية بمجلس النواب
ليس لها اصل بالقانون الاصلي	على الرغم مما جاء في المادتين (٢٨ و ٢٦) من القانون الاصلي تكون اجتماعات مجلس النقابة قانونية اذا حضرها ثلاثة اعضاء على الاقل وتصدر القرارات بالاكثية .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) للورخ في ١٩٦٧/١١/٢١ البند (٢)

مكتبة الأصل

الاسباب الموجبة

لما كان القانون الاصلي بشكله الحالي ينص على حضور خمسة اعضاء لتكون جلسات مجلس نقابة قانونية، وحث ان الاوضاع الحاضرة التي نجمت عن العدوان الاسرائيلي العاشم قد جعلت من غير الممكن حضور هذا العدد من اعضاء المجلس فقد وجد من المصلحة العامة وضع هذا التعديل لجعل جلسات المجلس قانونية اذا حضرها ثلاثة اعضاء.

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون نقابة الصيادلة

المادة ١

يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون نقابة الصيادلة لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالثانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ وينتهي العمل

به باعلان يصدره مجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - على الرغم مما جاء في المادتين (٢٦ و ٢٨) من القانون الاصلي تكون اجتماعات مجلس النقابة قانونية اذا حضرها ثلاثة اعضاء على الاقل وتصدر القرارات بالاكثارية.

- ٣ -

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية لسنة ١٩٦٧ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع موافقون .

(وفيما يلي نص المشروع كما وافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

اجراءات اللجنة القانونية بمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	ملحوظة حول مشروع القانون المعدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٦٧/١١/٢١ البند (٣)	<p>تعديل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-</p> <p>هـ - تعني كلمة الرئيس (وزير الاوقاف والشؤون والقسمات الاسلامية) او قاضي القضاة</p> <p>المادة ٣ - يعدل القانون الاصلي بالاستعاضة عن عبارة (الاوقاف والشؤون الاسلامية) بما وردت فيه عبارة (الاوقاف والشؤون والقسمات الاسلامية) .</p>	<p>نص الفقرة (هـ) من المادة (٢)</p> <p>هـ - تعني كلمة (الرئيس) قاضي القضاة أو أي وزير يقرر مجلس الوزراء ربط دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية به .</p> <p>ليس ذا اصل بالقانون الاصلي</p>

دعوى عدم الدستورية

الاسباب الموجبة

نصت المادة الاولى من قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية الصادر بالاستناد الى المادة (١٠٧) من الدستور على تسمية القانون المشار اليه بقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية .

كما نصت الفقرة (٨) من المادة الثانية من القانون موضوع البحث على ما يلي . -

تعني كلمة (الرئيس) قاضي القضاة او اى وزير يقرر مجلس الوزراء ربط دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية به .

ونظرا لاحداث وزارة باسم وزارة الشؤون الدينية والمقدسات بالارادة الملكية السامية الصادرة في ٣ رجب سنة ١٣٨٧ هجرية الموافق ٧ تشرين الاول سنة ١٩٦٧ ميلادية وبما ان من المهام الاولى لوزارة الشؤون الدينية والمقدسات هي الاشراف على امور دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية .

ونظراً لما تقتضيه الضرورة من انسجام قانون الاوقاف مع الارادة الملكية السامية باحداث الوزارة المشار اليها اعلاه التي هي في الاصل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية فقد وضع مشروع تعديل القانون المذكور .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية

رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦



المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل

كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٨) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

٨ - تعني كلمة الرئيس (وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية) او قاضي القضاة .

المادة ٣ - يعدل القانون الاصلي بالاستعاضة عن عبارة (الاوقاف والشؤون الاسلامية) ابناً وردت فيه بعبارة (الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية) .

(ز)

السيد الرئيس :

يتلى القرار رقم - ٢ -

السيد المقرر :

قرآن رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١١/٢٠/١٩٦٧ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور السادة . - المقرر ، سلهما القضاة - والاعضاء . -

سابا العكشة - سليم البيخيت - يعقوب معمر - خالد الحاج حسن - عبد الباقي جمو - محي الدين الحسيني - أميل الغوري .

ونظراً بالقوانين التالية المحالة عليها من قبل المجلس وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم (١) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي . -

١ - في الفقرة - ب - من المادة العاشرة ، ر : العبارة (واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح) .

ب - في المادة - ١٣ - تضاف عبارة (مساعدين للمدير العام و) بعد عبارة (بتنسيب من نائب الرئيس) الواردة في رها

ج - في المادة (٦٧) تضاف الى آخرها العبارة التالية (على أن تبقى الانظمة الصادرة بمقتضاها سارية المفعول الى أن تستبدل بانظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون .

٢) رفض القانون المؤقت رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٦ المعدل لتتأون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية والقانون المؤقت / رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية بسب أن ماورد فيها قد ادخل في صلب القانون الاصلي حسب ماورد في الفقرة الاولى من هذا القرار .

(اللجنة القانونية)

- ١ -

السيد العظم نائب معان :

إذا سمحت ، قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية اعتقد انه مجموعة قوانين لعدة مؤسسات كانت قائمة قبل دمجها في مؤسسة المصادر الطبيعية ، لذا أرى أن ينسق هذا القانون افضل مما هو عليه ، وهذا رأي أحد المسؤولين في نفس المؤسسة .

السيد الرئيس :

تقدم بطاب جديد

السيد العظم نائب معان :

القانون الحالي هو جديد وأرى . . .

السيد المقرر :

هذا القانون صار عليه جدال وتوصلنا لهذا الحل .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة .

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ٦٦ قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية كما ورد من الحكومة مع التعديلات التي وضعتها اللجنة ؟ .

الجميع : موافقون .

(ولما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعه بالصيغة التي سيرفع لينسأ الى مجلس الاعيان الموقر) ،

هكذا جاء الاصلي

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٦

قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية

٠٠٠٠٠٠٠٠

من اجل وضع وتنفيذ سياسة موحدة لاستغلال الثروة المائية والمعدنية في المملكة ولمنع التضارب في المصالح ولتحاشي الازدواجية في العمل وللاستفادة الى ابد الحدود من الخبرات والمؤهلات والكفاءات الاردنية ولرفع سوية هذه الخبرات والمؤهلات والكفاءات وبالتالي زيادة فعاليتها ولوجود غلافة وثيقة بين المصادر الطبيعية المختلفة سواء لاغراض الدراسة اللازمة لمشاريع التنمية والمحافظة على الثروة الطبيعية او لاغراض استغلالها والانتفاع بها على اساس علمية سليمة في اقصر فترة ممكنة وباقصى الفعاليات ، تبين بعد دراسة مستفيضة اشترك بها خبراء عديدون ضرورة توحيد الهيئات الحكومية التي تعمل في حقل تنمية المصادر الطبيعية (سلطة المياه المركزية ، سلطة قناة الغور الشرقية ، دائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين) في هيئة حكومية وتاجدة (سلطة المصادر الطبيعية) .

ولتحقيق ذلك وضعت الحكومة القانسون المؤقت (٣٧ لسنة ١٩٦٦) قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية ومواد هذا القانون هي نفس مواد عدد من القوانين التي كانت نافذة المفعول .

١ - قانون تنظيم شؤون المياه رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - قانون سلطة قناة الغور الشرقية المؤقت رقم ٣١ لعام ١٩٥٩ .

٣ - قانون التعدين رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ .

ولأهمية مسؤوليات هذه الهيئة الحكومية في رفع مستوى الاقتصاد الاردني ومستوى معيشة المواطن الاردني وكما تمكن من القيام بمسؤولياتها على أفضل وجه ممكن عهد بالاشراف على نشاطها الى مجلس ادارة على مستوى عال يضم أفضل الكفاءات ووحسب في ظل هذا القانون الجسهاز الفني والاداري للهيئات العديدة الدابقة التي كانت تمارس نشاطات لا تختلف في طبيعتها أو نوعها عن بعض كثير .

وقد أجري على القانون المؤقت الاصلي تعديلان طفيفان لا يمس أي منها جوهر القانون أو لمما يقصد الإبقاء على الانظمة التي صدرت في ظل القوانين الدابقة الملقاة سارية المفعول الى ان يجري تعديلها أو اصدار بديل عنها في فترة معقولة وبعد دراسة وافية .

واما التعديل الثاني فقد اقتضاه تنظيم جهاز الهيئة الجديدة فروي النص على تعيين عدد من المساعدين للمدير العام بحسب الحاجة من اجل تجنب الفاء المسؤولية وتصريف شؤون الهيئة الجديدة على عاتق شخص واحد قد لا يسمح وقته لتابعها جميعاً .

قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٦

قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٨) . ويحل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا اذا دلت اقرينة على خلاف ذلك .

١ - تعني لفظة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

٢ - تعني لفظة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

٣ - تعني عبارة (المصادر الطبيعية) جميع مصادر الثروات الطبيعية غير الحية الفلزية منها وغير الفلزية التي توجد على سطح الارض أو في باطنها أو في المياه الاقليمية أو البحار الداخلية أو في الأنهر وكذلك كافة مصادر المياه السطحية والجوفية بما فيها الأنهر والجداول والسوديان والبحيرات والخزانات والبرك والينابيع ومياه المطر والبخار الطبيعي وكذلك كافة المعادن وخاماتها والاحجار الكريمة وما في حكمها وكذلك التربة والمواد الحجرية ومشتقاتها المستعملة في اعمال البناء والرصف بما فيها الحجارة المستعملة لاغراض الزخرفة .

٤ - تعني لفظة (السلطة) سلطة المصادر الطبيعية المؤسسة بموجب هذا القانون .

٥ - تعني عبارة (المجلس أو مجلس الادارة) مجلس ادارة سلطة المصادر الطبيعية .

٦ - تعني عبارة (نائب الرئيس) نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية المعين بمقتضى أحكام هذا القانون .

٧ - تعني لفظة (شخص) أي فرد أردني بلغ سن الرشد وغير فاقد للإهلية القانونية وكذلك أي محل تجاري أو شركة أو جمعية أو نقابة أو مؤسسة أو قريسة أو بلدية أو مصلحة حكومية أو أية هيئة لها صفة قانونية .

٨ - تعني عبارة (الخوض المائي) القطاع الجغرافي في المملكة الذي يغذي النهر أو الرافد والمياه الجوفية والذي يحدد كذلك بمقتضى أحكام هذا القانون .

تحت إشراف المحل

٩ - تعني عبارة (المنطقة المائية) المنطقة التي تحدد كذلك داخل حدود حوض مائي بمقتضى أحكام هذا القانون .

١٠ - تعني عبارة (القوة الكهربائية) جميع القوى التي يمكن أن تستنبط من المياه وتستعمل في تحريك الآلات وتوليد الكهرباء وغير ذلك من أعمال التحريك .

١١ - تعني لفظة (التلوث) تغيير خواص المياه الطبيعية أو الكيماوية أو الاحيائية الى درجة تعد أو قد تعد من صلاحيتها للاستعمال .

١٢ - تعني لفظة (ري) استعمال الماء في الاراضي من اجل غايات زراعية .

١٣ - تعني عبارة (منطقة ري) أي منطقة تعلن عنها السلطة بأنها منطقة ري وتتوفر فيها كميات من المياه يمكن الاستفادة منها اقتصادياً .

١٤ - تعني عبارة (منطقة المشروع) منطقة مشروع قناة الغور الشرقية المبنية على الخارطة رقم ل م ١٨/١ المربوطة نسخة أصلية عنها بهذا القانون والتي تعتبر جزءاً منه واية منطقة أخرى يقرر مجلس الوزراء من آن لآخر بتسليم من السلطة أنها داخلية ضمنها وتكون مشروعاً قائماً بذاته .

١٥ - تعني عبارة (مشروع الري) أي قناة أو سد أو خندق أو مجرى ماء جار أو مجفف أو ضفة أو جسر أو عبارة أو بناء لتنظيم الماء أو تحويله أو بئر أو واسطة لاستخراج المياه أو رفعها أو دفعها أو عمل فرعي من أي نوع مستعمل للحصول على الماء ورفعها ونقله واستعماله من أجل غايات الري .

١٦ - تعني عبارة (جدول توزيع المياه) السجل الذي يعين فيه مقدار حصص المياه المخصصة لقطع الاراضي المذكورة فيه .

١٧ - تعني عبارة (تصنيف الاراضي) فيما يخص بمنطقة مشروع قناة الغور الشرقية التصنيف الرسمي الموصوف في المجلد الثالث من التقرير العام لمشروع اليرموك ووداي الاردن لسنة ١٩٥٥ ، أو أي تصنيف لاحق تقره السلطة للاراضي المشمولة بالتصنيف المشار اليه أعلاه أو للاراضي التي تغيرت معالمها بعد ذلك التصنيف نتيجة لاعمال التخطيط الفنية التي قامت بها السلطة أو لأية عوامل أخرى أما فيما يتعلق بمشاريع الري الاخرى خارج منطقة قناة الغور الشرقية فهو التصنيف الذي تقره السلطة أو التعديلات التي تجرى عليها .

١٨ - تعني عبارة (الوحدة أو الوحدة الزراعية) قطعة أرض تزوى من مياه منطقة المشروع أو غيره عينت حدودها أو تعين السلطة حدودها كوحدة واحدة .

١٩ - تعني لفظة (العائلة) أو (العائلة الزراعية) كالة أفراد العائلة الذين يعملون مجتمعين تحت إدارة فرد واحد سواء أكانوا من اصوله أم فروعه وزوجته وزوجات فروعه وخدمهم واقربائه وأي شخص آخر يكون الفرد مسؤولاً شرعاً عن إدارة شؤونه وعائلته .

٢٠ - تعني لفظة (المستأجر) السلطة في منطقة المشروع أو غيرها وكذلك المزارع الذين الذي توافق السلطة على ان يستأجر من آخرين وحدة زراعية واحدة بموجب أحكام هذا القانون .

٢١ - تعني لفظة (المؤجر) الشخص أو الاشخاص المسجلة باسمهم أو بأسمائهم بموجب أحكام هذا القانون قطعة أرض أو قطع أراض أو حصص منها تقع ضمن منطقة المشروع أو أية منطقة غيرها واجرت بموجب أحكام هذا القانون .

٢٢ - تعني عبارة (المستأجر الفرعي) الشخص أو الاشخاص الذين يستأجرون من المستأجر وحدة زراعية بموجب أحكام هذا القانون .

٢٣ - تعني لفظة (التحري) أي بحث أو مسح جوي أو ارضي في أية منطقة يصادفها موافقة نائب الرئيس بقصد التأكد من وجود المعادن أو المواد الحجرية فيها . ويشمل التحري كذلك الاستطلاع وكل ما يتعلق به من دراسات اقتصادية وفنية وجيولوجية .

٢٤ - تعني لفظة (التنقيب) أي عمل يتعلق بالبحث والتحري والتنقيب عن المعادن والمواد الحجرية بقصد التثبت من وجودها ومعرفة كمياتها ونوعيتها بما في ذلك الحفر والتحليل والدراسات التفصيلية اللازمة .

٢٥ - تعني لفظة (الاكتشاف) الاعلان عن وجود معدن أو معادن بكميات قابلة للاستغلال يقدم لنائب الرئيس من قبل المكتشف في موقع يعين على الخرائط الفنية المقررة ، بعد الحصول على تصاريح بالتحري أو التنقيب عن المعادن من السلطة المختصة .

٢٦ - تعني لفظة (منجم) أي مكان يجري فيه أية عملية تعدين بقصد استخراج المواد الطبيعية الخام .

٢٧ - تعني لفظة (مقلع) أي مكان يجري فيه العمل بقصد قلع الحجارة أو مشتقاتها .

٢٨ - تعني لفظة (معادن) جميع المواد الطبيعية الخام ذات القيمة الاقتصادية باستثناء النفط والغاز الطبيعي والمواد الحجرية أو مشتقاتها المتعلقة في البناء أو رصف الطرق و مواد الزخرفة كالجرانيت والرخام .

٢٩ - تعني عبارة (عمليات التعدين أو برافق التعدين) أي عمل ضروري لاستخراج واستخلاص المعادن الحجرية أو مشتقاتها أو أي اجزاء يتعلق بذلك وتشمل حفر وبناء الانفاق واقتية المياه والخزانات والسدود والمصارف والصهاريج وكذلك انشاء الخطوط الحديدية ومد الانابيب وتركيب الآلات وتشبيد المباني سواء أكانت لعمليات استخراج أو لسكن المستخدمين وكذلك استئجار المعادن وتجهيزها واعدادها للتسويق .

٣٠ - تعني لفظة (الاراضي) لجميع انواع الاراضي المبنية في قوانين وانظمة الاراضي المرعية الاجراء وجميع المياه الإقليمية والينابيع والأنهر والبحار الداخلية .

هكذا نص الأصل

٣١- تعني عبارة « حامل تصريح التحري أو رخصة التنقيب أو شهادة الاكتشاف أو حقل التعدين » الشخص الذي منح له ذلك التصريح أو الرخصة أو الشهادة أو الحق ، وتشمل هذه العبارة أيضاً كل من منح تصريحاً أو رخصة أو شهادة أو حقاً ، أما بكامله أو قسمياً منه بطريق الارث والتحويل أو التنازل أو بآية طريقة أخرى .

٣٢- تعني لفظة « التصرف » التصرف بالأرض أو بالماء أو بكليهما بموجب سند تسجيل وتعني لفظة « المتصرف » ما يلي : -

أ - الشخص أو الاشخاص المسجلة باسمه أو باسمائهم الأرض أو الماء أو كلاهما بموجب سند تسجيل على أنه يحق للسلطة في حالة وجود أكثر من شخص يدخلون بالاشتراك سند تسجيل أن تعتبرهم جميعاً أو أياً منهم كما لو كانوا متصرفاً واحداً بالنسبة لغايات التخصيص .

ب - مستأجر أو مستأجر اراضي للدولة بموجب عقد قانوني مدته لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة اذا اقتنعت السلطة بأنه قام بأعمال انشائية نتج عنها زيادة ملحوظة في الانتاج السنوي للأرض المورجة .

ج - المزارع أو المزارعين الذين قاموا بغرس الاشجار في اراضي الشخص أو الاشخاص المسجلة باسمه أو باسمائهم تلك الأرض بموجب سند تسجيل اذا اقتنعت السلطة بأن الغرس قد تم بموافقة صاحب الأرض الخطية أو العرفية وفي هذه الحالة يحق للسلطة ترحيماً لمصلحة الانتاج أن تعتبر بأن المزارع قد حل محل صاحب الأرض في الحصة التي خصصت بموجب الاتفاق للمزارع . وفي حالة كون الغراس مملوكة بالاشتراك بين صاحب الأرض والمزارع فيعتبر الطرفان كما لو كانا متصرفاً واحداً

د - المستأجر أو المستأجرين بموجب عقد قانوني تزيد مدته على خمس عشرة سنة متواصلة وفي هذه الحالة يخل المستأجر محل صاحب الأرض المستأجرة بالنسبة للتخصيص .

هـ - في جميع حالات التصرف الواردة اعلاه تجرى تسوية الحقوق بين الطرفين بالطريقة التي يقرها مجلس السلطة ويكون قراره قطعياً وغير خاضع لأي طريقة من طرق الطعن .

٣٣- تعني لفظة « مزارع » الشخص الذي يمتثل للزراعة لتأمين معيشته ويستغل اراضي الغير بنفسه ضمن منطقة المشروع أو غيرها عن طريق الإيجار أو المزارعة أو يعمل نظر اجر .

٣٤- تعني عبارة « المواقع الأثرية » أي موقع تاريخي يعلن عنه بأنه كذلك حسب قانون الآثار القديمة المرعي لأجراء من وقت إلى آخر .

٣٥- تعني عبارة « الاماكن المقدسة » أي مكان مقدس أو بناء ديني أو موقع تشرف عليه اية هيئة دينية وفقاً للقوانين والانظمة المرعية .

٣٦- تعني عبارة « السياسة المائية » السياسة التي يقرها مجلس الوزراء للحفاظ على الحقوق الطبيعية والسياسية من مصادر المياه واستعمالها ومشاريعها في المملكة .

المادة ٣ - أ - تؤسس بموجب هذا القانون سلطة تدعى « سلطة المصادر الطبيعية » يعهد اليها بمسؤولية تخطيط وتصميم وإنشاء وإدارة وصيانة مشاريع مياه الشرب ومشاريع الري وتطويرها واستغلالها والقيام بكافة الاعمال المتعلقة بها وكذلك تسيير الخلاطات التي تنشأ من جراء استعمال مصادر المياه في مناطق مشاريع الري الموكولة اليها وكذلك مسح وتصنيف التربة واستصلاح الاراضي الى الحد الذي تراه مناسباً وتقسيم هذه الاراضي الى وحدات زراعية ضمن مناطق مشاريع الري الموكولة اليها وكذلك تطوير الزراعة وتحديد النظم الزراعي وتطبيق سياسة الحكومة المائية في مناطق مشاريع الري بما فيها منطقة المشروع الواقعة تحت ادارة السلطة أو تطويرها حسب اوضاع هذه المناطق من حيث التربة والمناخ وغير ذلك من الاعتبارات الفنية .

ويعهد الى السلطة بمسؤولية اجراء التحريات والدراسات الجيولوجية الاقتصادية اللازمة للثروات المعدنية والاشراف الفني على طرق تعدينها واستغلالها بموجب احكام هذا القانون .

ب - يستثنى من احكام الفقرة (أ) اعلاه الاعمال العائدة للمؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده بموجب احكام القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٥ في حوض الاردن

ج - تحل السلطة ادارياً ومالياً وفنياً وتشريعياً محل سلطة قناة الغور الشرقية وسلطة المياه المركزية ودائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين والسلطنة ان تحتفظ بمن يلزمها من موظفي ومستخدمي السلطات والدوائر المذكورة بقرار من مجلس السلطة مع المحافظة على حقوقهم المكتسبة بموجب القوانين والانظمة التي كانت تطبق عليهم في هذه السلطات والدوائر وكذلك حقوق من تستغني السلطة عن خدماتهم في التفويض عليهم او في اية حقوق اخرى لهم .

د - تحوّل الى السلطة جميع موجزات سلطة قناة الغور الشرقية وسلطة المياه المركزية ودائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين .

المادة ٤ - تتمتع السلطة بشخصية اعتبارية منفصلة لها أن تستأجر وأن تشتري وأن تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها أن تبرم العقود وتقيم الدعاوى القضائية وترفعها باسمها ولها أن تنيب عنها الاجراءات القضائية المتعلقة بها أو لأي غرض آخر احد موظفي التبايات العلة او ان تعين وكيلها خاصاً لها من جهاز السلطة أو من خارجها .

هكذا عند العمل

المادة ٥ - ترتبط السلطة برئيس الوزراء ويكون رئيس الوزراء رئيساً لها .

المادة ٦ - يحق للسلطة باعتبارها هيئة حكومية مستقلة لمشكلة العمل باسم والنيابة عن الحكومة الاردنية بموجب هذا القانون ان تستفيد من جميع المبالغ والارادات والقروض والاعتمادات وإيئة وسائل مالية أخرى محلية تيسر لاعمالها ومشاريعها ولها ان تستدين عن طريق الرهن أو بيع السندات المالية أو أية وسائل قد تيسر لها من الإيرادات المتوقعة لأى من مشاريعها .

المادة ٧ - يحق للسلطة ان تدبر وان تصون كافة لوازمها ومعداتا وسياراتها في مشاغل اصلاح خاصة بها وان تستفيد من خدمات المؤسسات الاهلية والحكومية .

المادة ٨ - يعين نائب لرئيس السلطة براتب ومرتبة وزير وبقرار من مجلس الوزراء وموافقة جلالة الملك ويكون مسؤولاً عن تخطيط تنفيذ سياسة السلطة العامة وإدارة كافة شؤونها وتكون له الصلاحيات الممنوحة للوزير في وزارته ويحق لنائب الرئيس ان يفوض المدير العام أو الى أي موظف أو مستخدم في السلطة أي من صلاحياته حسب مقتضيات العمل .

المادة ٩ - يؤلف مجلس إدارة السلطة من رئيس الوزراء رئيساً وعضوية : -

- ١ - نائب رئيس السلطة .
- ٢ - مدير مؤسسة الاقراض الزراعي
- ٣ - وكيل وزارة الاقتصاد
- ٤ - وكيل وزارة الزراعة
- ٥ - وكيل وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية
- ٦ - مدير الأراضي والمساحة
- ٧ - ممثل ينتدبه مجلس الاعمار

المادة ١٠ - أ - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية من رئيس السلطة أو نائبه أو بناء على طلب خطي يقدمه أربعة أعضاء في المجلس الى الرئيس يوضحون فيه الاسباب الموجبة لعقد الاجتماع ب - تتوفر النصاب القانوني للجلسات بحضور خمسة أعضاء على الأقل وتتخذ القرارات بأكثرية لا تقل عن خمسة أعضاء من الحاضرين

ج - يجتمع المجلس برئاسة الرئيس وفي حالة غيابه يرأسها نائب الرئيس وفي حالة غيابهما يختار المجلس رئيساً مؤقتاً للجلسة .

د - للمجلس ان يستدعي خبراء او مستشارين او موظفين او مراقبين للاستئناس بأرائهم لحضور اجتماعاته اذا رأى مناسباً دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ١١ - أ - يتقاضى كل عضو من أعضاء المجلس مكافأة قدرها خمسة دنائير عن كل جلسة يحضرها ويوقع على قراراتها على ان لا يتجاوز ما يتقاضاه العضو مبلغ مائتي دينار في السنة الواحدة

ب - لا يحق لأى عضو من أعضاء المجلس أو أي موظف من موظفي السلطة ان يجني ربحاً من أي مشروع من مشاريع السلطة أو من أي مشروع أو مصدر ذي علاقة بها ، وان يعمل في تلك المشاريع أو يستفيد منها بأي وجه آخر باستثناء مسا يتقاضاه من رواتب أو مكافآت ضمن الحدود المنصوص عنها صراحة في هذا القانون أو في أية أنظمة صادرة بمقتضاه .

المادة ١٢ - أ - يعين مجلس الوزراء بتنسب من مجلس الادارة مديراً عاماً للسلطة على ان يكون مهندساً متخرجاً من إحدى الكليات الهندسية المعترف بها وان تتوفر فيه المؤهلات والخبرات التي يرى مجلس الوزراء ضرورة توفرها فيه كما يعين مجلس الوزراء راتب وشروط استخدام المدير العام بتنسب من مجلس الادارة .

ب - يمارس المدير العام الصلاحيات التي يخولها اليه نائب رئيس السلطة في تنظيم السلطة وإدارة اعمالها وتنظيم مكاتبها واجهزتها ومع علم الاخلال بذلك له ان يمارس الصلاحيات ويقوم بالواجبات التالية .

١ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للسلطة لتقديمها الى المجلس قبل ابتداء السنة المالية بأربعة اشهر على الأقل وعلى المدير العام ان يضمن المشروع المبالغ التي سترصدها الحكومة للسلطة والمبالغ المتوقعة من موارد أخرى كالمكسبات والقروض الوطنية والاجنبية .

٢ - تنفيذ قرارات المجلس

٣ - تنسيق العمل في جميع مشاريع السلطة وتأمين النشاط والتعاون والانسجام بين جميع دوائر واقسام ووحدات السلطة .

٤ - حفظ السجلات اللازمة لبيان اعمال وموجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات السلطة واعداد البيانات الحسابية السنوية وتقديمها للمجلس .

٥ - اعداد التقارير التي يتوجب على مجلس الادارة ان يقدمها الى مجلس الوزراء بمقتضى هذا القانون .

٦ - ادارة شؤون موظفي ومستخدمي وعمال السلطة .

٧ - وضع مشاريع بالانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ورفعها للمجلس .

هكذا احسن الاصل

المادة ١٣ - يعين المجلس بتنسيب من نائب الرئيس مساعدين للمدير العام ومائري دوائر ورؤساء اقسام السلطة على ان يكون مائرو الدوائر الفنية منهم من ذوي الاختصاص ويفضل ان يكونوا قد مارسوا اعمال تخصصهم وتحملوا مسؤولياتها ، ويحدد المجلس راتب وشروط استخدام كل منهم ويمارس مائرو الدوائر ورؤساء الاقسام الصلاحيات ويقومون بالواجبات التي يعينها لهم نائب الرئيس .

المادة ١٤ - تكون السلطة مسؤولة عن :

أ - وضع سياسة مائية للمملكة ورفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها على ان يكون هدف هذه السياسة في الدرجة الاولى المحافظة على حقوق الملكية الطبيعية والسياسية في مصادر المياه المياه وتنظيمها والمحافظة عليها وصيانتها في سبيل الاستفادة منها لمختلف الاغراض وذلك كله من اجل رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي في المملكة .

ب - وضع سياسة لتطوير واستغلال الثروات المعدنية والحجرية في المملكة بالتعاون مع الجهات المعنية ورفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها .

ج - استصلاح الاراضي ضمن مناطق مشاريع الري وريها وتقسيمها الى وحدات زراعية حسب طبيعة المنطقة الطبوغرافية والمناخية ونوعية التربة والتعاون مع وزارة الزراعة في تحديد النمط الزراعي في كل منطقة وتطوير الزراعة فيها .

د - تعاون السلطة مع وزارة الصحة في جميع الامور المشتركة ذات العلاقة بالابحاث الاولى والدراسات التمهيدية ذات العلاقة بالنواحي الصحية المتعلقة بالتخطيطات المفصلة بمشاريع الاسكان والري وزراعة النباتات التي تتطلب ترخيصاً من وزارة الصحة وغير ذلك .

هـ - تنظيم وتوجيه انشاء الابار الارتوازية الخاصة والعامة والتنقيب عن مصادر المياه الجوفية عن طريق تسجيل جميع اصحاب الحفارات والجماعات التي تتولى حفر الابار ووسائل الحفر والحصول على معلومات تتعلق بسجلات الحفر والمعلومات الاخرى المتعلقة بتركيب الطبقات الارضية التي تتجسع فيها المياه ، ولا يسمح لاي شخص ان يقوم بعملية الحفر اذ لم يكن مسجلاً لدى السلطة .

و - على السلطة مساعدة القرى والبلديات وتقديم الخدمات اليها ضمن امكانياتها لتأمين سكانها باحتياجاتهم من المياه لاغراض الشرب والاستعمال المنزلي والشؤون البلدية وكذلك للتخلص من المياه الملوثة ومياه الفيضانات والفضلات والاستفادة منها على افضل وجه ممكن على ان تشمل هذه الخدمات وضع التصاميم والمواصفات لشبكات المياه والمجاري والاشراف على تنفيذها وتقديم الارشادات اللازمة لصيانتها وادارتها على الوجه الافضل وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

ز - تقديم الخدمات الفنية والاستشارية كلما امكن ذلك لاغراض التعدين وتشمل هذه الخدمات التخطيط والمواصفات والارشاد الفني بالنسبة لافضل المعدات والادوات ووسائل الادارة والتحويل والصيانة وغير ذلك .

ح - تحضير تقارير دقيقة بشأن مشاريع المياه والمعادن المقرر تنفيذها ووضع خطة لتنفيذها وبيان تكاليفها وسائر الامور المتعلقة بها .

ط - اتخاذ التدابير لانشاء وتنفيذ مشاريع المساه والمعادن التي تم ادراج مخصصات لها في ميزانية السلطة او التي توفر له الامكانيات المالية على وجه ترضى به السلطة .

ي - اية صلاحيات او مسؤوليات اخرى يعهد اليها بها مجلس الوزراء .

المادة ١٥ - يكون للسلطة ملكها الخاص من الموظفين وتسرى على المصنفين منهم احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي طرأت وتطراً عليه كما وتطبق عليهم احكام نظام الخدمة المدنية رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يحل محله ، اما الموظفون غير المصنفين والمستخدمون فيكون للسلطة نظام خاص يصدر بمقتضى احكام هذا القانون يقرر كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم ودرجاتهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتوزيعهم وجميع الامور الادارية المتعلقة بهم على ان يرفع ذلك النظام شروط الاستخدام في المؤسسات الحكومية الاخرى قدر الامكان .

المادة ١٦ - أ - للسلطة كامل الصلاحيات فيما يتعلق بتخصيص واستعمال المياه الجوفية والسطحية التي يجري تطويرها باشراف السلطة .

ب - لا يجوز تحويل المياه من حوض مائي الى خارجه .

المادة ١٧ - لا يجوز للسلطة ان تحول المياه من منطقة مائية الى اخرى داخل الحوض الا بموافقة مجلس الوزراء وبعد دراسة وتقدير مستفيضة لحاجة تلك المنطقة لمصدر المياه المقترح تغيير منطقة الاستفادة منه والقوائد التي تنجى منه .

المادة ١٨ - يجري تقسيم المملكة لاغراض هذا القانون بناء على تشييب السلطة وموافقة مجلس الوزراء الى قطاعات جغرافية يسمى كل منها (حوض مائي) ويقسم كل حوض مائي الى اجزاء يسمى كل منها (منطقة مائية) ويعلن عنها في الجريدة الرسمية .

المادة ١٩ - للسلطة حق الاستملاك والحيازة الفورية للاراضي التي او خصص الماذ او كليهما الواقعة ضمن منطقة المشروع او اية منطقة مشروع رى اخرى اذا اقتضت الضرورة ذلك واية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالارض او الماء اما بطريق الاستيلاء المطلق مقابل التحويل او الايجار لمدة التي تراها مناسبة ولها حق تحديد الاجار لاية مدة او مدد اخرى قد تراها السلطة ضرورية وتنفيذها لهذا الغرض يتبع الترتيب الاتي في تقدير قيم او بدلايت الاراضي والمياه وماعليها التي يقرر الاستيلاء عليها .

هكذا عين الأصل

أ - يجري تقدير قيم الأراضي أو حصص الماء أو كليهما أو أية حقوق انتفاع بها أو تقدير بدلات الأيجار من قبل لجنة تسمى لجنة تقدير الأراضي قوامها قاض يتدبسه المجلس القضائي لا تقل درجته عن درجة رئيس محكمة بدائية رتبةً وعضوية اثنين آخرين من ذوي الخبرة يعينهما مجلس الوزراء بتنصيب من السلطة وللسلطة أن تستعبد نظاماً تنفيذ به اللجنة أو اللجان لتخمين قيم الأراضي والأشجار والمياه وأية أموال منقولة أو غير منقولة .

ب - على هذه اللجنة أن تجري الكشف على الأراضي أو حصص الماء المستولى عليها وتقدير قيمتها . وللهذه اللجان أن تستأنس برأي أية هيئة أو رأي أي فرد للوصول إلى مقدار قيم الأراضي بقطع النظر عن أي ارتفاع في أسعار الأراضي نتج عن إنشاء مشروع قناة الغور الشرقية أو غيرها من مشاريع الري المنفذة أو التي ستنفذ أو غيرها من مشاريع أخرى لا تدخل تحت الري وأن تصدر بها ذلك قرارات التقدير بالأكثرية .

ج - على رئيس لجنة التقدير أن يعلن قرارات اللجنة بالتقدير لمدة خمسة عشر يوماً في محل بارز في القرية التي تقع فيها الأراضي والمياه المستولى عليها وتسلم نسخة عنها لنائب الرئيس وأخرى لمختار القرية ويحق للسلطة ولكل متصرف أن يعترض على قرار اللجنة بالتقدير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاعلان وإذا انقضت تلك المدة ولم يقدم اعتراض على التقدير يعتبر التقدير قطعياً وتحال إلى السلطة جميع الحالات التي تؤدي إلى اختلاف القيم التقديرية للأشجار والمزروعات الموسمية والأبنية في الفترة الواقعة بعد التقدير الأول ووقت تسليم الوحدات إلى المالكين المحدد وعلى السلطة أن تشكل لجنة ولجاناً خاصة لهذه الغاية وتعتبر قرارات السلطة بصيغتها ملزمة لجميع المعنيين .

د - يقدم الاعتراض إلى لجنة استئنافية قوامها قاض يتدبسه المجلس القضائي لا تقل درجته عن درجة رئيس محكمة الاستئناف رئيساً واثنين آخرين يعينهما مجلس الوزراء بناء على تنسيب من السلطة .

هـ - اللجنة الاستئنافية لدى النظر في أي اعتراض قدم لها إذا رأت ذلك مناسباً أن تذهب إلى موقع الأراضي أو حصص الماء المعترض على تقديرها وأن تجري الكشف عليها ولها أن تستأنس برأي من ترى فائدة من خبرته وأن تدقق أية وثائق أو مستندات من أجل الوصول إلى القيم الحقيقية للأراضي أو حصص الماء أو الحقوق الأخرى شرط أن لا يؤخذ بعين الاعتبار أي ارتفاع في الأسعار نتج عن المشروع وأن تصدر القرار اللازم ويكون قرارها قطعياً سواء صدر بالإجماع أو بالأكثرية .

و - يجب على المعارض عند تقديمه استعداء الاعتراض أن يودع لدى محاسب مالية القضاء مبلغ خمسة دنانير أردنية كإمانة عن كل قطعة معترض على تقديرها فإذا رد اعتراضه

يعتبر مبلغ التأمين إيراداً لحساب السلطة أما إذا ظهر أنه حق في الاعتراض فيرد مبلغ التأمين لدافعه ويكون عدم دفع التأمين موجباً لرد الاعتراض .

ز - تعتبر القيم المقدرة للأراضي أو حصص الماء أو الحقوق الأخرى المستولى عليها قيماً رأس مالية ثابتة في المشروع وتسجل هذه القيم لدى السلطة في سجلات خاصة وتعتبر ملزمة لكافة الأشخاص .

ح - على مدير دائرة الأراضي والمساحات حال استيلاءه أشعاراً من السلطة أن يقوم بإعداد خرائط كادسترافية لمنطقة المشروع ومنطقة أي مشروع ري مبنياً عليها حدود الوحدات والأبنية الرئيسية وشبكات التوزيع وكافة المرافق العامة والخاصة حسبما عينتها السلطة وبإلغاء كافة قيود التسجيل السابقة وأن يصدر سندات جديدة باسماء أصحاب الأراضي السابقين المخصصة لهم وحدات ضمن منطقة المشروع أو غيرها من مناطق مشاريع الري معفاة من الرسوم والطوايع وإصدار سندات تسجيل معفاة من الرسوم والطوايع باسم السلطة لوحدات الأراضي الباقية التي تم الاستيلاء عليها بالاستناد لأحكام هذا القانون . وتعفى السلطة من جميع رسوم معاملات تسجيل الأراضي المبينة في الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ ، أو أي تعديل لاحق له وكذلك تعفى من رسوم طوايع الواردات التي تلصق على هذه المعاملات كما وتعفى السلطة من رسوم الاعتراض أو أية رسوم أخرى .

ط - للسلطة حق شراء أية أرض من المتصرف الذي يرغب في بيع حقوق تصرفه في الوحدة كلياً ويشرط في ذلك أن لا يزيد بدل الشراء الذي تدفعه السلطة على القيمة المقدرة لها من قبل لجنة التقدير مضافاً إليها قيمة التحسينات التي أحدثت عليها بمجهوده الخاص بعد تخصيصها له ومخصوماً منها قيمة النقص الذي طرأ على الوحدة كنتيجة لاهتلال المتصرف أو لآية أسباب أخرى وإذا لم تشر السلطة الوحدة الزراعية فللمتصرف حق بيع وحدته الزراعية بموافقة السلطة إلى أي مزارع ممن لا يملكون وحدات زراعية في تلك المنطقة ضمن أحكام هذا القانون ويكون قرار السلطة في حالة الرفض عرضة للطعن أمام محكمة العدل العليا أي يجوز للمتصرفين المسجلة بأسمائهم وحدات زراعية في منطقة مشروع ري بالاستناد لأحكام هذا القانون أن يوجروا للسلطة إذا رغبت في ذلك الوحدات التي لا يرغبون في استغلالها لفترة لا تزيد عن (٣٣) سنة (قابلة للتجديد بطلب من السلطة لأية مدة أو مدد أخرى تراها السلطة مناسبة) ببدل إيجار يتفق عليه بين السلطة والمتصرف وحلى المستأجر أن يتحمل أثمان المياه فإذا لم تستأجر السلطة فللمتصرف بموافقة السلطة تأجير الوحدة الزراعية لأي مزارع آخر ممن لا يملكون أو يتصرفون بوحدة أو وحدات زراعية في منطقة مشروع الري ويكون قرار السلطة في حالة الرفض عرضة للطعن أمام محكمة العدل العليا . وكذلك للموثر أن يبيع الأرض الموهبة للسلطة إلى السلطة في أي وقت لحلال مدة الأيجار إذا رغبت السلطة في ذلك بمن يتفق عليه

هكذا عين الأصل

لـ - كافة الديون والضرائب والرسوم والاموال الاميرية ونفقات مشاريع الري الصغيرة للاودية الجانبية التي قامت بها الحكومة وغيرها من الديون المستحقة على ارض تقع ضمن منطقة المشروع أو غيرها من مشاريع الري قبل العمل بهذا القانون أو بعده تزل من القيمة الرأسمالية لاراضي المتصرف أو المدين وتدفع من السلطة الى الدائن على أقساط في مدة لا تتجاوز عشر سنين بفائدة (٤٪) وإذا زادت قيمة الدين عن القيمة الرأسمالية فللدائن ملاحقة المدين بالزيادة .

المادة ٢٠ - تحدد السلطة الوحدات الزراعية في منطقة المشروع على الوجه التالي :

أ - عند تعيين مساحة الوحدات الزراعية المروية واشكالها يجب ان يكون الحد الأدنى لمساحة الوحدة الواحدة (٣٠) دونماً تقريباً من الصنف الاول او الثاني و (٥٠) دونماً تقريباً من الصنف الثالث ويكون الحد الاعلى لمساحة الوحدة (٢٠٠) دونم تحت الري ولا يجوز بأي حال من الاحوال تجزئة أية وحدة زراعية أو افرازها الى قطع متعددة تقل مساحة أي منها عن الحد الأدنى المعين في هذه الفقرة .

ب - اذا كان للمتصرف اراضي في منطقة المشروع تبلغ مساحتها ثلاثين دونماً أو أكثر فعلى السلطة ان تخصص له اراضي في منطقة المشروع بحسب النسب التالية مع اعتبار المتصرف اذا كان ذلك ممكناً أحق من غيره بالوحدة التي يقع فيها من ارضه ما لا يقل عن (٢٠٪) من مساحة الوحدة الجديدة .

عدد الدونمات القابلة للري والجاري

المتصرف بها قبل المشروع

تخصيص المساحة كاملاً

تخصيص مساحة قدرها (٥٠) دونماً زائد (٢٥٪) من المساحة

الزائدة من (٥٠) دونماً تخصص مساحة قدرها (٦٢) دونماً

زائداً (١٧٪) من المساحة الزائدة عن (١٠٠) دونم .

تخصص مساحة قدرها (٢٠٠) دونم ويحق للسلطة بموافقة

مجلس الوزراء ان لا يتقيد بأحكام هذه المادة بالنسبة للاراضي

المشجرة كلياً أو جزئياً من حيث المساحات الواجب تخصيصها

للمتصرف أو المتصرفين حسبما تقتضيه مصلحة المشروع

يمرر أحكام هذه المادة على التخصيصات التي تمت بموجب

قانون سلطنة قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٦ اذا

زادت تخصيصات المتصرف الواحد عن مائتي دونم وكانت

هذه الزيادة لا تتعارض مع التقسيم الفني للوحدات المخصصة

ج - اذا كان المتصرف يتصرف باقل من (٣٠) دونماً فيجوز للسلطة ان تبيع أو توجر المتصرف ارضاً اضافية بحيث لا تقل مساحة الوحدة المخصصة عن (٣٠) دونماً تقريباً اذا كانت من الصنف الاول ، والثاني وعن (٥٠) دونماً تقريباً من الصنف الثالث وذلك في حدود الامكان .

د - يجب ان لا تتجاوز مساحة الوحدة الواحدة التي تبيعها السلطة أو توجرها للفرد أو العائلة الواحدة عن .

١ - ٣٠ دونماً من اراضي الصنف الاول او الثاني .

٢ - ٥٠ دونماً تقريباً من اراضي الصنف الثالث الاقرار من السلطة .

وفي حالة اختلاف اصناف الاراضي في وحدة يعتبر الدونم الواحد من الصنفين الاول والثاني معادلاً لدونم وسبعة اعشار الدونم من الصنف الثالث .

هـ - من اجل تنظيم الوحدات الزراعية بحيث تتوافق مع الشبكة الجانبية وشبكة التوزيع تفادياً لاحداث وحدات صغيرة وغير متناسقة الشكل وفي الحالات المستعصية من الناحية الفنية يحق لنائب الرئيس بموافقة مجلس السلطة في كل حالة ان لا يتقيد بالمساحة المقررة .

و - عند وفاة المتصرف أو المستأجر الفرعي تنتقل حقوقه في الوحدة الزراعية الى ورثته على ان لا تقل الوحدة الزراعية عن الحد الأدنى المنصوص عليه بموجب احكام هذا القانون .

ز - اذا لم يتقدم المتصرف خلال المدة المحددة بطلب تخصيص وحدات زراعية له فيحق للسلطة عدم التقيد بأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ولها ان تتخذ ما تراه مناسباً من الاجراءات من حيث التخصيص أو غيره وتعتبر القرارات التي اتخذت في جميع الحالات المنصوص عنها في المادة الثامنة من قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ بأنها قرارات قطعية وصحيحة .

المادة ٢١ - أ - تقوم السلطة بتعيين حدود الوحدات الزراعية في منطقة المشروع ومناطق مشاريع الري الاخرى حسبما يقرره مجلس الادارة وكذلك تثبيتها على الخرائط بالمقاييس الملائمة مراعية في ذلك الاعتبارات الفنية والاقتصادية لشبكات الري وشبكات التوزيع ولا يجوز تغيير حدود هذه الوحدات الا بموافقة السلطة .

ب - وتقوم السلطة بتعيين مساحات الوحدات الزراعية في مناطق مشاريع الري خارج منطقة المشروع حسبما يقرره مجلس السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٢٢ - لا يباع أو يوجر للعائلة الواحدة أو الفرد الواحد أكثر من وحدة زراعية واحدة في منطقة المشروع أو في أي من مناطق مشاريع الري الاخرى .

هكذا من الاول

المادة ٢٣ - لجان انتقاء المزارعين في منطقة المشروع وغيرها من مناطق مشاريع الري .

أ - على السلطة ان تعين لجنة او لجان تدعى (لجان انتقاء المزارعين تتألف كل لجنة من احد موظفي السلطة رئيساً ومن عضوين آخرين احدهما من المزارعين مسن ذوي الخبرة في منطقة مشروع الري المتوي تخصيص الوحدات فيه وتتولى هذه اللجان اختيار المزارعين للوحدات الزراعية ضمن منطقة المشروع ومناطق مشاريع الري الاخرى وتكون قراراتها بالاجماع او بالاكثورية ويحق للسلطة تعديل قرارات هذه اللجان وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (هـ) من المادة (٢٠) من هذا القانون فيما يختص بمنطقة المشروع ويكون قرار السلطة هذا قطعياً كما يحق للسلطة في حالة ظهور خطأ في تخصيص الوحدات او اذا تطلبت المصلحة العامة ذلك ان تعيد النظر في تخصيص و/ او ان تستبدله او تعدل فيه على ان يقترن قرار السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

ب - على لجان انتقاء المزارعين مساعدة المتصرفين في اختيار الوحدات التي يجوز للسلطة ان تخصصها لهم بموجب هذا القانون واذا لم يتم الاختيار في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ المتصرف اشعاراً من السلطة باستعدادها لتخصيص الوحدات له فيجوز للجنة ان تخصص له الوحدات التي تراها ملائمة أو تمتنع عن تخصيص أراضي أو أي منها وفقاً لاحكام المادة (١٦) من هذا القانون ويكون قرار اللجنة قطعياً وملزماً للجميع المعنيين اذا اقرن بموافقة السلطة ولا يجوز للمتصرف بيع وحداته الى اي شخص آخر إلا بموافقة السلطة .

ج - اذا ثبت للسلطة ان احد المتصرفين في منطقة المشروع افرغ لاسم زوجته واولاده الذين لا تنطبق عليهم أحكام الفقرة (١٢) من المادة (٢) من هذا القانون قبل مضي ستة أشهر من تاريخ ١٩٥٩/٣/١ فللسلطة ان تعتبر الزوجة والاولاد هم افراد كبير العائلة ويعتبر مجموع مساحة الاراضي التي يتصرفون بها مجتمعين كأنها يتصرف كبير العائلة ويخصص لهم مجتمعين وحدة أو وحدتان بالقدر المسموح به في هذا القانون باعتبارهم عائلة مزارعة واحدة تنطبق عليهم الفقرة (١٣) من المادة (٢) من هذا القانون . اذا اتصلت ارض ضمن منطقة المشروع أو ضمن أية منطقة مشروع ري أخرى الى افراد عن طريق الارث ولا تزال تصرفهم مشاعة فتنقسم فيما بينهم وتطبق بعد ذلك على كل منهم أحكام هذا القانون من حيث التخصيص كما لو كان كل منهم متصرفاً واحداً .

د - تحسم قيمة الوحدة أو الوحدات الزراعية المخصصة للمتصرف من قيمة أراضيها الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لاحكام الفقرة (ز) من المادة (١٩) من هذا القانون ولا زادت قيمة الوحدة أو الوحدات الزراعية المخصصة للمتصرف عن قيمة أراضيها الرأسمالية فعليه كما على كل ملائح تخصيص له وحدة زراعية وليس له

قيمة رأسمالية أن يدفع للسلطة المبلغ المدين به إما دفعة واحدة أو على دفعات لا تزيد على عشرين قسطاً سنوياً على ان لا يقل القسط الواحد عن خمسين ديناراً وذلك حسبما يقرره مجلس السلطة مع فائدة ٤٪ على الرصيد غير المدفوع على ان يبدأ وقت استحقاق تحصيل الاقساط اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس السلطة .

هـ - على السلطة ان تدفع للمتصرف المبلغ المتبقي له من قيمة أراضيها الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لاحكام الفقرة (ز) من هذا القانون كما ان عليها ان تدفع القسيمة الرأسمالية لاراضي المتصرف ، الذي لم يخصص له وحدات زراعية إما دفعة واحدة أو على دفعات لا تزيد على عشرة أقساط سنوية حسبما يقرره مجلس السلطة مع فائدة ٤٪ على الرصيد غير المدفوع على ان يبدأ وقت استحقاق دفع الاقساط اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس السلطة .

و - على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة للاستقرار في الاراضي القابلة للسري ضمن منطقة المشروع أو اية منطقة مشروع ري أخرى على ان تتم الاولوية في الاختيار كالاتي -

- | | |
|-------------------|---|
| في الدرجة الاولى | الى المتصرفين الذين يستغلون اراضيهم بالذات في منطقة المشروع . |
| في الدرجة الثانية | الى المزارعين المتهنيين الذين يقيمون في منطقة المشروع . |
| في الدرجة الثالثة | الى المزارعين المتهنيين من سكان القضاء . |
| في الدرجة الرابعة | الى المزارعين المتهنيين من سكان الاقضية الاخرى . |
| في الدرجة الخامسة | الى المتصرفين الذين يستغلون اراضيهم عن طريق التأجير أو المزارعة ضمن منطقة المشروع . |

ز - لا تطبق الفقرة (و) أعلاه على المشاريع التي يقصد منها توطين العشار وفي مثل هذه المشاريع يتم الاختيار بموجب نظام خاص تقره السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

ح - للسلطة ان توجر الوحدات المسجلة باسمها أو الوحدات المستأجرة لاسمها الى المستأجرين الفرعيين لمدة لا تزيد على (٣٣) سنة قابلة للتجديد ولها حق فسخ عقد الايجار اذا ظهر لها ان المستأجر الفرعي لم يقدم باستغلال الوحدة المؤجرة اليه على الوجه البرضي .

ط - للسلطة الحق بتعيين الحد الأدنى لكمية المياه التي تزودها للمتصرفين حسب توافرها وتبعاً للزراعات القائمة على الوحدات ومراقبة المياه وتوزيعها وتوزيعها وتعيين ثمنها ضمن مناطق مشاريع الري وبالتوقف عن تزويد المياه للوحدات الزراعية .

هكذا احسن الاصل

ي - بالرغم مما جاء في أي قانون أو نظام آخر لا يجوز تنظيم عقود إيجار الوحدات الزراعية ضمن منطقة المشروع أو غيرها من مناطق مشاريع الري أو تصديقها إلا من قبل السلطة وكل عقد ينظم خلافاً لذلك يعتبر باطلاً .

المادة ٢٤ - للسلطة بموافقة مجلس الوزراء تعيين مقدار المكافآت الواجب منحها إلى رؤساء وأعضاء اللجان المنصوص عنها في هذا القانون .

المادة ٢٥ - أ - للسلطة أن تضع الترتيبات المتعلقة بكيفية استرداد الوحدات الزراعية وتأجيرها وبيعها وتعيين مدة تحريم تلك الوحدات واستصلاحها وأساليب صيانتها والأسباب الموجبة لالغاء عقود الإيجار وكيفية منح القروض واستردادها ومواعيد دفع الاقساط الناتجة عن جميع الوحدات الزراعية وفقاً للأنظمة التي توضع لهذه الغاية .

ب - المتصرفون والمستأجرون القريون يدفع الضرائب المتحققة عن الوحدات الزراعية بموجب القوانين النافذة المعمول .

المادة ٢٦ - أ - للسلطة أن تسرد جميع أو بعض النفقات الانشائية والفنية والإدارية التي تنفق على أي مشروع من مشاريعها من المتصرفين على أساس دونات وحداتهم الزراعية وبحسب نظام تستصدره السلطة لهذا الغرض .

ب - تقدر السلطة مقدار نفقات صيانة أي مشروع وإدارته والنفقات الفنية والإدارية السنوية وتسرد من المتصرفين والمستأجرين القريين حسب نظام تستصدره السلطة لهذا الغرض .

ج - للسلطة أن تقوم بالدراسات الفنية والاقتصادية لتحسين موارد المياه وحالة التربة في منطقة المشروع وأي منطقة مشروع ري غيرها ولها حق إعادة تصنيف الأراضي إذا اتضح لها أن ذلك ضروري على أن تسرد نفقات هذه الدراسات وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٢٧ - على وزارة الزراعة والوزارات والدوائر ذات الاختصاص بالتعاون مع سلطة المصادر الطبيعية كل ضمن حدود إسكاناتها ومسؤولياتها واختصاصاتها توجيه المزارعين في منطقة المشروع أو أية منطقة مشروع ري غيرها وساعدهم في الأمور الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية والقيام بأية أعمال مباشرة تتعلق بالقروض الزراعية وإنشاء الجمعيات التعاونية وتنظيم قضايا تصنيع المحاصيل وتوزيعها والإرشاد الزراعي وحفظ التربة وتطوير المزارع وإنشاء المزارع النموذجية وتحسين وسائل الفلاحة وغير ذلك مما له علاقة برفع المستوى الزراعي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة المشروع .

المادة ٢٨ - أ - لا يجوز لأي شخص أن يلوث مياه الملكية أو أن يدخل إلى هذه المياه أية مواد مائة يعلن عنها نائب الرئيس في الجريدة الرسمية بأنها مواد تسبب تلويث هذه المياه بدون تصريح خطي من السلطة ولا تصدر السلطة هذا التصريح إلا بعد استشارة وزارة الصحة ويجب أن يبين في التصريح المذكور نوع المادة الملوثة والحد الأعلى لنسبتها والإجراءات الوقائية الواجب اتباعها .

ب - يعاقب كل من يتجاوز التصريح الخطي المذكور في الفقرة السابقة بالعقوبة المنصوص عنها في المادة (٦١) من هذا القانون .

المادة ٢٩ - ليس في هذا القانون ما يتعارض (يلغي أية اتفاقيات قائمة دولية أو ذات صفة دولية قائمة قبل صدور هذا القانون .

المادة ٣٠ - تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع المواد المعدنية التي توجد ضمن حدود أراضي الملاكات الأردنية الهاشمية سواء أكانت على سطح الأرض أم في باطنها أم في المياه الإقليمية والأنهر والبحار الداخلية ولا يجوز استغلالها أو نقلها أو التجار بها إلا بعد أخذ موافقة نائب الرئيس بمقتضى أحكام القوانين والأنظمة المعمول بها على ذلك بعد الحصول على حق تعدين في المنطقة المراد التعدين فيها .

المادة ٣١ - يعتبر التعدين منفعة عمومية ضمن المعنى المقصود بأي قانون أو تشريع يتعلق باستغلال الأراضي للمنفعة العامة .

المادة ٣٢ - تنحصر الحقوق في معادن أية منطقة من الأرض منح فيها تصريح بالتعدين أو رخصة بالتنقيب أو حق التعدين في المعادن الموجودة فيها ضمن حدودها العمومية ولا تشمل ما تبقى من هذه المعادن أو عروقها أو شعبها في خارج تلك الحدود .

المادة ٣٣ - أ - لا يجوز منح تصريح بالتعدين أو رخصة بالتنقيب أو حق التعدين بالأراضي الأميرية والملوكة والموقوفة إلا بعد موافقة أصحابها على ذلك .

إذا لم يوافق مالك الأرض أو المتصرف بها على السطح بالتعدين أو التنقيب أو الاكتشاف أو التعدين بأرضه حق نائب الرئيس بموافقة مجلس الوزراء إعطاء تصريح بالتعدين أو رخصة التنقيب أو حق التعدين إذا وجد أن المصلحة العامة تقتضي مثل هذا الإجراء . وإذا لم يوافق مالك الأرض أو المتصرف بها على بيع أرضه أو تأجيرها لصاحب تصريح التعدين أو رخصة التنقيب أو حق التعدين مقابل بدل يتفق عليه فيما بينهما ، يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر إعطاءه ميعوفاً عادلاً من قبل طالب الرخصة الجدارة مقابل لمن أرضه أو بدل الجوارح كما يجوز له أن يقرر استغلالها وفقاً للقانون .

تحت إشراف
الأصل

ب - لا يجوز منح أي موظف أو مستخدم مدنياً كان أم عسكرياً تصريحاً بحري أو رخصة تنقيب أو شهادة اكتشاف أو حق تعدين سواء كان ذلك مباشرة أو بالواسطة .

ج - ان تصريحاً بحري أو التنقيب أو حق التعدين المنطوق بموجب هذا القانون لا ينول صاحبه حق التحري والتنقيب والتعدين في المناطق المبينة أدناه إلا بعد موافقة الجهات المعنية بالإشراف عليها : -

١ - المواقع الأثرية والأماكن المقدسة .

٢ - المناطق الحرجية .

٣ - أراضي السكك الحديدية .

٤ - مناطق البلديات .

٥ - أراضي خزانات وأنابيب المياه والمجاري .

المادة ٣٤ - تنقسم الاعمال المتعلقة باكتشاف واستغلال المعادن والمناجم الحرجية بموجب أحكام هذا القانون إلى المراحل التالية : -

١ - التحري .

٢ - التنقيب .

٣ - الاكتشاف .

٤ - التعدين .

المادة ٣٥ - أ - لنائب الرئيس أن يمنح تصريحاً بالتحري أو رخصة بالتنقيب لأي شخص قدم طلباً إليه وبعد دفعه الرسوم ويستثنى من ذلك : -

١ - أي شخص يقل عمره عن (٧٥) سنة .

٢ - أي شخص أدين بحرم بموجب هذا القانون أو منح سابقاً تصريحاً أو رخصة أو حقاً ثم صودر منه لخلاله بشروطه أو أحكامه إلا بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء .

٣ - أي شخص لا يستطيع إعطاء أدلة كافية على أنه يحسن المؤهلات الفنية الكافية في الجيولوجيا أو هندسة التعدين شخصياً أو بواسطة استخدام إخصائين توافسق عليهم لإبطه وإن لديه المال الكافي الذي يمكنه من القيام بالعمل المطلوب على أكمل وجه ويمكنه كذلك من دفع أي تعويض يجب عليه دفعه عند مباشرة الصلاحيات المخولة له في التصريح المعطى له .

ب - يجب تقديم طلب التصريح بالتحري ورخصة التنقيب عن المعادن على النموذج الذي تقرره المادة ٣٦ المملوكة إلى نائب الرئيس للحصول على موافقته وفق الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٣٦ - لا تمنح تصاريح التحري أو رخص التنقيب أو حقوق التعدين للأجانب إلا بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها مجلس السلطة معهم بموافقة مجلس الوزراء وفق القوانين والأنظمة المرعية .

المادة ٣٧ - لا تمنح تصاريح التحري أو رخص التنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي أو حقوق استئجارها إلا بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها مجلس السلطة مع الطالب بموافقة مجلس الوزراء وفق القوانين والأنظمة المرعية .

المادة ٣٨ - شهادة اكتشاف المعادن - كل من قام بالتنقيب بتصريح واكتشف معدناً بكميات تجارية وسجل اكتشافه لدى نائب الرئيس تعطى له شهادة اكتشاف حسب النموذج الذي تقرره السلطة وتكون له الأولوية خلال سنتين من تاريخ تلك الشهادة في الحصول على حق التعدين .

المادة ٣٩ - كل من قدم إلى السلطة معلومات تؤدي إلى اكتشاف معدن بكميات تجارية تعطى له مكافأة مالية بموجب نظام تضعه السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٤٠ - للسلطة بموافقة مجلس الوزراء أن تصدر من وقت لآخر الأنظمة اللازمة لتحديد قيمة الرسوم الخاصة بتصاريح التحري ورخص التنقيب وشهادات الاكتشاف وحقوق التعدين والعوائد على انتاج المعادن حسب ما تراه مناسباً .

المادة ٤١ - ١ - يكون لحامل رخصة التنقيب الحق المطلق بالتنقيب في الأراضي الواقعة ضمن المنطقة المبينة في رخصته ويجوز له استكمالاً لذلك إجراء ما يلي : -

أ - دخول هذه الأراضي مع وكلائه وعماله للتأكد من وجود معادن فيها أو عدمه أو لأغراض المسح الطبوغرافي أو الجيولوجي للمنطقة .

ب - القيام بالحفريات اللازمة فيها من أجل غايات التنقيب .

ج - أخذ العينات اللازمة لأغراض التحليل والاختبار .

د - تركيب الآلات التي تتطلبها أعمال التنقيب .

هـ - فتح الطرق الضرورية لعمليات التنقيب .

٢ - أ - إقامة وإنشاء وصيانة المساكن والمباني اللازمة لاستعماله واستعمال وكلائه ومستخدميه .

ب - تجميع المواد المستخرجة من عمليات التعدين في أماكن خاصة بها يوافق عليها نائب الرئيس أو من ينوبه .

ج - مد أنابيب الماء وإنشاء المجاري والأحواض والصهاريج وإقامة وصيانة وسائل النقل والمواصلات الضرورية .

هكذا عين الأصل

المادة ٤٢ - ١ - للسلطة بموافقة مجلس الوزراء ان تمنح حق التعدين لأي شخص حصل على شهادة اكتشاف وقدم طلباً خلال مدة السنتين المذكورتين في المادة (٣٨) وفقاً للشروط التالية:-

أ - لا تزيد مساحة المنطقة المتوى اجراء التعدين فيها عن اربعة وعشرين كيلومتراً مربعاً وان تكون هذه المنطقة قطعة واحدة قائمة الزوايا والاتجاهات

ب - أن لا تزيد مدة حق التعدين على ثلاثين سنة ويعطى صاحب هذا الحق الافضلية في تجديده بالشروط التي تراها السلطة مناسبة بموافقة مجلس الوزراء .

ج - تقديم خارطة طوروغرافية قياس ٥٠٠٠/١ تبين المنطقة المراد الحصول على حق التعدين فيها .

د - تقديم خارطة جيولوجية تفصيلية قياس ٥٠٠٠/١ للمنطقة ذاتها .

هـ - بيان تقابير دقيق لكميات الاحتياطي من الخام الثابت وجوده في المنطقة بواسطة التنقيب التفصيلي .

و - تقديم تقرير يبين الجدوى الاقتصادية للمعادن المراد استغلاله .

ز - اثبات المقدرة الفنية والمالية لدى الطالب .

٢ - اذا لم يتقدم حامل شهادة الاكتشاف خلال سنتين من تاريخها يطلب منحه حق التعدين وفق الفقرة الاولى من هذه المادة يجوز لنائب الرئيس ان يمنح هذا الحق الى أي شخص يتقدم بذلك على ان يعطى حامل شهادة الاكتشاف مكافأة وفقاً لاحكام المادة (٣٩) من هذا القانون .

١ - اذا أحصل صاحب حق التعدين بأي شرط من الشروط التي يتضمنها الحق يبلغ خطأ من قبل نائب الرئيس لاصلاح الخطأ خلال مدة مناسبة يعينها له ، واذا لم ينتج الاصلاح المطلوب منه ضمن هذه المدة يجوز لنائب الرئيس حينئذ وبعد موافقة مجلس الوزراء الغاء حق التعدين المعطى له .

ب - اذا الغي حق التعدين وجب نشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية ويعتبر هذا الاعلان بينة قطعية على الالغاء . ولنائب الرئيس حينئذ بموافقة مجلس الوزراء الحق المطلق في التصرف بمنطقة حق التعدين على الوجه الذي يراه ضرورياً للمصلحة العامة .

ج - في حالة الغاء أي حق بالتعدين لا يجوز لصاحبه أن يتقبل او يتصرف بأي من موجودات المنجم أو الكشفت أو ان يجري أي تعديل على حالتها خاصة فيما يتعلق بأجزاء وقائية وحماية مرافق المنجم إلا بأذن خطي من نائب الرئيس .

المادة ٤٣ - لصاحب حق التعدين أن يتصرف بهذا الحق أو ان يحوله أو ان يرهنه وفق القواعد المقررة في القوانين والانظمة المرعية ، شريطة أخذ موافقة مجلس الوزراء المسبقة ونشر اعلان بذلك بالجريدة الرسمية .

المادة ٤٤ - لا يحق لصاحب رخصة التنقيب أو حق التعدين أن يمتلك أو يأخذ مياهاً من أية بحيرة أو نهر أو جدول أو مسلك مائي أو قناة ملاصقة لأية بقعة داخلية ضمن منطقة الرخصة أو حق التعدين أو مارة بها أو ان يحولها عن مجراها إلا بأذن خطي من نائب الرئيس بعد الحصول على موافقة اصحاب الحقوق في المياه المذكورة - إن وجبوا - وفي حالة رفضهم يصار الى تطبيق أحكام المادة (١٣٣) من هذا القانون .

المادة ٤٥ - ١ - يجب على صاحب حق التعدين أن يقدم الى نائب الرئيس خلال شهر كانون الثاني من كل سنة تقريراً واضحاً يبين فيه ما يلي : -

أ - مقدار قيمة المواد المعدنية التي استخرجها في خلال السنة السابقة .

ب - عدد العمال والمستخدمين من الفنيين والاداريين الذين يعملون لديه .

ج - برنامج وخطة العدل للسنة القادمة .

٢ - يجب على صاحب حق التعدين أن يقدم الى نائب الرئيس مرة كل سنة وذلك في خلال شهر من اعلان التقرير السنوي نسخة من التقرير المالي عن السنة المالية السابقة يتضمن حساب الارباح والخسائر وسعر الكلفة التفصيلي والاجمالي لوحدة الانتاج ويصدق لنائب الرئيس انتداب أحد موظفيه لتدقيق السجلات والدفاتر المتعلقة بالنواحي الفنية والادارية والمالية للمشروع .

٣ - أ - يجب على صاحب حق التعدين تقديم المخططات والرسوم والمقاطع التي تبين طريقة العدل على الوجهة الفنية الى نائب الرئيس قبل المباشرة في فتح أي منجم أو كشف .

ب - واذا كان الأمر يتعلق بمنجم فيجب ان توضح في المخططات بشكل خاص الامور التالية : -

١ - التخطيط العام للمنجم .

٢ - طريقة التعدين .

٣ - كيفية تدعيم السقفيات ونوع الدعائم التي ستستعمل .

٤ - وسائل النقل الداخلي وكيفية توزيع شبكته .

٥ - طريقة تهوية المنجم (على لوحة مفصلة) .

٦ - عرض الاتفاق وحجم الركب وطرق صيانتها .

تحتفظ بحق

٧ - نوع الآلات والمعدات التي تستعمل تحت الأرض .

٨ - المخططات والمقاطع العمودية للاقسام الرئيسية في المنجم .

٩ - لائحة خاصة بتعليمات الوقاية والصيانة التي يتطلبها العمل في كل قسم من أقسام ذلك المنجم والتي يجب وضعها بما يتفق واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٤٦ - يحق لنائب الرئيس باعلان يصدر عنه وينشر في الجريدة الرسمية أن يحظر التحري أو التنقيب أو التعدين في أية منطقة كانت لمدة معينة أو غير معينة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٤٧ - ١ - لكل موظف أو مستخدم خوله نائب الرئيس الصلاحيات المقررة له في هذا القانون أو انتدبه بموجب أحكامه لتنفيذ غاياته ، الحق في القيام بالاعمال المبينة أدناه في جميع الاوقات المناسبة ليلاً أو نهاراً : -

أ - الدخول الى أي مكان يستغل أو يستعمل لاشغال تتعلق بالتعدين لمراقبته وتفتيشه .

ب - فحص واجراء التحقيقات اللازمة عن حالة المناجم وتبويتها وجميع الامور التي تتعلق بسلامة وصحة الاشخاص الذين يشتغلون فيها .

ج - معاينة مخازن المفرعات واصدار الاوامر بشأن كيفية خزانها واستعمالها .

د - معاينة الاقسام الخارجية للآلات المستعملة في مرافق التعدين وحالة جميع الاشغال والطرق .

هـ - تدقيق الدفاتر والحسابات والحفاظ والاوراق المختصة بتعليمات التعدين واخذ نسخ منها أو خلاصات عنها وسائر المعاملات الاخرى .

و - ممارسة جميع السلطات الضرورية لتنفيذ غايات هذا القانون .

٢ - اذا وجد الموظف أو المستخدم المشار اليه في المادة السابقة خطلاً في منجم أو كشف أو مقلع وجب عليه ان يبلغ بذلك كتابة الى صاحب اعمال التعدين أو وكيله أو مدير اعماله مبيناً له الامور التي يعتبرها ناقصة ويطلب منه اصلاحها في مدة معقولة تتناسب مع طبيعة الامور . اذا امتنع صاحب اعمال التعدين أو وكيله أو مدير اعماله عن القيام بما طلب منه ولم يقدم اعتراضاً بذلك الى نائب الرئيس خلال (٧) أيام من تاريخ تبليغه التعليمات يحق لنائب الرئيس أن يفرض عليه غرامة لا تقل عن الخمسين ديناراً ولا تزيد على المائتي دينار .

المادة ٤٨ - أ - اذا وقع حادث في منجم أو كشف مقلع أو حوله فوق سطح الارض أو تحتها بسبب عمليات التعدين وسبب وفاة أو اصابات جسمية أو خسائر مادية وجب على صاحب اعمال التعدين أو وكيله أو مدير اعماله خلال (٢٤) ساعة من وقوع ذلك الحادث أن يعلم نائب الرئيس كتابة بالحادث .

ب - اذا نتجت وفاة عن الاصابة الجسمية الواجب الاعلام عنها بمقتضى هذه المادة يجب ابلاغ نائب الرئيس بذلك خلال (٢٤) ساعة من اطلاع صاحب اعمال التعدين أو وكيله أو مدير اعماله على الوفاة .

ج - لنائب الرئيس أن ينتدب أحد موظفي أو مستخدمي السلطة لاجراء التحقيق في الحادث وتقديم تقرير مفصل بذلك ليتخذ نائب الرئيس ما يراه مناسباً بشأنه .

المادة ٤٩ - ١ - يباح لأي شخص فتح المقالع ونقل المواد الحجرية بعد الحصول على رخصة من نائب الرئيس شريطة مراعاة الامور التالية : -

١ - اذا كانت الارض التي يراد قلع الحجاره منها ملكاً لغيره فعلى صاحب المقلع اخذ موافقة صاحب تلك الارض قبل مباشرة عمله فيها .

ب - اذا كانت المنطقة المراد فتح المقلع فيها من المناطق المستثناء بموجب المادة (٣٣) (ج) من هذا القانون أو من الاراضي الحكومية فعلى صاحب المقلع اخذ موافقة الجهة المعنية قبل مباشرة عمله فيها .

ج - يحدد موقع المقلع بعلامات مميزة أو على خريطة إن أمكن ترفق بطلب الحصول على رخصة فتح المقلع .

٢ - تعتبر المقالع من مرافق التعدين وتخضع للمراقبة والتفتيش شأنها شأن المناجم والكشوفات وعلى صاحب كل مقلع التقيد بما يتعلق بشؤون الوقاية بأحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ٥٠ - يفصل في كل خلاف ينشأ بين السلطة وصاحب تصريح التحري أو رخصة التنقيب أو شهادة الاكتشاف أو حق التعدين مما لم ينص عليه في هذا القانون بالتحكيم وبحال هذا الخلاف الى لجنة مؤلفة من ثلاثة محكمين يعين كل من الطرفين واحداً منهم ويعين الثالث وزير العدلية ويجري التحكيم وفقاً لنصوص قانون التحكيم الساري المفعول .

مواد عامة

المادة ٥١ - للسلطة أن تستفيد من جميع المنح والقروض الوطنية ولها أن تقبل المنح وتحصل على القروض من الحكومات الاجنبية والهيئات والوكالات والمؤسسات الدولية بموجب القوانين والانظمة السارية بموافقة مجلس الوزراء .

مكتبة المجلس

المادة ٥٢ - تعتبر اموال السلطة اموال اميرية وتحصل ديونها بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وتمارس السلطة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور .

المادة ٥٣ - أ - يقوم المجلس بدراسة مشروع موازنة السلطة الذي يقدمه له نائب الرئيس والمجلس أن يعيد المشروع اليه لاجراء أية تعديلات عليه يراها لازمة ثم يرفع المجلس مشروع الموازنة بعد موافقته عليه الى مجلس الوزراء قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الأقل لتتدرج في الموازنة العامة للدولة .

ب - للمجلس ان ينور ارصدة الاعتادات المدرجة في سنة مالية الى سنة تالية ويستمر في الاتفاق من هذه الارصدة على المشاريع التي لم تتم في نهاية السنة المالية .

ج - يجري الاتفاق من موازنة السلطة وفق نظام مالي يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٥٤ - أ - يؤسس للسلطة صندوق خاص تودع فيه جميع اموال السلطة وتودع اموال الصندوق في حساب او حسابات خاصة لسائى البنك او البنوك التي يوافق عليها المجلس ويجري السحب من هذا الحساب أو هذه الحسابات بالطريقة التي يعينها النظام المالي للسلطة ، والى ان يصدر هذا النظام يجزى السحب بالطريقة التي يقرها المجلس .

ب - للسلطة ان تستثمر الفائض من اموالها ويقرر المجلس الأوجه والطرق التي يجري فيها الاستثمار بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٥٥ - تتدقق حسابات السلطة من قبل ديوان المحاسبة .

المادة ٥٦ - على مجلس السلطة ان يقدم الى مجلس الوزراء التقارير والبيانات التالية :-

أ - تقريراً عن اعمال السلطة للسنة المالية السابقة ونفقاتها الكاملة خلال السنة المذكورة بما في ذلك النفقات الادارية ونفقات التخطيط والتنظيم والتنفيذ واية نفقات أخرى مبن بهذا القبول .

ب - تقريراً عن المشاريع التي نفذت كلياً أو جزئياً خلال السنة المالية السابقة والنفقات المتعلقة بها .

ج - تقريراً عن اعداد التخطيط والمشاريع المشمولة به خلال السنة المالية السابقة .

د - تقريراً سنوياً يتضمن تقرير الهيئة المحاسبة الاهلية أو تقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية السابقة بما في ذلك تقدير الموجودات .

هـ - أية تقارير او بيانات أخرى يطلبها مجلس الوزراء .

المادة ٥٧ - أ - للسلطة ان ترم العقود فيما يتعلق بأي من اعمالها او ان تقوم الاعمال بأية طريقة أخرى تراها مناسبة .

ب - يحق للسلطة أن تدبر اعداد أي مشروع تم كلياً أو جزئياً الى ان يتم نقل ذلك المشروع الى القرية او البلدية أو أي هيئة عامة اذا ما استطاعت تلك الهيئة ان تتحمل مسؤولية ادارة المشروع وصيانته . ولا يحق للسلطة ان ترفع يدها عن أي مشروع إلا بعد ان تعطي الضمانات الكافية التي تؤمن من ادارة وصيانة المشروع بالكيفية التي تضمن تسييره والاستفادة منه مدة طويلة من الزمن .

المادة ٥٨ - أ - للسلطة ان تحول أية وزارة او دائرة من دوائر الحكومة مسؤولية تنفيذ أي مشروع من مشاريعها أو أي جزء منه او ان تنفذ مشاريعها بواسطة المتعهدين الاردنيين أو غيرهم وعلى السلطة اذا نفذت مشاريعها بواسطة المتعهدين ان تنتخبهم على اساس المنافسة الحرة وفقاً للأنظمة الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - اذا لم تكن مصادر تمويل المشاريع محصورة في الخزينة الاردنية فعلى السلطة ان تنفذ المشروع حسب الاتفاقية المبرمة بين الحكومة والجهات الممولة .

المادة ٥٩ - المياه التي يتم الحصول عليها بواسطة مشاريع تقيدها السلطة ولم تكن مستعملة او مستغلة لاجراض الري في اية منطقة قبل اعلان تسوية المياه بمقتضى المادة (١٦) من قانون تسوية الاراضي والمياه تعتبر ملكاً للدولة . وتباع هذه المياه وتؤجر ويجري التصرف بها بالطريقة التي تقرها السلطة .

المادة ٦٠ - يجوز لأي شخص فوض اليه بمقتضى هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه القيام بالبحث والتحري وبأية عملية أخرى ان يدخل أية ارض سواء كانت ضمن منطقة ري او لم تكن على ان يدفع لصاحب الارض تعويضاً عادلاً عن أي ضرر سببه ذلك الشخص اثناء قيامه بوظيفته .

المادة ٦١ - كل من يتعمد تخريب أو إلحاق الضرر بمشروع ري يقع ضمن منطقة ري أو خارجها يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد عن مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنانير او بكلا العقوبتين وعلاوة على ذلك يترتب على المحكمة ان تأمر بتضمين الشخص المحكوم عليه بجميع او بعض النفقات التي تصرف لإصلاح الضرر .

المادة ٦٢ - كل شخص يأخذ ماء او يحول مجراه او يتخذ ترتيبات للحصول على ماء او للانفراج به في منطقة ري غير الذي يحق له الحصول عليه بموجب حق تملك ماء مدون حسب الاصول في سجل المياه من دون إذن السلطة يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد عن مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنانير او بكلا العقوبتين وعلى المحكمة علاوة على ذلك ان تأمر بإزالة أية ترتيبات او اشغال ارتكبت المخالفة بواسطتها على لفظة الشخص المحكوم عليه .

تفقدت هذه الصفحة

المادة ٦٣ - كل من يأتي بأي عدل من الاعمال التالية يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً واحداً أو بغرامة لا تزيد عن عشرة دنانير ولا تقل عن ثلاثة أو بكلاً العقوبتين وعسالة على ذلك يترتب على المحكمة أن تأمر بتضمين الشخص المحكوم عليه جميع أو بعض النفقات التي صرفت لاصلاح أي ضرر لحق بمشروع الري أو الطرق أو الابنية أو بأي جزء منها .

أ - بسبب نتيجة أهدال أو تواتر منه ضرراً أو تغييراً أو توسيعاً أو عرقلة في مشروع ري يتعرض لجرمان الماء في أي مشروع بآية صورة كانت .

ب - يدع نتيجة أهدال أو تواتر منه الماء لأن يتسرب ويسبب ضرراً للطرق أو الابنية أو المشاريع أو الاموال من أي نوع سواء كانت تخص السلطة أو كانت ملكاً خاصاً للأفراد أو الجمعيات أو الهيئات العامة .

ج - يخرب أو يلحق الضرر أو يشوه أو يزيل أية شارة ري أو إشارة ارتفاع أو مقياس ماء أو وسائل أخرى ركبت من قبل السلطة أو لاغراضها .

د - يمارض أياً من موظفي أو مستخدمي السلطة أثناء قيامه بوظيفته أو أي من الاشخاص الذين يقومون بعمل السلطة .

هـ - يخالف احكام أي إعلان ينشره نائب الرئيس في الجريدة الرسمية بمنع أو تنظيم مرور الحيوانات أو العربات عبر أي جزء من مشروع ري .

المادة ٦٤ - اذا تعدل التحقيق من مرتكب مخالفة بمقتضى المواد (٦٤، ٦٣، ٦٢) اعلاه تعتبر هذه المخالفة جريمة بالمعنى المقصود في قانون العقوبات المشتركة ويمكن ان تطبق عليها الاصول المنصوص عليها فيه مع اعتبار نائب الرئيس الشخص المتضرر من تلك الجريمة . رغم أية اجراءات قد تتخذ بمقتضى المواد (٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢) اعلاه اذا حول أي ماء نتيجة أية مخالفة واستعمل خلافًا لاحكام هذا القانون فأفاد بصورة غير مشروعة أية ارض يجوز لنائب الرئيس ان يمن هذه الفائدة وان ينزل من كمية المياه التي تستحقها هذه الارض في سجل المياه الكمية التي يرى انها تعادل الفائدة التي تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة .

المادة ٦٥ - عندما تقوم السلطة بانشاء مشروع ري يجب عليها أن تؤمن أولاً حقوق تلك المياه المدونة في سجل المياه وما زاد عن ذلك يكون ملكاً للدولة .

المادة ٦٦ - العقوبات كسبل من يخالف احكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز خمسمائة دينار أو بكلاً العقوبتين معاً .

المادة ٦٧ - الغاء القوانين والانظمة : - تلغى جميع القوانين الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون بما في ذلك : -

١ - قانون قناة الغور الشرقية المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - قانون تنظيم شؤون المياه رقم ٥١ لسنة ١٩٥٦ .

٣ - قانون التعدين رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ .

وأية تعديلات أخرى طرأت على القوانين المذكورة اعلى أن تبقى الانظمة الصادرة بمقتضاها سارية المفعول الى ان تستبدل بانظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٦٨ - لمجلس الوزراء بتنسيب من السلطة ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٦٩ - تنفيذ القانون : - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس :

لسنة ١٩٦٦ (ويقرأ مع القوانين المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقوانين الاصلية)
كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقوانين الاصلية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦٧) من القوانين الاصلية باضافة العبارة التالية الى آخرها :

(على ان تبقى الانظمة الصادرة بمقتضاها سارية المفعول الى ان تستبدل بانظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون .

- ٣ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة ٦٦ المعدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية هل يوافق المجلس ايضاً على رفضه لنفس السبب ؟

الجميع : موافقون .

القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ٦٦ المعدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية ، طالما وان اللجنة قد ادخلت مضمونه في نص القانون الذي اجازته المجلس قبل قليل فهل يوافق المجلس على رفضه ؟
الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون بشكله الذي رفضه فيه المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان المقرر مرفوضاً) .

قانون مؤقت رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت

هكذا عند العمل

(وفيما يلي نص القانون بالشكل الذي رفضه فيه المجلس، وكما سيرفع الى مجلس الاعيان مرفوضاً)

قانون مؤقت رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القوانين المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل ومسا طراً عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٣) من القوانين الاصيلي باضافة العبارة التالية بعد عبارة (بتتسيب من نائب الرئيس) التي وردت في اولها (مساعدين للمدير العام و)

١٩٦٦/٨/١٥

(ج)

السيد الرئيس

يتلى القرار رقم - ٣ -

السيد المقرر :

قرار رقم - ٣ -

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور السادة :
المقرر سليمان القضاة والاعضاء : -

سليم البخت - ساهب العكشة - خالد الحاج حسن - يعقوب معمر - اميل الغوري - عبي الدين الحسيني .

وتنظرت في القوانين المدرجة تالياً والمحال عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها قررت -
توصية المجلس الكريم برفضها بسبب الغائها بالقانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٦ لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية وهي : -

(١) القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢ قانون قناة الغور الشرقية .

(٢) القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون قناة الغور الشرقية .

(٣) القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون قناة الغور الشرقية .

(٤) القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون قناة الغور الشرقية

اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع موافقون

السيد الرئيس :

اذن القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ قانون قناة الغور الشرقية هل يوافق المجلس على رفضه للاسباب التي ذكرت في قرار اللجنة ؟
الجميع موافقون .

(وفيما يلي نص القانون بشكله الذي رفض فيه وكما سيرفع مرفوضاً الى مجلس الاعيان الموقر) :

مذكرة تفسيرية

للاسباب الموجبة لقانون قناة الغور الشرقية

رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢

٠٠٠٠٠٠

حينما بوشر بتطبيق قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ تبين انه لا يفي بالغايات التي من اجلها بالاضافة الى ان هنالك الكثير من احكامه التي قد تمرقل سير المشروع اذا ما طبقت بالشكل الوارد في القانون ولذا روي من الضروري ادخال التعديلات المرفقة بغية تلافي النقصان والعيوب الناجمة عن القانون الاصيل وتعالج هذه المذكرة اهم التعديلات المقترحة مع الاسباب الموجبة لها : -

١ - عرفت المادة ٢ فقرة (٢) من القانون منطقة المشروع بأنها « منطقة مشروع قناة الغور الشرقية كما هي مبينة على الخارطة رقم ل س م / ١٨ المربوطة نسخة اصلية عنها بهذا القانون . . . » ومن الرجوع الى هذه الخارطة تبين أنها لا تحدد منطقة المشروع بشكل واضح الامر الذي جعل من الضروري استبدالها بخارطة اخرى يظهر فيها المشروع بكامل حدوده ومعالمه الرئيسية المقررة وحتى تتسكن السلطة من السيطرة على مصادر المياه المنصبة في منطقة المشروع وضم بعض الاراضي خسارج المشروع الواجب التحكم فيها اذا دعت حاجة المشروع لذلك فقد اضيف نص في مشروع التعديل مواده جواز توسيع منطقة المشروع او احداث التغييرات فيها بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب من السلطة .

٢ - عرفت المادة (٢) من القانون « المتصرف » بأنه الشخص او الاشخاص المسجلة باسمائهم الارض او الماء كليهما بموجب سند تسجيل والسزمت المادة ٨ (ب) السلطة بان تخصص فلولاء المتصرفين مساحات من الاراضي بنسب معينة حددتها المادة المذكورة وفضلتهم في التخصيص على فئات كثيرة من المزارعين في منطقة المشروع الامر الذي ينجم عنه في كثير من الحالات حرمان بعض المزارعين المستحقين الاكفاء من تسلم وحدات زراعية كانوا السبب المباشر في احيائها واستصلاحها والذين تقضي العدالة ومصلحة المشروع ابقاءهم في مزارعهم او جزء منها لا اخراجهم منها بحجة انهم قانوناً لا يعتبرون ذوي حق بالتخصيص لانهم لا يحملون سند تسجيل رسمي فهناك بعض الاشخاص مثلاً الذين فوضت اليهم بعض اراضي الدولة او استأجروها من المالكين الاصليين وقاموا باحياء هذه الاراضي لسنوات عديدة فزرعوا فيها الاشجار المثمرة وأففقوا في سبيل ذلك الكثير من الجهد والمال فلم يجدوا السلطة امامها ان هي ارادت التقيد باحكام القانون سوى ان تخرجهم من الاراضي التي كانوا يستغلونها الامر الذي يلحق بهم وبالمشروع ابلغ الاضرار . لذا ولتجنب هذه الصعوبات اعطي في التعديل المقترح تعريفاً جديداً لكلمة « المتصرف » بحيث يشمل مثل هؤلاء الاشخاص وذلك حتى يصبح بالامكان تخصيص بعض الوحدات الزراعية التي كانوا يستغلونها في السابق .

هكذا عند العمل

٣ - أوكلت المادة ٣ من القانون امر تخطيط وانشاء وتنفيذ المشروع للسلطة قناة الغور الشرقية وورد في الفقرة ٣ (ب) ان السلطة تؤلف من مدير عام للسلطة وعضوين آخرين . غير ان القانون لم يحدد ماهي الصلاحيات المنوطة بمجلس السلطة وتلك المنوطة بجهاز السلطة الامر الذي نشأ عنه ارتباك في العمل وعدم تحديد في المسؤولية ولذا روي من المناسب تحديد افعال وصلاحيات كل من مجلس السلطة وجهازها التنفيذي فأوكل لمجلس السلطة امر اقرار السياسة العامة للمشروع والاشراف العام على التنفيذ واقرار الموازنة وغير ذلك من الامور التي تدخل عادة ضمن اختصاصات مجلس الادارة وترك للجهاز التنفيذي برئاسة المدير العام كافة الصلاحيات والواجبات الاخرى .

٤ - حددت المادة ٨ من القانون المساحات الواجب تخصيصها للمتصرفين في منطقة المشروع واتبعت في ذلك معادلة حسابية معينة اجازت للمتصرف الواحد ان يحتفظ من اراضيه بما لا يزيد عن (٥٠٠) دونم واجازت للسلطة عندها اخذ الفائض لقاء التعويض ليتم تقسيمه الى وحدات صغيرة مساحة كل منها ثلاثين دونماً تقريباً تخصص لصغار الملاكين الذين يملكون مساحات تقل عن الثلاثين دونماً او للمزارعين المتهنين الذين لا يملكون أية اراضي في منطقة المشروع . روي أن اتباع هذه المعادلة لا تحقق الغاية المرجوة اذ لن يكون هنالك اراض فائضة تستطيع حتى سد حاجة جزء قليل من صغار الملاكين فكيف بالاحرى المزارعين المتهنين . وعليه كان لا بد من اتباع معادلة جديدة اقرب الى تحقيق الغايات المتوخاة اصلاً من القانون . فانقص حدد الملكية الاعلى من (٥٠٠) للدونم الى (٢٠٠) وزيد في نسبة الاراضي التي يمكن اقتطاعها من المتصرف .

٥ - اجازت المادة ٩ من القانون للسلطة الاستيلاء على اراضي الغير او حقوق المياه او كليهما على ان يتم تقدير قيم الاراضي عن طريق لجنة تقدير قوامها قاض يتدبى المجلس القضائي وعضوية اربعة اخرين وهم مأمور تسجيل الاراضي ومأمور زراعة القضاء ومدوب عن السلطة وعضو من ملاكي منطقة المشروع وقد تبين ان هذه اللجنة بشكلها الحاضر باهظة التكاليف وغير قادرة على معرفة القيم الحقيقية للاراضي الامر الذي نجم عنه ارتفاع كبير في قيم الاراضي المقررة يضاف الى ذلك ان القانون الحالي لم يعط السلطة حق استئناف قرارات هذه اللجنة مع انه اجازها للمالك كل هذه الامور كهبت خزينة الدولة الكثير من النفقات غير الضرورية وعليه اقترح حصر اعضاء هذه اللجنة بثلاثة اشخاص يترك أمر تعيينهم لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من السلطة كما واعطي للسلطة حق استئناف قرارات هذه اللجنة وهذا ما تم أيضاً بالنسبة للجنة الاستثنائية حيث انقص عددها الى ثلاثة وترك أمر تعيين اعضائها لمجلس الوزراء بتنسيب من السلطة .

٦ - اشترطت المادة ١٠ (د) ان يدفع المتصرف للسلطة ثمن الوحدة او الوحدات الزراعية المخصصة له على دفعة او دفعات لا تزيد عن اربعة اقساط سنوية متساوية مع فائدة ٤٪ ولما كان الكثيرون من الاشخاص الذين خصصت لهم وحدات زراعية ليسوا في وضع يمكنهم من دفع قيمة الوحدات المخصصة لهم ضمن هذه المدة القصيرة خصوصاً وأن عليهم دفع أثمان المياه ونفقات تكاليف انشاء المشروع فقد روي أن يكون الدفع ضمن مدة حدها الاعلى عشر سنين بدلا من اربعة .

ولما كانت المادة (١٠) هـ من جانبها تلزم السلطة بان تدفع للمتصرف قيمة اراضيه المستولى عليها بعد ان يخصم منها قيمة الوحدات المخصصة له على دفعة او دفعات لا تتجاوز الاربعة سنوات مع فائدة ٤٪ فقد عدلت هذه الفقرة ايضاً بحيث يكون الحد الاعلى عشر سنوات بدلا من اربعة وتسرك للسلطة بموافقة مجلس الوزراء اقرار مبلغ كل دفعة على ضوء المبالغ المستحقة للمتصرف .

٧ - حددت المادة ١٠ (و) الطريقة التي يتم فيها اختيار العائلة المزارعة للاستقرار في الاراضي القابلة للري فاعطت الاولوية للمتصرفين (الملاكين) الذين يستغلون اراضيهم بالذات في منطقة المشروع يليهم المتصرفون الذين يستغلون اراضيهم عن طريق التأجير او المزارعة وبعد ذلك باقي المزارعون المتهنون . ولما كان بعض هؤلاء المتصرفين من الغائبين عن الاردن بشكل دائم ولا يباشرون بانفسهم الاشراف على اراضيهم فقد روي جعلهم في المرتبة الخامسة بدلا من الثانية أي قدم عليهم المزارعون الذين يستغلون الاراضي بانفسهم والغاية من ذلك حصر حق التملك ما امكن بالاشخاص الذين يستغلون الاراضي بانفسهم وجهدهم الخاص لا ان يملك المشروع مالكون غائبون يديرون مزارعهم واراضيهم من خارج منطقة المشروع ومن خارج الاردن في بعض الحالات وما من شك ان ذلك اقرب الى العدالة واكثر ضماناً للانتفاع من المشروع حسب الاسس السليمة .

٨ - نصت المادة ١٢ على ان تسرد السلطة كافة النفقات الانشائية والفنية والادارية التي تنفق على المشروع من المتصرفين على أساس تعيين ثمن المتر المكعب من المساء المورد وان تسرد نفقات الصيانة والنفقات الادارية والفنية السنوية على أساس عدد الدونمات . والواقع ان هذه الاسس غير سليمة اذ المنطق يتطلب ان تسرد نفقات الانشاء على أساس عدد الدونمات لا على أساس ثمن المتر المكعب وان تسرد نفقات الصيانة على أساس مقدار المياه المورده لا على أساس عدد الدونمات وهذا ما حدا بالسلطة لتعديل النص المذكور ليتماشى مع الفكرة الصحيحة كما وأن السلطة جعلت نص التعديل المقترح واسماً بحيث يجيز للحكومة اذا رأت ذلك مناسباً ان تكتفي باسترداد جزء من تكاليف الانشاء لا جميعها اذ يحتمل ان تكون تكاليف المشروع عالية لا يستطيع المزارعون تسديدها كاملة .

تكونت لجنة الأول

قانون قناة الغور الشرقية المؤقت

رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

١ - تعني لفظة (السلطة) سلطة قناة الغور الشرقية .

وتعني لفظة (المجلس) مجلس سلطة قناة الغور الشرقية .

٢ - تعني عبارة (منطقة المشروع) منطقة مشروع قناة الغور الشرقية المبنية على الخارطة ل ي م ١/١٨ المربوطة نسخة أصلية عنها بهذا القانون والتي تعتبر جزءاً منه وأية منطقة أخرى يقرر مجلس الوزراء من آن لآخر بتنسيب من السلطة انها داخلة ضمنها .

٣ - تعني عبارة (الوحدة او الوحدة الزراعية) قطعة أرض تروى من مياه مشروع قناة الغور الشرقية عينت السلطة حدودها كوحدة واحدة .

٤ - تعني لفظة (الفرد) أي شخص اردني بلغ سن الرشد وغير فاقد للاهلية القانونية .

٥ - تعني لفظة (العائلة) او (العائلة الزراعية) كافة افراد العائلة الذين يعالون مجتمعين تحت ادارة فرد واحد سواء أكانوا من اصوله ام فروعه وزوجاته وزوجات فروعه وخدمهم وأقربائه وأي شخص آخر يكون الفرد مسؤولاً شرعاً عن ادارة شؤونته وإعائلته .

٦ - تعني لفظة (المستأجر) سلطة قناة الغور الشرقية وكذلك المزارع الممتن الذي توافق السلطة على ان يستأجر من آخرين وحدة او وحدات زراعية بموجب احكام هذا القانون .

٧ - تعني لفظة (المؤجر) الشخص او الاشخاص المسجلة باسمهم او باسمائهم بموجب احكام هذا القانون قطعة أرض او قطع أراض أو حصص منها تقع ضمن منطقة المشروع واجرت بموجب احكام هذا القانون .

٨ - تعني عبارة (المستأجر الفرعي) الشخص او الاشخاص الذين يستأجرون من المستأجر وحدة زراعية بموجب احكام هذا القانون .

٩ - تعني لفظة (التصرف) التصرف بالأرض او بالماء او بكليهما بموجب سند تسجيل . وتعني لفظة (المتصرف) ما يلي :-

أ - الشخص او الاشخاص المسجلة باسمه او باسمائهم الأرض او الماء او كلاهما بموجب سند تسجيل على أنه يخضع للسلطة في حالة وجود أكثر من شخص يعملون بالاشتراك سند تسجيل ان تعتبرهم جميعاً أو أيّاً منهم كما لو كانوا متصرفاً واحداً بالنسبة لغايات التخصيص المنصوص عنها في المادة (٨) من هذا القانون .

ب - مستأجر او مستأجري أراضي الدولة بموجب عقد قانوني لا تقل مدته عن ثلاث سنوات اذا أقتنعت السلطة بأنه قام بأعمال انشائية تنسج عنها زيادة ملحوظة في الانتاج السنوي للأرض المؤجرة .

ج - المزارع او المزارعين الذين قاموا بغرس الاشجار في أرض الشخص او الاشخاص المسجلة باسمه او باسمائهم تلك الأرض بموجب سند تسجيل اذا اقتنعت السلطة بأن الغرس قد تم بموافقة صاحب الأرض الخطية او العرفية وفي هذه الحالة يخضع للسلطة توجهاً لمصلحة الانتاج ان تعتبر بأن المزارع قد حل محل صاحب الأرض في الحصة التي خصصت بموجب الاتفاق للمزارع وفي حالة كون الغراس مملوكة بالاشتراك بين صاحب الأرض والمزارع فيعتبر الطرفان كما لو كانا متصرفاً واحداً .

وفي هاتين الحالتين تجري تسوية الحقوق بين صاحب سند التسجيل والمزارع بالطريقة التي تراها السلطة ملائمة ويكون قرارها بهذا الخصوص قطعياً .

د - المستأجر او المستأجرين بموجب عقد قانوني تزيد مدته على خمس عشرة سنة متواصلة وفي هذه الحالة يحل المستأجر محل صاحب الأرض بالنسبة للتخصيص وتجري تسوية الحقوق بين الطرفين بالطريقة التي تراها السلطة ملائمة ويكون قرارها بهذا الخصوص قطعياً .

١٠ - تعني عبارة (تصنيف الأراضي) التصنيف الرسمي الموصوف في المجلد الثالث من التقرير العام لمشروع اليرموك ووادي الاردن لسنة ١٩٥٥ او أي تصنيف لاحق تقره السلطة للأراضي المشمولة بالتصنيف المشار اليه اعلاه او للأراضي التي تغيرت معالمها بعد ذلك التصنيف نتيجة لأعمال التخطيط الفنية التي قامت بها السلطة أو لأية عوامل أخرى .

١١ - تعني لفظة (مزارع) أي مزارع يمتنع الزراعة لتأمين معيشته ويستغل أراضي الغير ضمن منطقة المشروع عن طريق الإيجار او المزارعة .

١٢ - تعني عبارة (القانون الاصلي) قانون قناة الغور الشرقية رقم (١٣) لسنة ١٩٦٠ .

تحتفظ به الأهل

المادة ٣ - أ - تؤسس سلطة مرتبطة برئيس الوزراء تسمى سلطة قناة الغور الشرقية تكون مهمتها تخطيط مشروع قناة الغور الشرقية وإنشاؤه وإدارته وصيانته والقيام بكافة الأعمال المتعلقة به مشروع قناة الغور الشرقية وإنشاؤه وإدارته وصيانته والقيام بكافة الأعمال المتعلقة به وبمسوية الخلافات التي تنشأ من جراء استعمال مياه نهر اليرموك ومياه الوددية التي تنحدر على منطقة المشروع والينابيع التي تقع فيها والتي قد تستعمل في تنفيذ المشروع ، والقيام باستصلاح الاراضي وارائها وتقسيمها الى وحدات زراعية وتطوير الزراعة وتحديد النمط الزراعي وتصنيع المحاصيل وتسويقها ووضع البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي الى تطوير المجتمع في منطقة المشروع من كافة النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الاعمال الاخرى التي تراها السلطة ضرورية لتحقيق هذه الغايات .

ب - تحقيقاً للغايات المنصوص عنها في الفقرة (أ) من هذه المادة يؤلف مجلس للسلطة من مدير عام للسلطة رئيساً ومن عضوين آخرين وبعد اتمام جميع الاعمال الانشائية للمشروع يضاف لمجلس السلطة عضوان آخريان من المنصرين المتهتمين في منطقة المشروع ويعين مدير عام للسلطة واهضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء مقرر بموافقة جلالة الملك ولا يجوز تعيين أي من موظفي السلطة او مستخدميها عضواً دائماً في المجلس .

ج - يجتمع مجلس السلطة برئاسة مدير عام السلطة ويعتبر الاجتماع قانونياً اذا حضره اثنان من هيئة المجلس عندما تكون الهيئة مؤلفة من ثلاثة اعضاء او حضره ثلاثة عندما تكون مؤلفة من خمسة اعضاء ، وتكون قرارات المجلس بالاجماع او بالاكثرية وفي حال تعادل الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

ويجوز للمجلس ان ينتدب أي من موظفي السلطة او المؤسسات الحكومية الاخرى ليحل محل من تغيب من اعضائه تنظيماً مؤقتاً عن حضور اجتماعات المجلس اما في حالة غياب المدير العام فيجوز نائب المدير العام محله في اجتماعات المجلس .

د - تشمل صلاحيات مجلس السلطة وضع مشروع الموازنة السنوية للسلطة والانظمة المنبثقة من قانون السلطة وعرض الموازنة والانظمة على السلطات المختصة لاقرارها ، وتشمل ايضاً اوضع السياسة العامة للمشروع ضمن السياسة العامة للدولة والاشراف العام على تنفيذها وقرار أية اتفاقات متعلقة به وأية تعديلات قد تطرأ عليها ومعالجة كافة النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع .

ويعتبر المدير العام رئيساً لمجلس السلطة وأعلى مرجع فيها ويكون مسؤولاً عن ادارة السلطة وتنظيم جهازها واعداد مودعة موازنتها وتصريف كافة شؤونها الادارية والفنية والمالية وهو الذي يحدد صلاحيات موظفي السلطة والخبراء فيها وعليه أن يتقيا بقرارات المجلس في كافة الامور الداخلة ضمن اختصاصه وعلى المدير العام في جميع الحالات المشتبلة على وضع السياسة العامة او اعادة النظر فيها ان يحصل على موافقة مسبقة من المجلس .

ويحق للمدير العام ان يفوض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لاي من موظفي السلطة غير ان هذا التفويض لا يعني المدير العام من مسؤوليته العامة في ادارة السلطة بشكل فعال .

ويعين مجلس الوزراء بتنسيب من المدير العام نائباً له تناط به الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات التي يوكلها اليه المدير العام ويشترط في نائب المدير العام أن يكون ذا خبرة في النواحي الفنية والادارية المتعلقة بمشاريع الري او الزراعة .

المادة ٤ - أ - تعتبر السلطة شخصاً معنوياً لها ان تقاضي وأن تقاضي بهذه الصفة ولها ان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها احد موظفي النيابة العامة او أي شخص آخر تعينه لهذا الغرض .

ب - ومن أجل القيام باعمالها المبينة في هذا القانون وفي الانظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضاه تعتبر السلطة هيئة مستقلة تتعاون مع الوزارات والدوائر المختصة تعاوناً تاماً لتحقيق أغراض هذا المشروع .

المادة ٥ - يكون للسلطة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين على ان يجري اختيارهم وتعيينهم خدماتهم وعزلهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص تضع مشروعه السلطة ويصدر بقرار من مجلس الوزراء مقرر بالارادة الملكية .

المادة ٦ - أ - للسلطة ضمن حدود امكانياتها المالية ان تقوم بانشاء وبناء مشروع قناة الغور الشرقية وجهاز التوزيع وإنشاء اقية الفرعية لضبط المياه وتصريفها وغيرها من الاعمال التي لها علاقة بهذا المشروع ولها ان تضع (او ان تكلف من يضع) مواصفات هذا المشروع أو أي جزء منه وطرح المناقصات والتعاقد مع أية شركة أو فرد لبناء هذا المشروع أو أي جزء منه والسلطة ايضاً صلاحية القيام بعملية انشاء وصيانة وتمديد اقية الري الرئيسية للادوية الجانبية المنحدرة الى منطقة المشروع على أن تقرر قرارات السلطة باحالة المعطاءات والتعاقد بموافقة رئيس الوزراء .

تحتفظ السلطة

ب - تقوم السلطة بتعيين الحد الأعلى لكمية المياه المخصصة لكل وحدة زراعية سنوياً بالنسبة لكمية المياه المتوافرة وبمراقبة المياه وتوزيعها وتوزيعها ضمن منطقة المشروع وبالتوقف عن توريد المياه للوحدات الزراعية أو باسترداد هذه الوحدات أو الاستيلاء عليها وفقاً لللائحة الموضوعية لهذه الغاية .

المادة ٧ - أ - تقوم السلطة بتعيين حدود الوحدات الزراعية وتثبيتها على خرائط منطقة المشروع بالمقاييس الملائمة مراعية في ذلك الاعتبارات الفنية والاقتصادية لشبكة الري الجانبية وشبكة التوزيع ولا يجوز تغيير حدود هذه الوحدات إلا بموافقة السلطة .

ب - لا يباع أو يؤجر للعائلة الواحدة أو الفرد الواحد أكثر من وحدة زراعية واحدة .

المادة ٨ - أ - عند تعيين مساحة الوحدات الزراعية المروية وأشكالها يجب أن يكون الحد الأدنى لمساحة الوحدة الواحدة (٣٠) دونماً تقريباً من الصنف الأول أو الثاني و (٥٠) دونماً تقريباً من الصنف الثالث ويكون الحد الأعلى لمساحة الوحدة الواحدة (٢٠٠) دونم تحت الري ولا يجوز بأي حال من الأحوال تجزئة أية وحدة زراعية أو إفرازها إلى قطع متعددة تقل مساحة أي منها عن الحد الأدنى المسموح في هذه الفقرة .

ب - إذا كان للمتصرف أراض في منطقة المشروع تبلغ مساحتها ثلاثين دونماً أو أكثر فعلى السلطة أن تخصص له أراض في منطقة المشروع بحسب النسب التالية مع اعتبار المتصرف إذا كان ذلك ممكناً أحق من غيره بالوحدة التي يقع فيها من أرضه ما لا يقل عن (٢٠٪) من مساحة الوحدة الجديدة .

عدد الدونمات القابلة للري والجاري
التصرف بها قبيل المشروع .

٥٠-٣٠	تخصص مساحة قدرها (٥٠) دونماً زائداً (٢٥٪)
١٠٠-٥١	من المساحة الزائدة عن (٥٠) دونماً .
٥٠-١٠١	تخصص مساحة قدرها (٦٢) دونماً زائداً (١٧٪)
١٠٠-١٠١	من المساحة الزائدة عن ١٠٠ دونم .
١٠٠-٥٠١	تخصص مساحة قدرها (١٣٠) دونماً زائداً (١٢٪)
١٠٠-١٠١	من المساحة الزائدة عن (١٣٠) دونم .
١٠٠-١٠١	تخصص مساحة قدرها (٢٤٠) دونم .

١٠٠-١٠١ فما فوق

ويحق للسلطة بموافقة مجلس الوزراء أن لا تنقيد بأحكام هذه المادة بالنسبة للأراضي المشجرة كلياً أو جزئياً من حيث المساحات الواجب تخصيصها للمتصرف أو المتصرفين حسبما تقتضيه مصلحة المشروع . تسري أحكام هذه المادة على التخصيصات التي تمت بموجب القانون الأصلي إذا زادت تخصيصات المتصرف الواحد عن مائتي دونم وكانت هذه الزيادة لا تتعارض مع التقسيم الفني للوحدات المخصصة .

ج - إذا كان المتصرف يتصرف بأقل من (٣٠) دونماً فعلى السلطة أن تباع أو تباع المتصرف أرضاً إضافية بحيث لا تقل مساحة الوحدة المخصصة له عن (٣٠) دونماً تقريباً إذا كانت من الصنف الأول أو الثاني وعن (٥٠) دونماً تقريباً من الصنف الثالث وذلك في حدود الامكان .

د - يجب أن تكون مساحة الوحدة الواحدة التي تباعها السلطة أو تؤجرها للفرد أو العائلة الواحدة : -

- ١ - ٣٠ دونماً تقريباً من أراضي الصنف الأول أو الثاني .
- ٢ - ٥٠ دونماً تقريباً من أراضي الصنف الثالث .

في حالة اختلاف أصناف الأراضي في وحدة واحدة يعتبر الدونم الواحد من الصنفين الأول والثاني معادلاً للدونم وسبعة أعشار الدونم من الصنف الثالث .

هـ - من أجل تنظيم الوحدات الزراعية بحيث تتوافق مع الشبكة الجانبية وشبكة التوزيع تفادياً لاحداث وحدات صغيرة غير متناسقة الشكل وفي الحالات المستعصية من الناحية الفنية يحق للمدير العام بموافقة مجلس السلطة في كل حالة أن ينقيد بالمساحة المقررة .

و - عند وفاة المتصرف أو المستأجر الفرعي تنتقل حقوقه في الوحدة الزراعية إلى ورثته على أن لا تقل الوحدة الزراعية عن الحد الأدنى المنصوص عليه بموجب أحكام هذا القانون .

ز - إذا لم يتقدم المتصرف خلال المدة المحددة بطلب تخصيص وحدات زراعية له فيحق للسلطة عدم التقيد بأحكام المادة (٨) فقرة ب . ولها أن تتخذ ما تراه مناسباً من الإجراءات من حيث التخصيص أو غيره ويعتبر ما اتخذ وما سيتخذ من قرارات السلطة في جميع الحالات المنصوص عنها في المادة الثامنة من القانون الأصلي قطعية .

تكملة المادة الأولى

المادة ٩ - للسلطة وحدها حق الاستيلاء والحيازة القورية على الاراضي او حصص الماء او كليهما الواقعة ضمن منطقة المشروع او خارجها اذا اقتضت الضرورة ذلك لاغراض المشروع وأية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالارض او الماء اما بطريق الاستيلاء المطلق مقابل التعويض او الايجار للمدة التي تراها مناسبة وهذا حق تجديد الايجار لاية مدة او مدد اخرى قد تراها السلطة ضرورية وتنفيذاً لهذا الغرض يتبع الترتيب الآتي في تقدير قسم او بدلات ايجار الاراضي التي يتقرر الاستيلاء عليها :-

أ - يجري تقدير قيم الاراضي او حصص الماء او كليهما أو أية حقوق انتفاع بهما او تقدير بدلات الايجار من قبل لجنة تسمى لجنة تقدير الاراضي قوامها قاض ينتدبه المجلس النقضائي لا تقل درجته عن درجة رئيس محكمة بداية رئيساً وعضوية اثنين آخرين يبينهما مجلس الوزراء بتنسيب من السلطة .

ب - على هذه اللجنة ان تجري الكشف على الاراضي او حصص الماء المستولى عليها وتقدير قيمتها ولهذا اللجنة ان تستأمن برأي الهيئة الاختيارية أو رأي أي فرد كان الوصول الى مقدار قيم الاراضي بقطع النظر عن أي ارتفاع في أسعار الاراضي نتج عن إنشاء مشروع قناة الغور الشرقية وأن تصدر بعد ذلك قرارات التقدير بالاجماع أو بالأكثرية .

ج - على رئيس لجنة التقدير أن يعلن قرارات اللجنة بالتقدير لمدة خمسة عشر يوماً في محل بارز في القرية التي تقع فيها الاراضي والمياه المستولى عليها وتسلم نسخة عنها للمدير العام واخرى لمختار القرية ويحق للسلطة ولكل متصرف أن يعترض على قرار اللجنة بالتقدير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاعلان واذا انقضت تلك المدة ولم يقدم اعتراض على التقدير يعتبر التقدير قطعياً . وتحال الى السلطة جميع الحالات التي تؤدي الى اختلاف القيم التقديرية للاشجار والمزروعات الموسمية والابنية في الفقرة الواقعة بعد التقدير الاول ووقت تسليم الوحدات الى المالكين الجدد وعلى السلطة ان تشكل لجنة او لجاناً خاصة لهذه الغاية وتعتبر قرارات السلطة بصادرها ملزمة لجميع المعنيين .

د - يقدم الاعتراض على التقدير للمدير العام او من ينيبه لتوديعه لجنة استئنافية قوامها قاض ينتدبه المجلس النقضائي لا تقل درجته عن درجة عضو محكمة الاستئناف رئيساً واثنين آخرين يبينهما مجلس الوزراء بناء على تنسيب من السلطة .

هـ - للجنة الاستئنافية في حالات الاعتراض المختلفة اذا رأت ذلك مناسباً ان تلجأ الى موقع الاراضي او حصص المنشاء المعترض على تقديرها وأن تجري الكشف عليها ولها ان تستأمن برأي من ترى لفائدة من غير تهوان تدفق أيقونات أو مستندات من اجل الوصول

الى القيم الحقيقية للاراضي او حصص الماء او الحقوق الاخرى شرط ان لا تؤخذ بعين الاعتبار أي ارتفاع في الاسعار نتج عن المشروع وأن تصدر القرار اللازم ويكون قرارها قطعياً سواء صدر بالأكثرية او بالاجماع .

و - يجب على المعترض عند تقديمه استدعاء الاعتراض ان يودع لدى محاسب مالية القضاء مبلغ خمسة دنانير اردنية كإمانة عن كل قطعة معترض على تقديرها فاذا رد اعتراضه يعتبر مبلغ التأمين ايراداً لحساب السلطة اما اذا ظهر انه محق في الاعتراض فيرد مبلغ التأمين لدافعه ويكون عدم دفع التأمين موجباً لرد الاعتراض .

ز - تعتبر القيم المقدرة للاراضي او حصص الماء او الحقوق الاخرى المستولى عليها قيماً رأسمالية ثابتة في المشروع وتسجل هذه القسيم لدى السلطة في سجلات خاصة وتعتبر ملزمة لكافة الاشخاص .

ح - على مدير الاراضي والمساحة حال استلامه اشعاراً من السلطة ان يقوم باعداد خرائط كاد استراتيكية لمنطقة المشروع مبنياً عليها حدود الوحدات والاقنية الرئيسية وشبكات لتوزيع وكافة المرافق العامة والخاصة حسبما عينتها السلطة وبالفاء كافة قيود التسجيل السابقة وان يصدر سندات تسجيل جديدة باسماء اصحاب الاراضي السابقين المخصصة لهم وحدات ضمن منطقة المشروع معفاة من الرسوم والطوائع واصدار سندات تسجيل معفاة من الرسوم والطوائع باسم سلطة قناة الغور الشرقية بوحدة الاراضي الباقية التي تم الاستيلاء عليها بالاستناد لاحكام هذا القانون .

وتعفى سلطة قناة الغور الشرقية من جميع رسوم معاملات تسجيل الاراضي المبينة في الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ او أي تعديل لاحق وكذلك تعفى من رسوم طوائع الواردات التي تلصق على هذه المعاملات .

ط - للسلطة حق شراء أية ارض من المتصرف الذي يرغب في بيع حقوق تصرفه في الوحدة كلياً ويشترط في ذلك ان لا يزيد بدل الشراء الذي تدفعه السلطة على القيمة المقدرة لها من قبل لجنة التقدير مضافاً اليها قيمة التحسينات التي اخذت عليها بمجهوده الخاص بعد تخصيصها له واذا لم تشر السلطة الوحدة الزراعية فليست تصرف بيع وحدته الزراعية بموافقة السلطة الى أي مزارع من لا يملكون وحدات زراعية في تلك المنطقة ضمن احكام هذا القانون ويكون قرار السلطة في حالة الرض عرضة للطعن أمام محكمة العدل العليا .

ي - يجوز للمتصرفين المسجلة باستثمارهم وحدات زراعية بالاستناد لاحكام هذا القانون أن يوجروا للسلطة اذا رغبت في ذلك الوحدات التي لا يزرعون في استغلالها لفترة لا تزيد عن (٣٣) سنة قابلة للتجديد بطلب من السلطة لاية مدة او مدد اخرى تراها السلطة مناسبة

تعددت هذه الأصول

يبدل إيجار يتفق عليه بين السلطة والمتصرف . وعلى المؤجر أن يتجدد أثمان المياه وإذا لم تستأجر السلطة فليمتصرف بموافقة السلطة تأجير الوحدة الزراعية لأي مزارع آخر ويكون قرار السلطة في حالة الرفض عرضة للطعن به أمام محكمة العدل العليا وكذلك للمؤجر أن يبيع الأرض المؤجرة للسلطة إلى السلطة في أي وقت خلال مدة الإيجار إذا رغبت السلطة في ذلك بشئ يتفق عليه .

ك - كافة الديون والضرائب والرسوم والأموال الأميرية ونفقات مشاريع الري الصغيرة للأودية الجبلية التي قامت بها الحكومة وغيرها من الديون المستحقة على أية أرض تقع ضمن منطقة المشروع قبل العدل بهذا القانون أو بعده تنزل من القيمة الرأسمالية لأراضي المتصرف والمدين وتدفع من السلطة إلى الدائن على أقساط في مدة لا تتجاوز عشرة سنين بفائدة (٤ ٪) وإذا زادت قيمة الدين عن القيمة الرأسمالية فللدائن ملاحقة المدينين بالزيادة .

المادة ١٠ - أ - على السلطة أن تعين لجنة تسمى (لجنة انتقاء المزارعين) تتألف من أحد موظفي السلطة رئيساً ومن عضوين آخرين أحدهما من المزارعين ذوي الخبرة في منطقة المشروع وتنوب هذه اللجنة اختيار مزارعين في الوحدات الزراعية حسبما حددت في الفقرة (د) من المادة (٨) من هذا القانون وتكون قرارات هذه اللجنة بالاجماع أو بالأكثرية ويحق للسلطة تعديل قرارات هذه اللجنة وذلك مع مراعاة أحكام المادة الثامنة فقرة (هـ) ويكون قرار السلطة هذا قطعياً . كما يحق للسلطة في حالة ظهور خطأ في تخصيص كسب الوحدات أو إذا تطلبت المصلحة العامة أن تعيد النظر في التخصيص و / أو تستبدله أو تعدل فيه على أن يقرن قرار السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

ب - على لجنة انتقاء المزارعين مساعدة المتصرفين في اختيار الوحدات التي يجوز للسلطة أن تخصصها لهم بموجب هذا القانون وإذا لم يتم الاختيار في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ المتصرف إشعاراً من السلطة باستعدادها لتخصيص الوحدات له فيجوز للجنة أن تخصص له الوحدات التي تراها ملائمة أو تمتنع عن تخصيص أراضي أو أي منها وفقاً لأحكام المادة (٩) من هذا القانون ويكون قرار اللجنة قطعياً . ويلزم الجميع المعنيين إذا أقرن بموافقة السلطة ولا يجوز للمتصرف بيع وحدته إلى أي شخص آخر إلا بموافقة السلطة .

ج - إذا ثبت للسلطة أن أحد المتصرفين أفرغ لاسم زوجته وأولاده الذين لا تنطبق عليهم أحكام الفقرة (٤) من المادة (٢) من هذا القانون قبل مضي ستة أشهر من تاريخ ١٩٥٩/٣/١ للسلطة أن تعتبر الزوجة والأولاد هم أفراد كبير العائلة ويعتبر مجموع مساحة الأراضي التي يتصرفون بها مجتمعين كآبائها يتصرف كبير العائلة ويخصص

لهم مجتمعين وحدة أو وحدتان بالقدر المسموح به في هذا القانون باعتبارهم عائلة مزارعة واحدة تنطبق عليهم الفقرة (٥) من المادة (٢) من هذا القانون . إذا اتصلت أرض ضمن منطقة المشروع إلى أفراد عن طريق الارث ولا تزال بتصرفهم مشاعة فتقسم فيما بينهم بحسب حقوقهم فيها . وتطبق بعد ذلك على كل منهم أحكام هذا القانون من حيث التخصيص كما لو كان كل منهم متصرفاً واحداً .

د - تحسم قيمة الوحدة الزراعية المخصصة للمتصرف من قيمة أراضي الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لأحكام الفقرة (ز) من المادة (٩) من هذا القانون . إذا زادت قيمة الوحدة الزراعية المخصصة للمتصرف عن قيمة أراضي الرأسمالية فعليه أن يدفع للسلطة مبلغ الزيادة إما دفعة واحدة أو على دفعات لا تزيد عن عشرة أقساط سنوية وذلك حسبما تقره السلطة مع فائدة (٤ ٪) سنوياً على الرصيد غير المدفوع .

هـ - على السلطة أن تدفع للمتصرف المبلغ المتبقي له من قيمة أراضي الرأسمالية بعد تنزيل قيمة الوحدة المخصصة له إما دفعة واحدة أو على دفعات لا تزيد على عشرة أقساط مع فائدة (٤ ٪) سنوياً على الرصيد غير المدفوع .

و - على لجنة انتقاء المزارعين أن تختار العائلة المزارعة للاستقرار في الأراضي القابلة لاري ضمن منطقة المشروع على أن تتم الأولوية في الاختيار على الوجه الآتي :-

في الدرجة الأولى	إلى المتصرفين الذين يستغلون أراضيهم بالذات ضمن منطقة المشروع .
في الدرجة الثانية	إلى المزارعين المهنيين الذين يقيمون في منطقة المشروع .
في الدرجة الثالثة	إلى المزارعين المهنيين من سكان القضاء
في الدرجة الرابعة	إلى المزارعين المهنيين من سكان الأقضية الأخرى .
في الدرجة الخامسة	إلى المتصرفين الذين يستغلون أراضيهم عن طريق التأجير أو المزارعة ضمن منطقة المشروع .

ز - للسلطة أن توجر الوحدات المسجلة باسمها أو الوحدات المستأجرة لاسمها إلى المستأجرين الفرعيين لمدة لا تزيد على (٣٣) سنة قابلة للتجديد ولها حق فسخ عقد الإيجار إذا ظهر لها أن المستأجر الفرعي لم يتم باستغلال الوحدة المؤجرة إليه على الوجه المرضي .

ح - بالرغم مما جاء في أي قانون أو نظام آخر لا يجوز تنظيم عقود إيجار الوحدات الزراعية ضمن منطقة المشروع أو تطبيقها إلا من قبل السلطة وكل عقد ينظم خلافاً لذلك يعتبر باطلاً .

تكملة من الأصل

المادة ١١ - أ - للسلطة ان تضع الترتيبات المتعلقة بكيفية استرداد الوحدات الزراعية وتأجيرها وبيعها وتعيين مدة تحسين تلك الوحدات واستصلاحها واساليب صيانتها والاسباب الموجبة لالغاء عقود الايجار وكيفية منح القروض واستردادها ومواعيد دفع الاقساط الناتجة عن جميع الوحدات الزراعية وفقاً للانظمة التي توضع لهذه الغاية .

ب - المتصرفون والمستأجرون الفرعيون مكلفون بدفع الضرائب المستحقة عن الوحدات الزراعية بموجب القوانين النافذة المفعول .

المادة ١٢ - أ - للسلطة ان تسرد جميع او بعض النفقات الانشائية والفنية والادارية التي تنفق على هذا المشروع من المتصرفين على أساس عدد دونات وحداتهم الزراعية وبحسب الانظمة التي تنسبها السلطة ويقررها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

ب - تقدر السلطة مقدار نفقات صيانة المشروع وادارته والنفقات الفنية والادارية السنوية من المتصرفين والمستأجرين الفرعيين على أساس ثمن المتر المكسب من الماء المورد للاراضي والذي يعين من حين لآخر حسب الانظمة التي تنسبها السلطة ويقررها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

ج - للسلطة ان تقوم بالدراسات الفنية والاقتصادية لتحسين موارد المياه وحالة التربة في منطقة المشروع وخارجها ولها حق اعادة تصنيف الاراضي اذا اتضح لها ان ذلك ضروري على ان تسرد نفقات هذه الدراسات وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١٣ - على السلطة بالتعاون مع الوزارات والدوائر ذات الاختصاص كل ضمن حدود امكاناته ومسؤولياته واختصاصاته ، توجيه المزارعين في منطقة المشروع ومساعدتهم في كافة الامور الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية والسلطة ان تقوم ضمن حدود امكاناتها بأية أعمال مباشرة تتعلق بالقروض الزراعية وانشاء الجمعيات التعاونية وتنظيم قضايا التسويق والارشاد الزراعي وحفظ التربة وانشاء المزارع النموذجية وتحسين وسائل الفلاحة وغير ذلك مما له علاقة برفع المستوى الزراعي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة المشروع .

المادة ١٤ - للسلطة بموافقة مجلس الوزراء تعيين مقدار المكافآت الواجب منحها الى رؤساء وأعضاء اللجان المنصوص عنها في هذا القانون مراعية في ذلك الجهود التي يبذلونها والاعمال التي ينجزونها .

المادة ١٥ - للسلطة كافة الصلاحيات والواجبات والاعمال الواردة في قانون مراقبة المياه رقم (٣١) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته الى المدى الذي لا تتعارض فيه تلك الصلاحيات والواجبات والاعمال مع احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - على السلطة ان تقدم الى مجلس الوزراء في نهاية كل سنة مالية ما يلي : -

أ - موازنة للمصروفات المقدرة اتفاقها على مشروع قناة الغور الشرقية لتصديقها .

ب - تقريراً عن اعمال السلطة يتضمن بصورة خاصة مدى تقدم العمل ونفقاته .

ج - تقريراً بنتائج فحص حسابات السنة المالية السابقة بواسطة ديوان المحاسبة او هيئة من فاحصي الحسابات القانونيين يوافق مجلس الوزراء على تعيينها لهذه الغاية .

المادة ١٧ - تنظم السلطة موازنة وارداتها ونفقاتها العادية وغير العادية سنوياً وتعرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها قبل شهرين على الاقل من بداية كل سنة مالية .

المادة ١٨ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام المالي ونظام الوازم .

المادة ١٩ - لا تسري احكام أي قانون أو أي تشريع آخر على منطقة المشروع اذا تعارضت تلك الاحكام مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - يلغى قانون قناة الغور الشرقية رقم (١٣) لسنة ١٩٦٠ على أن تعتبر كافة الاجراءات والاعمال التي قامت بها السلطة او اللجان المنصوص عنها في هذا القانون واجراءات واعمال صحيحة وملزمة للكافة اذا كانت تلك الاجراءات والاعمال متفقة مع احكام القانون الاصيل او مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

تمت اعداها
١٩٦٧

- ٢ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون قناة الغور الشرقية ، هل يوافق المجلس على رفضه لنفس الاسباب ؟

الجميع : موافقون

(وفيا يلي نص القانون بالصيغة التي رفضه فيها المجلس وكما سيرفع مرفوضا الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

اعفت المادة (٩/ج) من قانون قناة الغور الشرقية المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢ اصحاب الاراضي السابقين في منطقة المشروع من دفع رسوم التسجيل عن الواردات الزراعية المخصصة لهم ولم تعف المالكين الجدد ومعظمهم من المزارعين الفقراء منها الامر الذي اوجب وضع هذا التعديل ليكون حلا وسطا ولتحقيق المساواة وتسهيل توزيع الوحدات على جميع المالكين ومساعدة المزارعين الفقراء .

قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل

رقم (٢١) لسنة ١٩٦٣

المادة - ١ - يطلق على هذا القانون المؤقت اسم (قانون قناة الغور الشرقية المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة - ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ح) منها كجملتها جديدة .-

« تؤجل كافة الرسوم والطوابع المترتبة على اية معاملة تسجيل لغير اصحاب الاراضي السابقين ، وتعبر ديناً عليهم تحصيله السلطة المصلحة دائرة الاراضي بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (١٠) من هذا القانون .

- ٣ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ٦٣ قانون قناة الغور الشرقية المعدل . هل يوافق المجلس على رفضه ايضا ؟

الجميع : موافقون

(وفيا يلي نص القانون بالصيغة التي رفضه فيها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر مرفوضا)

الاسباب الموجبة

تمكيننا للوزارات والدوائر من المساهمة مساهمة فعالة في حدود اختصاصها وامكانياتها لانجاز مشروع قناة الغور الشرقية الحيوي ولايجاد تعاون فعال ما بين السلطة وهذه الوزارات والدوائر في كل ما له علاقة في رفع المستويات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والصحية في منطقة المشروع الذي توليه الحكومة كل عناية واهتمام وضع هذا التعديل .

قانون قناة الغور الشرقية

المعدل المؤقت

رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون قناة الغور الشرقية المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بحذف ما جاء بعد عبارة (والقيام) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي لا باستصلاح الاول للاراضي وذلك بتسويتها ومد القنوات والمصارف اللازمة في المنطقة وصيانتها وايصال المياه الى الاراضي واية اعمال تجريف وانشاء مصارف جوفية اخرى .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
١٣ - على وزارة الزراعة والوزارات والدوائر ذات الاختصاص بالتعاون مع سلطة قناة الغور الشرقية كل ضمن حدود امكانياتها ومسؤولياتها واختصاصاتها توجيه المزارعين في منطقة المشروع ومساعدتهم في الامور الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية والقيام بأية اعمال مباشرة تتعلق بالقروض الزراعية وانشاء الجمعيات التعاونية وتنظيم قضايا تصنيع المحاصيل وتسويقها والارشاد الزراعي وحفظ

التربة وتطوير المزارع وانشاء المزارع النموذجية وتحسين وسائل الفلاحة وغير ذلك مما له علاقة برفع المستوى الزراعي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة المشروع .

- ٤ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٥ قانون قناة الغور الشرقية المعدل . هل يوافق المجلس على رفضه ايضا ؟

الجميع موافقون

(وفيا يلي نص القانون بالشكل الذي رفضه فيه المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

لقد وضع هذا القانون لتمديد استيفاء الاقساط المترتبة على ملاكي ومزارعي منطقة مشروع قناة الغور الشرقية لمدة اقصاها عشرين سنة بحيث تخفف من اعباء الملاكين وتساعدتهم على تكريس مجهودهم واموالهم بشكل اكثر فعالية في تنمية الزراعة وتطويرها في تلك المنطقة ولتوفير جميع الضمانات التي تؤمن للموظفين المصنفين الدائمين الذي تتطلبهم اعمال المؤسسة الدائمة الاستقرار النفسي والمادى والمعنوى .

تمكيننا من العمل

قانون مؤقت معدل لقانون قناة الغور الشرقية

رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٥

— — — — —

المادة (١) يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي .

- أ - بحذف عبارة (وفي هاتين الحالتين الخ) الواردة في آخر البند (ج) من الفقرة (٩) منها .
- ب - بحذف عبارة (تجبري تسوية الحقوق الخ) الواردة في آخر البند (د) من الفقرة (٩) منها .
- ج - باضافة ما يلي كبنء جديد تحت رقم (٨) للفقرة (٩) منها - « في جميع حالات التصرف الواردة اعلاه تجبري تسوية الحقوق بين الطرفين بالطريقة التي يقررها مجلس السلطة ويكون قراره قطعياً وغير خاضع لاية طريقة من طرق الطعن » .

المادة (٣) يلغى ما جاء في المادة (٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي - « يكون للسلطة جهازها الخاص من الموظفين المصنفين وغير المصنفين والموظفين بعقود والمستخدمين على ان تسري على الموظفين المصنفين من هؤلاء احكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ ونظام الخدمة المدنية رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٥ ونظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ واية قوانين وانظمة اخرى تحمل عملها .

المادة (٤) تعدل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخر الفقرة (ج) منها - « ويجري تنفيذ هذه القرارات من قبل مأمور الاجراء المختص كما لو كانت قرارات صادرة عن محكمة نظامية مختصة » .

المادة (٥) تعدل المادة (١٠) من القانون الاصيل على الوجه التالي .

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي .

د - تحسم قيمة الوحدة او الوحدات الزراعية المخصصة للتصرف من قيمة اراضيه الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لاحكام الفقرة (ز) من المادة (٩) من هذا القانون واذا زادت قيمة الوحدة او الوحدات الزراعية المخصصة للتصرف عن قيمة اراضي الرأسمالية فعليه كما على كل مزارع خصصت له وحدة زراعية وليس له قيمة رأسمالية ان يدفع للسلطة المبلغ المدين به اما دفعة واحدة او على دفعات لا تزيد على عشرين قسطاً سنوياً على ان لا يقل القسط الواحد عن خمسين ديناراً وذلك حسبما يقرره مجلس السلطة مع فائدة ٤٪ على الرصيد غير المدفوع على ان يبدأ وقت استحقاق تحصيل الاقساط اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس السلطة .

ب - بالغاء ما جاء في الفقرة (٥) منها والاستعاضة عنه بما يلي .

هـ - على السلطة ان تدفع للتصرف المبلغ المتبقي له من قيمة اراضي الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لاحكام الفقرة (ز) من المادة (٩) من هذا القانون كما ان عليها ان تدفع القيمة الرأسمالية لاراضي المتصرف ، الذي لم ينقص له وحدات زراعية اما دفعة واحدة او على دفعات لا تزيد على عشرة اقساط سنوية حسبما يقرره مجلس السلطة مع فائدة (٤٪) على الرصيد غير المدفوع على ان يبدأ وقت استحقاق دفع الاقساط اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس السلطة .

(١) قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ قانون الصحافة والمطبوعات

(٢) قانون مؤقت رقم (٩٠) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون البلديات .

(اللجنة القانونية)

-١-

السيد المقرر

بالنسبة لقانون الصحافة الواقع هذا القانون من ناحية عملية توقف ، ثانياً الاصول ان تعطى حرية أكثر للصحافة .

السيد العظم نائب معان :

هذا قانون بحذف .

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس الكريم على رفضه ؟

الجميع موافقون

(وفيما يلي نص القانون بالصيغة التي رفضه فيها المجلس وكما سيرفع مرفوضاً الى مجلس الاعيان الموقر

(ط)

السيد الرئيس

يتلى القرار رقم - ٤ -

السيد المقرر

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصابها القانوني بتاريخ ١١/٢٠/١٩٦٧ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والقضية والعطوفة والسعادة . - المقرر سلبان القضاء - عبد الباقي جمو ، سليم البخيت ساء بالعكشة زروق البطاينة - محي الدين الحسيني

ونظرت في القوانين التالية الحالة عليها وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم برفضها للاسباب التي سيعلنها المقرر في جلسة المجلس .

هكذا عند الفصل

الاسباب الموجبة

لما كانت الصحافة هي من اهم وسائل الاعلام ، ولما كادت تنظيم اوضاع العاملين فيها ووضع قواعد محددة مهنية ومسلكية لهذه المهنة الحساسة امراً ضرورياً للغاية ، ولما كان قانون المطبوعات الحالي غير واف تماماً بالغرض المطاوب بالنظر لنشئ ظروف جديدة تتعلق بنمو الوعي الشعبي وازدياد ضخامة المسؤولية الوطنية التي يضطلع بها العاملون في الحقل الصحفي ، فان القانون الجديد يحدد المواهلات العلمية والمأهولة الواجب توفرها لاصدار الصحف وممارسة العمل الصحفي ، ويضع القواعد المسلكية والعملية لهذه المهنة ، وينشئ اتحاداً عاماً لاصحاب الصحف والصحفيين ، تنظيماً لشؤونهم وحماية لحقوقهم .

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧

قانون الصحافة والمطبوعات

— — — — —

الباب الاول

الفصل الاول

احكام عامة

المادة ١ — يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٦٧) ويعمل به بعد انتضاء شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يكون للالفاظ والمعارف الواردة في هذا القانون المعاني المحددة لها فيما يلي الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الاعلام
الوزير	وزير الاعلام
المطبوعة	كل وسيلة نشر دونت فيها الكتابات والاشكال بالحروف والصور والرسوم .

المطبوعة الصحفية هي مختلف انواع المطبوعات الدورية والموقوتة ، ولا تعتبر مطبوعة صحفية النشرة الحكومية ، او المدرسية ، او المهنية الاختصاصية لغير مهنة الصحافة ، او التي تصدرها الاندية المرخصة قانوناً لاطلاع اعضائها .

المطبوعة الدورية هي إحدى المطبوعات التالية :

- ١ — النشرة السياسية التي تصدر يومياً بصورة مستمرة وباسم معين وباجزاء متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور (الصحيفة اليومية) .
- ٢ — نشرة وكالة الانباء المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية والرسومية بالاخبار والمقالات والصور والرسوم .

المطبوعات الموقوتة النشرة التي تصدر مرة في الاسبوع او في مدة اطول (الصحف والمجلات الاسبوعية والشهرية والفصلية) وتكون سياسية او غير سياسية .

المهنة اصدار المطبوعات الصحفية ، ويشمل العمل الصحفي صاحب الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية ومحررها المسؤول ومدير ادارتها وكل من يعمل في تحريرها وتصحيح مادتها ، ويمدها بالاخبار والترجمات والتحقيقات وسائر المواد الصحفية بما فيها الصور والرسوم ، كما يشمل العمل الصحفي ايضاً المراسلين الاردنيين لوكالات الانباء والصحف الخارجية .

(الصحفي) كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق وفقاً للشروط المبينة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من هذا القانون .

(المطبعة) كل جهاز أعد لانتاج المطبوعات على مختلف انواعها واشكالها . ولا يقع ضمن هذا التعريف اجهزة التصوير الشمسي ، والآلات الكاتبة العادية وآلات النسخ (الدبليكيتر) ، واجهزة سحب النسخ عن الوثائق .

(المكتبة) كل مؤسسة تتولى بيع المطبوعات والمؤلفات في مكان معين .

(دار النشر) كل مؤسسة تتولى اعداد المطبوعات واخراجها والانتاج بها .

(دار التوزيع) كل مؤسسة تتولى توزيع المطبوعات وبيعها بواسطة المكتبات والباعة .

المادة ٣ — الصحافة والمطبعة والمكتبة ودار النشر ودار التوزيع حرة ، ولا تقيد هذه الحرية الا في نطاق القوانين العامة واحكام هذا القانون .

الفصل الثاني

الشروط الواجب توافرها في الصحفي والمحرر المسؤول

المادة ٤ — يجب ان يتوافر في الصحفي المعترف في الفقرة (و) من المادة الثانية من هذا القانون الشروط التالية : —
أ — ان يكون اردنياً قد اكمل الحادية والعشرين من عمره ، وان يكون مقيماً في المملكة .

هكذا احسن الاصل

ب- ان يكون حائزاً شهادة الدراسة الثانوية الاردنية الكاملة او ما يعادلها وان يكون قد مارس ممارسة فعلية مستمرة العمل الصحفي مدة خمس سنوات ، او ان يكون حائزاً على شهادة جامعية .

ج- ان يكون غير محكوم عليه باحدى الجرائم الشائنة .

د- ان يمارس المهنة الصحفية ممارسة فعلية دون اية مهنة او وظيفة عامة او خاصة غير مهنة الصحافة .

المادة ٥ - يجب ان تتوافر في المحرر المسؤول الشروط التالية :

أ- ان يكون صحفياً تتوافر فيه جميع الشروط الواجب توافرها في الصحفي وفقاً للمادة السابقة وان يمارس عمله فعلاً في المطبوعة التي يعمل فيها .

ب- ان يكون مقبلاً إقامة فعلية في محل صدور المطبوعة ، واذا غاب عنه مدة ثلاثة اشهر متتالية توجب على صاحب المطبوعة او مثله تسمية محرر مسؤول محل محله . واذا كان التغيب قد وقع من جراء توافر المحرر المسؤول بسبب ملاحقة قضائية ناشئة عن ممارسة المهنة في مطبوعة ، او قففت المطبوعة بقرار من الوزير بعد مرور شهر على توافره حتى تسمية المحرر المسؤول الجديد .

ج- ان لا يكون من الاشخاص المتعنين بالحصانة البرلمانية .

د- ان لا يكون محرراً مسؤولاً لأكثر من مطبوعة واحدة .

هـ- ان يبرز شهادة تثبت انه يتقن لغة المطبوعة التي عين لها محرراً مسؤولاً ، واذا كانت المطبوعة تصدر بعلّة لغات توجب على المحرر المسؤول ان يتقن اللغة الاساسية للمطبوعة وان يلم المأمناً كافياً بسلطانها .

المادة ٦ - يحق لصاحب المطبوعة ان يكون محرراً مسؤولاً لها او لسواها اذا كان صحفياً توافرت فيه الشروط المترتبة على المحرر المسؤول ، كما يحق لغير الصحفي ان يكون محرراً مسؤولاً لمطبوعة غير سياسية تدخل مواضيعها في اختصاصه شرط ان يتقيد بالشروط الخاصة المحددة لحالته في النظام الداخلي لنقابة الصحافة الاردنية .

المادة ٧ - لا تطبق شروط الكفاءة العلمية المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الرابعة من هذا القانون على من يمارس العمل الصحفي او عمل التحرير الصحفي في جهاز اعلامي رسمي او اهلي ممارسة فعلية منذ أكثر من خمس سنوات متتالية قبل صدور هذا القانون ، وتثبت هذه الممارسة ببراز الوثائق التالية :-

أ- شهادة من الوزارة تثبت حصوله على البطاقة الصحفية الرسمية متجددة سنوياً منذ خمس سنوات .

ب- شهادة من المؤسسة او المؤسسات الصحفية او الاعلامية التي عمل فيها تثبت استمراره في العمل الصحفي لمدة خمس سنوات .

المادة ٨ - كل صحفي لا يحمل الكفاءة العلمية المنصوص عنها في الفقرة (ب) من المادة الرابعة من هذا القانون وكان ذا حق مكتسب بالصفة الصحفية كما نصت على ذلك المادة السابعة من هذا القانون ، يفقد هذا الحق بتنازله عنه اختيارياً او بمرور سنتين كاملتين على انقطاعه عن الصحافة الى مهنة أخرى باستثناء عمل التحرير الصحفي في جهاز اعلامي رسمي او اهلي ولا يجوز إعادة اسمه الى جدول الصحفيين ما لم تتوافر فيه الشروط الجديدة المترتبة على الصحفيين في هذا القانون .

المفصل الثالث

شروط الترخيص باصدار المطبوعة الصحفية والحالات التي تلغى فيها الرخصة

المادة ٩ - يحظر اطلاقاً اصدار أية مطبوعة صحفية قبل الحصول مسبقاً على رخصة من الوزارة .

المادة ١٠ - يشترط في طالب الترخيص ان يكون أردنياً مقيماً في المملكة أو متخذاً لنفسه مكاناً للإقامة فيها . غير موظف لدى دولة أجنبية ، وغير محكوم عليه بجناية او بجنحة شائنة .

المادة ١١ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة ، لا تمنح رخصة بمطبوعة صحفية الا :-

أ- للصحفي المعروف بموجب هذا القانون .

ب- للحائز على شهادة جامعية .

ج- للشركة الصحفية التي اسست لغايات اصدار المطبوعات الصحفية وسجلت لدى سجل الشركات على انها كذلك .

د- لوكالات الانباء الاجنبية شريطة المعاملة بالمثل وان يكون ممثلها ومديرها المفوض في المملكة صحفياً بموجب هذا القانون .

المادة ١٢ - تمنح الرخصة باصدار مطبوعة مهنية لغير مهنة الصحافة او مدرسية او التي يصدرها ناد مرخص قانوناً لاطلاع أعضائه اذا توافرت في طالبها الشروط المنصوص عنها في المادة ١٠ من هذا القانون .

المادة ١٣ - لا يجوز انتقال ملكية مطبوعة صحفية من مالك الى آخر الا اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عنها في المادتين ١٠ و ١١ ولا يستثنى من ذلك الا الوارث .

المادة ١٤ - يتنبد منح الرخصة بالشروط التالية :-

أ- بالنسبة للمطبوعة الدورية (الصحيفة اليومية) يجب ان لا يقل رأس مالها عن خمسة عشر ألف دينار أردني اما نقداً او آلات طباعة او كليهما بموجب شهادات يقتنع بها الوزير . واذا كانت المطبوعة الدورية (وكالة أنباء محلية) فيجب أن لا يقل رأس مالها المسجل عن خمسة عشر ألف دينار أردني بموجب شهادة من سجل الشركات مع الوثائق المثبتة امتلاكها لجميع الاجهزة الفنية اللازمة لاصدار نشراتها اليومية .

ب- بالنسبة للمطبوعة الموقوتة يجب ان لا يقل رأس مالها عن خمسة آلاف دينار أردني اما نقداً او آلات طباعة او كليهما بموجب شهادات يقتنع بها الوزير .

المادة ١٥ - يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية محرر مسؤول يتقن مسؤولاً الى ان يبلغ الوزارة خطياً تخليسه عن مسؤولياته ، وعلى الوزارة عندئذ ان تبلغ الامر صاحب المطبوعة الذي عليه ان يبادر الى تعيين محرر مسؤول جديد في غضون اسبوع من تاريخ تبليغه ذلك ، فاذا انقضى الاسبوع دون تعيين محرر مسؤول جديد توقفت المطبوعة عن الصدور بأمر من الوزير الى ان يتم تعيين المحرر المسؤول .

تمت من الفصل

المادة ١٦ - على كل من يرغب في اصدار مطبوعة صحفية ان يتقدم الى الوزارة بتصريح موقع منه يحتوي على البيانات التالية:

- أ - اسم طالب الرخصة وجنسيته ومكان ولادته وسنه.
- ب - محل اقامته وعنوانه.
- ج - اسم المطبوعة.
- د - صفتها : سياسية او ادبية علمية الخ ..
- هـ - مواعيد نشرها : دورية او موقوتة.
- و - مكان صدورها وتحريرها وطبعها.
- ز - اللغة او اللغات التي تصدر بها.
- ح - اسم المحرر المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه وشهادته العلمية ومحل اقامته وعنوانه وتصريح منه بقبول المسؤولية.

ط - اسم المطبعة التي تطبع المطبوعة وعنوانها ومديرها المسؤول وعنوانه.

ي - ويرفق بالتصريح :

- ١ - صورة مصدقة عن شهادات المحرر المسؤول وشهادات تثبت له حسن السيرة والسلوك.
- ٢ - الوثائق التي تثبت مقدار رأسمالها المنصوص عليه في المادة (١٤) من هذا القانون.

المادة ١٧ - بالإضافة الى المستندات المطلوبة بموجب المادة السابقة يجب ان يتضمن التصريح المذكور بيانا بكيفية تملك المطبوعة.

المادة ١٨ - عندما تكون المطبوعة ملكا لشركة صحفية تطبق الاحكام التالية :

يجب ان يوقع التصريح المطلوب مدير المؤسسة الصحفية المفوض او ممثلها او مديرها المفوض في المملكة اذا كانت المؤسسة وكالة انباء اجنبية ، ويجب ان يتضمن هذا التصريح ايضا اسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم وسجل اقامة كل منهم وعنوانه ، ويربط بالتصريح نسخة عن نظام المؤسسة وصورة مصدقة عن شهادة تسجيل الشركة في المملكة .

المادة ١٩ - اذا تحقق الوزير ان طلب الترخيص مستوف جميع الشروط القانونية ، فعليه في خلال شهرين من تاريخ تقديم طلب الرخصة ، ولا يكون القرار خاضعا لاية طريقة من طرق الطعن امام القضاء .

المادة ٢٠ - كل مطبوعة صحفية تصدر قبل الحصول على الرخصة وتقديم التصريح تعطى حالا بقرار من الوزير وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٠) من هذا القانون ويحرم الرخصة لمدة سنة كما يحرم محررها المسؤول بحمل مسؤولية اية مطبوعة اخرى خلال هذه المدة .

المادة ٢١ - يخضع ضم مطبوعتين صحفيتين او اكثر للشروط التي يقتضيها اصدار مطبوعة صحفية جديدة:

المادة ٢٢ - يجب على صاحب المطبوعة ان يقدم بيانا بكل تبديل او تعديل في مضمون التصريح خلال شهر من وقوعه، وكل مطبوعة يتم اصدارها بدون التيام بهذا الموجب تنذر رسميا وتمنح مهلة اسبوعين لتنفيذ الموجب واذا لم تنفذه عطلت بقرار من الوزير الى ان تقدم البيان المطلوب .

واذا كان التدبير يتعلق بالمحرر المسؤول ، فيجب ان يوقع البيان صاحب المطبوعة وبرفته بتصريح يتضمن قبول المحرر المسؤول الجديد للمسؤولية ..

المادة ٢٣ - على صاحب المطبوعة الصحفية ان يمسك لها حسابات منظمة حسب الاصول التجارية وان يعتمد مدققا قانونيا لضبط الميزانية السنوية للمطبوعة ويحق للوزير او من ينوبه في اي وقت ان يطلع على جميع البيانات والحسابات والميزانية المدققة ، على ان لا يفاد منها لغرض اغراض الوزارة .

المادة ٢٤ - يلغى الوزير رخصة المطبوعة الصحفية في احدى الحالات التالية :

أ - اذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال ستة أشهر كاملة والمطبوعة الموقوتة خلال ثلاثة اشهر كاملة من تاريخ منح الرخصة بها .

ب - اذا توقفت المطبوعة الدورية عن الصدور لمدة شهر واحد ولم تعد الى الصدور بعد انقضاء الشهر بصورة منتظمة ، او اذا توقفت المطبوعة الموقوتة عن الصدور اربعة اعداد متتالية ولم تعد الى الصدور بعد انقضاء المدة المذكورة بصورة منتظمة .

ج - عدم مراعاة أى شرط من شروط ترخيصها .

د - اذا تنازل صاحبها عنها للغير بكاملها او بجزء منها خلافا لأحكام المادة (٢٨) من هذا القانون .

لا يعطى صاحب المطبوعة الملقاة رخصته بموجب هذه المادة رخصة جديدة قبل انقضاء ستة اشهر كاملة على الغاء الرخصة .

المادة ٢٥ - اذا تبين لمجلس الوزراء ان المطبوعة الصحفية تنهج نهجا يهدد الكيان الوطني او يعرض سلامة الدولة للخطر او يعتبر ماسا بالاسس الدستورية للمملكة أو يسيء الى الشعور القومي او الاخلاق العامة ، فللمجلس ان يقرر الغاء الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية ، او تعطيل المطبوعة لمدة اقصاها شهر واحد، ولا يكون قراره خاضعا لاية طريقة من طرق الطعن امام القضاء .

كل صاحب مطبوعة صحفية الفيت رخصتها بموجب هذه المادة لا ينظر في طلب منح رخصة جديدة قبل انقضاء ستة اشهر كاملة على الغاء الرخصة .

مكتبة الوطن

الفصل الرابع

الشروط المترتبة على المطبوعة الصحفية عند صدورها وبعده

المادة ٢٦ - على صاحب المطبوعة الصحفية التتيد بالشروط التالية :

أ - ان لا يتل عدد المحررين الصحفيين في المطبوعة الدورية عن أربعة محررين ، وفي المطبوعة الموقوتة السياسية عن محررين اثنين .

ب - ان يتعاقد صاحب الصحيفة اليومية مع وكالتي أنباء عالميتين على الأقل .

ج - ان لا يقل عدد صفحات الصحيفة اليومية التي تصدر باللغة العربية عن ثماني صفحات .

د - كل عدد من المطبوعة يجب ان يحمل في رأس احدى صفحاته اسم صاحبها ومحررها المسؤول ، ومكان وتاريخ صدورها ، وبذلك الاشتراك فيها ، وثمن النسخة الواحدة منها ، واسم المطبعة التي تطبع فيها .

هـ - يضع الوزير القواعد العامة لاسعار الصحف وتعرفة الاعلان فيها درءا للمزاحمة غير المشروعة

المادة ٢٧ - على محرر المطبوعة الصحفية المسؤول ان يرسل من كل عدد حال صدوره نسختين الى الوزارة .

المادة ٢٨ - على صاحب الصحيفة اليومية او الموقوتة ان يقدم للوزير بيانا سنويا مفصلا عن وارداتها ونفقاتها ، فاذا ثبت انها تتلقى اية معونة او تبرع من جهة اجنبية او اردنية لترويج سياسة ضارة بمصلحة البلاد يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في هذا القانون. واذا رفض صاحب الصحيفة تقديم البيان السنوي الفصل فللوزير ان يامر بوقف الصحيفة عن الصدور الى ان يقدم البيان .

الفصل الخامس

اسم المطبوعة وانتقال ملكيتها

المادة ٢٩ - لا يحق لصاحب مطبوعة صحفية ان يستعمل اسما لمطبوعة ينشرها سواء ولا ان يتخذ هذا الاسم مع تبديل او ترجمة يؤدي الى الالتباس .

اما اذا توقفت مطبوعة عن الصدور ومضى على توقفها مدة ثلاث سنوات او اعطيت لها رخصة بالصدور ولم تصدر اصلا والفت الرخصة بسبب ذلك تجاز لصاحب المطبوعة الجديدة ان يستعمل اسمها .

المادة ٣٠ - على كل صاحب مطبوعة صحفية يرغب في التنازل عنها للتغير بكاملها او بجزء منها ان يقدم الى الوزير اشعار بذلك قبل شهرين من تاريخ التنازل

يجب ان تتوفر في التنازل له الشروط التي يتطلبها هذا القانون في طالب الترخيص بمطبوعة صحفية. وعليه ان يتقدم الى الوزير بطلب قبل شهرين من تاريخ التنازل له . وتسري على هذا الطلب احكام المادة ١٩ من هذا القانون .

المادة ٣١ - اذا توفي صاحب المطبوعة فعلى ورثته ان يتقدموا الى الوزير اشعارا بذلك خلال شهرين من تاريخ الوفاة وان يذكروا في هذا الاشعار انهم سيواصلون اصدار المطبوعة . وعليهم عندئذ ان يتبدلوا باحكام المادتين (٦٢) و(٦٤) من هذا القانون ، واذا تابعوا اصدار المطبوعة دون ان يتبدلوا بهذه الاحكام تصادر اعدادها فوراً ويتوقف مفعول الرخصة الى ان يقوموا بالتقضى القانوني في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة .

الفصل السادس

المطبوعات الاجنبية

المادة ٣٢ - يمنع بقرار من الوزير دخول أية مطبوعة اجنبية الى المملكة وتصادر نسخها اذا تبين أن المطبوعة تمكر الامن او تمس الشعور القومي أو تتنافى والآداب العامة . ويحظر اعادة طبع أو نشر أو توزيع المطبوعة التي يكون منع دخولها او صودرت اعدادها كما يحظر نشر الخلاصات عما جاء فيها اذا كان من شأنها ان تؤدي الى المخاذير التي من أجلها منعت المطبوعة . كما يحظر على أية صحيفة تصدر او تطبع خارج المملكة ان تنقل صدورها اليها بطبعة مستقلة او بطبعة ملحقة او بأي شكل آخر ما لم تحصل على رخصة للصدور في المملكة وفقا لاحكام هذا القانون .

الفصل السابع

في الرد والتصحيح

المادة ٣٣ - اذا نشرت مطبوعة صحفية مقالات أو انباء كاذبة او مغلوطة تتعلق بمصلحة عامة فللوزير او من ينوبه ان يطلب الى المحرر المسؤول نشر تصحيح او تكذيب يرسله اليه ، وعلى المحرر المسؤول ان ينشر التصحيح او التكذيب مجانا في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال او الخبر المردود عليه وبلا حروف ذاتها ، واذا رفضت المطبوعة نشر التصحيح تطبق بحق المسؤولين فيها العقوبة المنصوص عنها في المادة (٧٠) من هذا القانون .

يترتب هذا المقتضى أيضا على كل مطبوعة اجنبية توزع في المملكة ، فاذا لم تقم بما يترتب عليها بموجب هذه المادة منعت من الدخول الى الاراضي الاردنية بقرار من الوزير .

المادة ٣٤ - كل خبر او مقال تنشره احدى المطبوعات الصحفية وترد فيه اشارة الى شخص معين او يتصد به واو تلميحا شخص معين يعطى هذا الشخص حق الرد على الصورة المبينة في المادة السابقة .

هذه احكام الفصل

وحق الرد هو حق مطلق ويجوز أيضا ممارسته من قبل واضعي الآثار الأدبية والفنية والعلمية عند انتفاء آثارهم .

وإذا تجاوز الرد قياس المقال أو الخبر الذي كان سببا له بحق للمطبوعة أن تتوقف عن نشره إلى أن يدفع لها صاحبه اجرة النشر عن العبارات الزائدة . وإذا توفي صاحب حق الرد انتقل الحق إلى ورثته على أن يمارسه مجموعهم أو أحدهم مرة واحدة ، وللورثة أيضا حق الرد على كل مقال خبر ينشر بشن مؤرثهم بعد وفاته .

المادة ٣٥ - يحق للمطبوعة الصحفية أن ترفض نشر الرد والتصحيح أو التكذيب في الأحوال التالية :

- أ (إذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت المقال أو الخبر بصورة لائقة .
- ب (إذا كان الرد أو التصحيح أو التكذيب موقعا بامضاء مستعار أو غير واضح ، وإذا كان مكتوبا بلغة غير اللغة التي استعملت في المقال أو الخبر المعترض عليه .
- ج (إذا كان مخالفا للقانون أو تضمن عبارات يعرض نشرها للمسؤولية أو عبارات منافية للأداب أو مهينة للمطبوعة أو للأشخاص .
- د (إذا ورد بعد انتضاء ثلاثة أشهر من نشر المقال أو الخبر المعترض عليه .

المادة ٣٦ - إذا امتنعت المطبوعة الصحفية عن نشر الرد متذرعة بالأسباب الواردة في المادة السابقة فلصاحب الرد أن يطلب من الوزير أن يتخذ قرارا بوجوب نشره ويبلغ الطلب إلى الخصم الذي له أن يبدي ملاحظاته خطيا خلال ثلاثة أيام يصدر الوزير قراره خلال أسبوع ويكون قراره قطعيا . فإذا حكم الوزير بوجوب النشر ينشر الرد أو القرار في أول عدد يصدر .

المادة ٣٧ - إذا امتنعت المطبوعة الصحفية عن انقاذ قرار الوزير يعتبر المحرر المسؤول أنه ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٠) من هذا القانون .

الباب الثاني

في جرائم المطبوعات

الفصل الأول : في ما يحظر نشره

المادة ٣٨ - يحظر على كل مطبوعة أن تنشر :

- أ (الأخبار المتعلقة بالملك والأسرة المالكة إلا إذا أجاز نشرها .
- ب (وقائع الجلسات السرية التي يعقدها مجلس الأمة .
- ج (التقارير والكتب والرسائل والمقالات والتصاوير والانباء المنافية للأداب العامة .
- د (المجلات المشتعلة على تحقير إحدى الديانات والمذاهب المعروفة في البلاد .

هـ - أية معلومات عن عدد القوات المسلحة الأردنية واسلحتها وعتادها وأماكنها وتحركاتها إلا إذا أجاز نشرها رسميا أو أي خبر آخر يحدث تشويشا أو بلبلة في الرأي العام فيما يتعلق بالقوات المسلحة أو أجهزة الأمن والخبرات .

و - الرسائل والاوراق والملفات والمعلومات والخبرات الحكومية الموسومة بطابع (السرية)

المادة ٣٩ - يحظر الاعلان عن فتح اكتتابات للتصويص عما يقضي به من غرامات ورسوم وتضمنات على المحكوم عليهم بجناية أو جنحة .

المادة ٤٠ - لا يجوز للمطبوعة غير السياسية تحت طائلة العقوبة أن تنشر إباحا أو اخبارا أو رسوما أو تعليقات ذات صبغة سياسية . من الأبحاث ذات الصبغة السياسية الممنوع نشرها جميع الرسوم والاخبار والتعليقات المتعلقة بالأشخاص الرسميين وكل رسم أو مديح أو هجو بالأشخاص العاديين يرمي إلى دعاية سياسية أو انتخابية لهؤلاء الأشخاص أو ضدهم .

الفصل الثاني

في الاخبار الكاذبة والقدح والدم

المادة ٤١ - يحظر تحت طائلة العقوبة على المطبوعة الصحفية أن تنشر اخبارا كاذبة وتشدد معاقبة المسؤولين فيها إذا كان من شأن هذه الاخبار تمكين الأمن العام .

إذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالأفراد وليس من شأنه تمكين الأمن العام تتوقف الملاحقة على شكوى المضرر: وتشدد عقوبة المسؤولين في المطبوعة بأن يضاف إليها نصف العقوبة المقررة إذا وجهت المطبوعة اتهامات مشينة أو أطلقت نعتا تحقيرية تطعن بالأخلاق أو الكرامة أو السمعة .

الفصل الثالث

في التحريض على ارتكاب الجرائم

المادة ٤٢ - كل من حرض في مطبوعة على ارتكاب جرم يعتبر كرتكب الجرم نفسه إذا نتج عن التحريض تنفيذ أو محاولة ، أما إذا بقي التحريض بدون تنفيذ أو محاولة فيعاقب مرتكبه والمسؤولون المعنيون في هذا القولون بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٠) منه وتشدد العقوبة بأن يضاف إليها نصف العقوبة المقررة إذا كان التحريض موجها ضد سلامة الدولة أو وحدتها أو سيادتها .

تمت كتابته في الأصل

الفصل الرابع في التهديد

المادة ٤٣ - كل من هدد شخصاً عادياً أو معنوياً بواسطة مطبوعة أو إعلان أو أية صورة من الصور بفضح امر أو افشائه أو الاخبار عنه وكان من شأن هذا الامر ان ينال من كرامة ذلك الشخص أو شرفه أو من كرامة اقاربه أو شرفهم لكي يجلب منفعة غير مشروعة له أو لغيره وكل من حاول ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٠) من هذا القانون .

الفصل الخامس

في المسؤولين عن جرائم المطبوعات

المادة ٤٤ - يلاحق في جرائم المطبوعات الصحفية المحرر المسؤول وكاتب المتال كفاعلين أصليين ، اما صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤولاً مدنياً بالتضامن معها عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا ترتب عليه مسؤولية جزائية الا اذا ثبت تدخله الفعلي في الجريمة المرتكبة .

المادة ٤٥ - ان مسؤولية الجرائم المقررة بواسطة المطبوعة غير المبينة في المادة السابقة تقع على المؤلف كفاعل أصلي وعلى الناشر كتدخل ، واذا لم يعرف الكاتب أو الناشر تقع المسؤولية على الطابع .
ان أصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر مسؤولون على وجه التضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميه في قضايا المطبوعات .

الفصل السادس

اصول المحاكمات

المادة ٤٦ - تخضع الدعاوى المتعلقة بالجرائم المرتكبة خلافاً لهذا القانون لأحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ أو أي تشريع آخر يعدله أو يحل محله مع مراعاة الاحكام التالية :-
أ - يصدر المدعي العام قراره في الشكاوى المقدمة اليه خلال عشرة ايام من تاريخ تقديمها .
ب - اذا قرر المدعي العام لزوم المحاكمة احال القضية فوراً الى المحكمة المختصة .
اما اذا صدر القرار بمنع المحاكمة فعليه رفع الاوراق الى النائب العام دون تأخير .

المادة ٤٧ - يصدر النائب العام قراره بتصديق أو فسخ قرار المدعي العام خلال خمسة ايام من ورود الاوراق الى التلم ، وفي حالة فسخ القرار توجب إعادة ملف الدعوى الى المدعي العام لتقديمها الى المحكمة المختصة دون تأخير .

المادة ٤٨ - على الرغم مما ورد في المادة (٧) من القانون المعدل لقانون محاكم الصلح المؤقت رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٦ ، تختص محكمة البداية بالنظر في جميع القضايا المتعلقة بجرائم الصحافة والمطبوعات المنصوص عليها في هذا القانون . وعليها ان تفصل بها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ايداع القضية اليها .

المادة ٤٩ - يستأنف الحكم الصادر من محكمة البداية الى محكمة الاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ تنهيه اذا كان وجاهياً ، أو تبليغه ان كان غيبياً ، وعليها تصديق القرار المستأنف أو فسخه جلالاً عشرة ايام من ورود القضية .

الفصل السابع

في نشر الاحكام

المادة ٥٠ - للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تقرر في الحكم ذاته نشره مجاناً وبكامله او نشر خلاصه عنه في العدد الاول الذي يصدر بعد تبليغ الحكم وفي المكان ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الدعوى وبالحرف ذاتها ولها ايضاً ان تنضي في الوقت نفسه بنشر الحكم في صحيفة اخرى على نذرة المحكوم عليه وبأجر الاعلانات العادية .

اذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٠) من هذا القانون .

الباب الثالث

في المطابع

المادة ٥١ - لا يجوز لأحد ان يملك او يدير مطبعة دون ان يحصل على رخصة بذلك من الوزير .

المادة ٥٢ - يجب ان يكون للمطبعة مدير مسؤول ، ويشترط ان يكون اردنيا اتم الحادية والعشرين من عمره وغير محكوم بعقوبة شائنة .

المادة ٥٣ - يتضمن طلب الرخصة :-

- أ - اسم صاحب المطبعة ومحل اقامته وجنسيته .
- ب - اسم المدير المسؤول ومحل اقامته وجنسيته .
- ج - اسم المطبعة ومحلها ونوع الآلات المستعملة فيها .

المادة ٥٤ - كل تبديل في مضمون الرخصة يجب ان يصرح به بحضرة سبعة ايام من وقوعه ، واذا توفي صاحب المطبعة توجب على ورثته ان يقدموا الى الوزارة خلال شهرين من تاريخ الوفاة بياناً بالواقع ، واذا رغب في ان يماروا على العمل وجب ان يصرحوا بذلك في البيان ، وكل بيان كاذب أو ناقص يعاقب عليه بالعقوبة المبينة في المادة (٧٠) من هذا القانون .

المادة ٥٥ - يجوز ان يكون صاحب المطبعة مديراً مسؤولاً لها وفي هذه الحالة عليه ان يصرح بذلك في البيان الذي يقدمه .

المادة ٥٦ - اذا تغير صاحب المطبعة وجب على صاحبها الجديد ان يحصل على ترخيص وفق احكام هذا القانون ، على ان صاحبها السابق ومديرها يظلان مسؤولين عن المخالفات التي ترتكب حتى يتبدلوا الى الرخصة الجديدة .

هكذا احسن الأصل

المادة ٥٧- يجب على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول أن يرفع إلى الوزارة نماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة وأن يقوم بذلك كلما وقع تبديل فيها .

المادة ٥٨- يتخذ صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول سجلاً يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعها وأسماء أصحابها ، وعدد النسخ المطبوعة عنها ، ويبرزه للسلطات المختصة عند كل طلب .

المادة ٥٩- على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول أن يودع الوزارة نسختين عن كل مطبوعة غير المطبوعات الصحفية بعد إتمام طباعتها . يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة باليتوغرافيا والتبوغرافيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر والوشم وعلى المؤلفات الموسيقية .

المادة ٦٠- يحظر على المطبعة أن تطبع مطبوعة ممنوعة أو مطبوعة صحفية غير مرخص بها أو حظر نشرها .

المادة ٦١- يثبت في كل مطبوعة اسم المؤلف والمطبعة والناشر وعنوانه وتاريخ الطبع . ويعاقب من يخالف ذلك غرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً أو بالسجن مدة أسبوع أو بكليهما العتوبتين .

الباب الرابع

في دور النشر والمكتبات وبيع المطبوعات

المادة ٦٢- على كل من يرغب في إنشاء دار للنشر أو مكتبة أو دار للتوزيع أن يتقدم إلى الوزارة بطلب موقع منسده يحتوي على البيانات التالية :-

أ - اسم طالب الترخيص وجنسيته ومكان ولادته وسنه .

ب - محل إقامته وعنوانه .

ج - اسم الدار أو المكتبة ومكانها .

د - اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ومحل إقامته وعنوانه .

هـ - اسم المطبعة التي تطبع فيها مطبوعات الدار واسم صاحبها .

و - اسم المدير المسؤول لهذه المطبعة وعنوانه .

إذا كانت دار النشر أو المكتبة أو دار التوزيع شركة عادية فيجب أن يوقع الطلب مديرها المفوض ، وإذا كانت شركة مساهمة فيجب أن يوقعه أيضاً رئيس مجلس إدارتها . ويجب في هذه الحالة أن يتضمن الطلب أسماء أعضاء مجلس الإدارة وجنسياتهم ومحل إقامتهم ورموزهم ورأس المال تلك الشركة . وترتبط بالطلب نسخة من نظام الشركة ، وشهادة من وزارة الاقتصاد بأنها مسجلة في سجل الشركات .

لادة ٦٣- يمنح الوزير الرخصة المطلوبة إذا كان الطلب مستوفياً بجميع البيانات المذكورة في المادة السابقة .

المادة ٦٤- يجب أن يكون المدير المسؤول لدار النشر أو المكتبة أو دار التوزيع حائزاً للشروط المبينة في المادة (١٠) من هذا القانون ويشترط فيه أيضاً أن يكون حائزاً شهادة الدراسة الثانوية الأردنية أو ما يعادلها . ولا يحق للشخص الواحد أن يكون مديراً مسؤولاً لأكثر من دار نشر أو مكتبة أو دار توزيع واحدة .

المادة ٦٥- على كل من يطبع في المملكة كتاباً أو رسالة أن يقدم من مطبوعته نسختين إلى وزارة الإعلام ، وللوزير أن يصادر المطبوعة إذا رأى أن نشرها مضر بالمصلحة العامة ويكون قراره قطعياً .

المادة ٦٦- على كل مكتبة أو بائع كتب أن يعرض نسخة من كل مطبوعة يستوردها من خارج المملكة على وزارة الإعلام لأجازتها قبل البيع أو التوزيع ، وللوزير أن يصادر المطبوعة إذا رأى أن نشرها مضر بالمصلحة العامة ويكون قراره قطعياً .

المادة ٦٧- كل من أراد أن يبيع صحفاً أو كتباً أو مجلات أو صوراً أو رسوماً أو سواها من المطبوعات ، عليه أن يحصل على رخصة بذلك من الوزارة .

المادة ٦٨- يحظر على الموزعين والباعة المتجولين تحت طائلة العقوبة المنصوص عنها في هذا القانون أن ينادوا على المطبوعة بخبر غير وارد في المطبوعة أو بما يتنافى مع الاخلاق والآداب العامة أو يحس الشعور الوطني أو الديني .

احكام عامة

المادة ٦٩- مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧٠- مع مراعاة ما ورد في قانون العقوبات ، كل من يرتكب مخالفة الاحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بموجب يعاقب بالسجن لمدة تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بكليهما العقوبتين .

المادة ٧١- بعد نفاذ هذا القانون تعتبر لاجية جميع الرخص الممنوعة باصدار مطبوعات صحفية ، وعلى الراغبين اصدار اية مطبوعة صحفية التقدم بطلب الترخيص حسب احكام هذا القانون .

المادة ٧٢- يلغى قانون المطبوعات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥ وكل تشريع اردني او فلسطيني مغاير لاحكام هذا القانون .

المادة ٧٣- رئيس الوزراء ووزير الاعلام والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

تمت

- ٢ -

السيد المقرر :

اما القانون المعدل لقانون البلديات بالنسبة للغرامة التعديل الذي جاء جعلها قاسية فرفضناه واعدناها كما كانت في القانون الاصيل .

القانون الجديد اعطى سلطة للمجلس البلدي ان يضع الغرامات التي يريد .

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم ٩٠ لسنة ٦٦ المعدل لقانون البلديات ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون بالشكل الذي رفض فيه وكما سيرفع الى مجلس الاعيان مرفوضا)

الاسباب الموجبة

تبين بالاختبار ان العقوبة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ لا تعتبر رادعة بالنسبة لبعض الخالفات المرتكبة خلافا للانظمة التي تصدر بمقتضى تلك المادة وعليه :

فقد اقتضت المصلحة العامة وضع هذا القانون المعدل لتمكين المجالس البلدية من فرض العقوبات الرادعة على المخالفات في الانظمة التي تصدرها بمقتضى المادة المشار اليها .

قانون مؤقت رقم (٩٠) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون البلديات

بموجبه

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٤١) من القانون الاصيل بشطب عبارة (لفرض غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير على من يخالفها) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : -

« يفرض بموجبها على من يخالفها عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا او غرامة لا تقل عن عشرين دينارا ولا تتجاوز خمسين دينارا او بكليتي العقوبتين » .

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	الاجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب
تعديل المادة (٤١) من القانون الاصيل بشطب عبارة (لفرض غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير على من يخالفها) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : -	النظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٩٦٧/١/٢٠ في (٤) المسوخ في البند (٣)
بحسب المجلس البلدي ان يضع قرار من مجلس الوزراء وزماتة تلك أنظمة التكمية من القيام بأية وظيفة من الوظائف أو عارضة أو صلاحية من الصلاحيات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة وأن يفرض تلك الأنظمة تعصمها لقرص غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير على من يخالفها وتعممها أخرى أن يعين الاعمال التي يجب على المكلف القيام بها وأن يقوم بهه الاعمال على تقة ذلك المكلف بعد اقراره بتجرب اجازها خلاصة يعينها .	

لجنة العدل

(ي)
السيد الرئيس :

يتلى القرار رقم - ٥ -

السيد المقرر :

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٩ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والعطوفة السادة - المقرر سليمان القضاة - عيسا الباقى جمو - سليم البخيت - ساي العكشة رزق البطاينة .

ونظرت بثمانون محكمة امن الدولة المعدل رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٦ المحال عليها وبعد دراسته قررت -

توصية المجلس الكريم برفضه لان اللجنة تجد ضرورة النظر في هذه القضايا امام المحاكم النظامية ولان ذلك يحقق العدالة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض هذا القانون ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون بالشكل الذي رفضه فيه المجلس ، كما سيرفع مرفوضا الى مجلس الاعيان الموقر) .

اللجنة القانونية

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محكمة امن الدولة

اجراء اللجنة القانونية لمجلس النواب انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٩٦٧/١١/٢٩ في الترخيص (٥)	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
	تعدل المادة (٣) من القانون الاصلى باثناة ما جاء في الفقرة (و) - الفصاة اليها يقتضى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٦ حسبما عدلت بالقانونين رقم (٢٤) (٤٦) لسنة ١٩٦٣ والاصحاضه عنه بالي : و - الجرائم الواقعة بخلاف الاحكام قانون الاسلحة النارية والناحر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ وقانون القروقات رقم (١٢) لسنة ١٩٥٣ وكافة المصلاحت التي طرأت عليها .	و - الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٦) من قانون القروقات كما عدل بالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٣ وما عدل اليها من التاني العام من جرائم حازة ملحق بالارود يقتضى المادة (١٢) من القانون كاتبه .

هكذا عين الاصل

الاسباب الموجبة

بالنظر للتعديلات التي ادخلت على قانون الاسلحة النارية والدخائر وقانون المفرقات في الاونة الاخيرة حرصا على الطمأنينة العامة واستتباب الامن والنظام اقتضت المصلحة العامة وضع هذا التعديل بحيث تصبح كافة الجرائم الواقعة خلافا للقانونين المشار اليهما من اختصاص محكمة امن الدولة .

قانون مؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٦٦ ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (و) - المضافة اليها بمقتضى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦١ حسبما عدلت بالقانونين رقم (٤٦ و ٤٤) لسنة ١٩٦٣ والاستعاضة عنه بما يلي - .
(و) - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام قانون الاسلحة النارية والدخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ وقانون المفرقات رقم (١٣) لسنة ١٩٥٢ وكافة التعديلات التي طرأت عليها .

(ك)

السيد الرئيس :

يتلى القرار رقم - ٦ -

السيد المقرر :

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١١/٣٠/٦٧ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والعطوفة السادة - المقرر سليمان القضاة - سليم البيخيت - جمال الحاج حسن - ساياب العكشه - الشيخ عبد الباقي جمو - مصباح الكاظمي - محي الدين الحسيني .

ونظرت في مشروع قانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٧ وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي - .

١ - في المادة الثامنة الفقرة (ب) تشطب منها عبارة (شريطة تقديم كفالة مالية قيمتها ثلاثمائة دينار لكل واحد منهم ضمانا لحضورهم عند الطلب وان يبرزوا سنويا) والاستعاضة عنها بعبارة (شريطة ان يبرزوا سنويا) .

٢ - في المادة التاسعة تضاف عبارة (الحكومة) وبعد الكلمة (وعمل) الواردة في السطر الثاني منها .

٣ - في المادة العاشرة الفقرة (ج) تشطب عبارة (لمدة ثلاثة اشهر) بعبارة (لمدة ستة اشهر) .

وان تضاف فقرة جديدة الى هذه المادة تحت حرف (هـ) بالنص التالي - هـ - لزوج المعيل لزوجته او اولاده القاصرين قبل ١١/٣٠/٦٧ .

٤ - في المادة التاسعة عشرة الفقرة (أ) تشطب عبارة (بلغ سن) بكلمة (اتم) .

٧ - في المادة الثانية والثلاثين الفقرة (أ) تشطب كلمة (بلغ) بكلمة (اتم) .

٨ - حذف المادة الخامسة والثلاثين برمتها ويعاد ترقيم المواد التي تليها .

٩ - المادة الثانية والاربعين - الفقرة - (أ) تشطب عبارة (يصدر المستشار الحقوقي في رئاسة اركان الجيش العربي مذكورة) ويستعاض عنها بالعبارة التالية (يجوز للمستشار الحقوقي في رئاسة اركان الجيش العربي ان يصدر مذكورة) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

٥ - في المادة الاحدى والعشرين تشطب عبارة (خلال شهر من تاريخ بلوغه تلك السن) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (خلال شهرين من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون اذا كان آنذاك من السابعة عشرة او خلال شهرين من تاريخ اتمامه هذا السن اذا لم يكن قد اتمها بعد) .

٦ - في المادة التاسعة والعشرين تشطب عبارة (بلوغه سن) بعبارة (اتمامه سن) ويضاف الى آخر هذه المادة العبارة التالية - .

(على انه يجوز قبوله اذا كان عدم حصوله على البطاقة ناشئا عن عذر مقبول لدى المدير .) .

تمت اصداد الاصل

السيد وزير المواصلات :

بالنسبة للمادة الثامنة من قانون الخدمة الوطنية الاجبارية كانت لجنة وزارية قد درست الموضوع ، مع الجيش ، في هذه المادة بانذات الواقع لم يقصدوا فيها الطلاب ، لكن هناك كثير من المواطنين الذين يسافرون الى الخارج . . .

السيد المفاج نائب عمان :

اشرح لمعالي الوزير ،

السيد الرئيس :

تفضل

السيد المفاج نائب عمان :

هذه المادة تتعلق بطلاب الجامعات الذين ينتسبون الى الجامعة الاردنية ، لا يطلب منهم كفالة مالية اما الذين يسافرون الى الخارج فيطلب منهم كفالة كسلا ، التساوي مفروض ان يكون بين المنتسب للجامعة الاردنية ان يتساوى مع الذي ينسب الى الخارج لا سيما والجامعة الاردنية محرومة من الاختصاصات ، محدودة باختصاصه ، محدودة في الاداب وفي المحاسبة ، ليس فيها هيئة وليس فيها كذا اما المادة التي اشار اليها معالي الوزير تأتي بعد وتتعلق في استحصاله للأوراق التي يريد أن يثبت انه انتسب لمدرسة خارج الأردن او كلية خارج الأردن.

السيد المقرر :

بالنسبة للتعديل الوارد على المادة التاسعة وهو فيما يتعلق بالتأجيل شملناها (موظفي الحكومة) .
وبالنسبة للمادة العاشرة التي عدلتها اللجنة ، الفكرة هي تأجيل خدمة المتزوجين قبل ٦٧/١١/٣٠

السيد العظم نائب معان :

المتزوج والمعلم ولزوجته واولاده المتناصرين هذا من الذين يعفون وليس من الذين يؤتمنون ، لأن الشخص رجل عنده اطفال وعنده زوجة فاذا أوجل لسة او أكثر او أقل ، هذا الانسان اذا اخذ للجيش فانه سيرك زوجته واطفاله بلا معيل فالى ان يكبر اولاده ، اولاده يؤتمنون للخدمة العسكرية .

السيد المقرر :

الرد على هذه النقطة ان اللجنة بحثت مع مدير التهيئة وافق على ان النص هذا يني بالعرض ويظل التأجيل قائماً ما دام يعيل اولاداً قاصرين وبمجرد ان يكبر اولاده اما ان يشمله القانون أولاً بشمله .

السيد العظم نائب معان :

أرى ان يكون المتزوج والمعلم ولزوجته واولاده القاصرين بعد اعلان هذا القانون . . .

السيد المقرر :

لا يا سيدي ، لانه بعد ان تم مناقشته اليوم ويقرأه في الصحف فان نصف الشعب الاردني سيتزوج هذا اليوم .

السيد العظم نائب معان :

عطوفة الرئيس ، حضرات الاخوة النواب الوضع بالنسبة ل ١٩٦٧/١١/٣٠ الفرق بين ١٩٦٧/١١/٣٠ الى ١٩٦٧/١٢/٥ خمسة ايام ، جميع المواطنين الذين تزوجوا في الايام الخمسة سيؤجلون للتجنيد الاجباري ، السؤال الذي ستصطلحوا به ، اين تذهب عائلات هؤلاء الذين تزوجوا ؟

السيد المقرر : ليكن .

السيد العظم نائب معان :

كيف . ليكن ؟ واحد من على زوجته خمسة ايام ماذا تفعل بهم ، حل بسيط ، نلده من اليوم .
- ضحكة -

السيد المقرر :

عطوفة الرئيس

هذا القرار اتخذ من قبل اللجنة بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠ ولأن السرية ليست تامة ، فالفكرة نشأت في حبه وتم قبولها في نفس اليوم .

السيد الرئيس :

يا ابا بشار بصفتكم رئيس اللجنة هل هناك فرق بين ١٩٦٧/١١/٣٠ و ١٩٦٧/١٢/٥ .

السيد المفاج نائب عمان رئيس اللجنة القانونية :

لا فرق ، الا ان اللجنة اعطت قرارها بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠ وربما نقل هذا القرار او خرج خارج المجلس وتوزع معنى الطلب لهذا اليوم بتصديده استثناء بعض الناس الذين ربما تعمدوا الزواج في ذلك اليوم .
وعندنا مثل انه عندما الحكومة اعلنت عن وقف علاوة غلاء المعيشة جددت تاريخاً بعد العمل بالقانون في تلك الفترة تم زواج وعقد نكاح ما يزيد على الالوف . فاذا قلنا اليوم معنى ذلك

السيد الرئيس :

اذن يبقى ١٩٦٧/١١/٣٠ .

السيد العوران نائب الطفيلة :

وهل ما يعنيه معالي الزميل انه خيانة عظمى ؟

السيد الرئيس :

ليس هذا خيانة عظمى ولكن المصلحة العامة تبنى كل حال ، هي يوافق الجاس على بقاء تساريخ ١٩٦٧/١١/٣٠ .

الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

اما التعديل الذي طرأ على المادة التاسعة عشرة فهو يتعلق ب (أتم) وليس (باع سن) وهذا واضح .
وبالنسبة للمادة الحادية والعشرين التعديل الذي طرأ عليها . .

السيد البطاينة نائب اردب :

اريد ان نقرأ المادة بكاملها .

السيد المقرر :

« يصرف لكل اردني بلغ السن السابعة عشرة من عمره بطاقة تسمى بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية ويتعين عليه حملها بصفة دائمة ولا يحق له الحصول على أكثر من بطاقة واحدة . »
التعديل ، نحن قلنا ، (أتم) ، لان التساوي فرض مهلة تسجيل سنة بين ١٧ و ١٨ بينا القساريون يقول أتم الثامنة عشرة .

السيد البطاينة نائب اردب :

يعني المتصود أتم السابعة عشرة ودخل في الثامنة عشرة .

السيد المقرر :

دخل في الثامنة عشرة .

هذه المادة

السيد المقرّر : (متابعاً)

نعود الى التعديل الوارد على المادة الحادية والعشرين . المقصود بها سنة بعد سنة . اما المادة التاسعة والمترين فقد تمت حتى تتسجم مع التعديل السابق . اما الاضافة فهي . . .

السيد العظمى نائب عمان

. . . ناحية لغوية ، كلمة تستبدل . الياء تدخل على المترول فيقال يستعاض عن عبارة كذا بدلا من كذا او تدخل كلمة .

السيد الرئيس

لا مانع .

السيد المقرّر

المادة الثانية والثلاثين . .

السيد الحاج حسن نائب عمان

في الاحكام العامة يا اخوان يوجد موضوع اعتقد انه جدير بالاهتمام ، ورد على اساس هذا القانون انه يحق اخذ الموظفين والمستخدمين سواء في الحكومة او في الشركات او المؤسسات العامة الى الخدمة الاجبارية لمدة سنتين وهذا واجب لا شك . الا انه يوجد هناك امر يجب معالجته في فصل الاحكام العامة ، هذا الموظف او بعض الموظفين ممن بلغ عمره ثلاثين عاما وصار له خدمة عشرة سنين مصنف في الدولة ، ما هو مصيره ؟ هذا القانون لم يعالج قضية هذا الموظف سوى اخذه للخدمة الاجبارية ومضى عاد فانه وظيفته ربما اعطيت لغيره ويمكن ان تبقى شاغرة لكن ليس له الحق بان يعود للوظيفة شأنه شأن اي موظف آخر الا ان له الافضلية على غيره .

السيد الرئيس

ماذا تقترح ؟

السيد الحاج حسن نائب عمان

ارى وضع مادة او نص يحفظ حقوق الموظفين والمكلفين بالخدمة الوطنية في مراكزهم التي اشتاوها

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس ؟

(اصوات : موافقون)

السيد المفليح نائب عمان

القانون . او المشروع المعروف امام المجلس ، التي قانون الخدمة الوطنية الاجبارية السابق الذي كان ينص على تدريب المكلف لمدة ثلاثة اشهر القانون السابق ينص على ان تبقى وظيفته وتدفع له الحكومة او الشركات رواتبه عن ثلاثة اشهر هذا صحيح وسام لما كانت الخدمة ثلاثة اشهر لاجل التمرين فقط . اما القانون الحاضر فهو يستهدف امرين . الاول التدريب ثانيا الخدمة الاجبارية في الجيش وتقدر ان تسمى الخدمة الفعلية في الجيش ، بمعنى ان مدة سنتين لا يجوز . . . فلو استدعى عشرين بالائة من جهاز الدولة لا يجوز ان تبقى جهاز الدولة بدون موظفين ونعطل الجهاز ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية لا يجوز ان نجعل الموظف الثاني يستغل راتبه لانه هو واجبه ان يؤخذ للخدمة قبل ان يعين والامر الذي طلبه النائب خالد عولج من قبل كل الحكومات العربية ومن قبل الحكومات التي عملت بالخدمة الاجبارية .

لا يجوز ان يحفظ طيلة هذه المدة لانه يكلف الخزينة ويكلف جهاز ثاني ، تصبغ الوظيفة ذات راتبين ، هذا الامر لا يجوز ان يكون فيه هذا المبدأ ، لان الخدمة واجبة عليه منذ ان خلق ومنذ اتم التامة عشرة من عمره .

السيد الرئيس

ما مصير تقاعده او المكافأة ؟

السيد المفليح نائب عمان

التقاعد يعالج بقانون التقاعد ، قد يكون اذا اتم خدمته الخامسة عشرة يقال عنه انه استغنى عنه واحيل على التقاعد الراميا ، اما الذين لا يكون قد اتموا خمسة عشر سنة فيمكن ان يعالجوا حسب اجتهاد القانون لا بهذا القانون ، بقانون التقاعد ، وينظر لهم على اساس منحهم تعويضا . ولذلك يقدم اقرأح بهذا الشأن لحفظ الحقوق لا ان يوضع نص بهذا القانون .

السيد الحاج حسن نائب عمان

يا سيدي ، الواقع انه بالنسبة للدول الاخرى التي طبقت هذا القانون طبيعي الشباب الذين لم يلتحقوا سلك الدولة وهذا القانون الذي يطبق عليهم لانه بعد التامة عشر لا يوجد اشكال لكن بقي اشكال على ظروف تطبيق هذا القانون في وقت بعض الموظفين وبعض العاملين في المؤسسات العامة وأخص الموظفين في الدولة انهم اتى تطبيق هذا القانون وقسم كبير مضى عليه خدمة تقاعدية سبع او عشر سنين . انا لا اقول انه يجب ان تبقى الوظيفة الى حين ان يعود الموظف ، انا الذي اقول له يجب ان يكون هناك نص لحفظ حقوق هؤلاء ، الموظفين الذين اتى ظرفهم بهذا الظرف ، لذلك حقوقهم ياسيدي اما ان تعطيم تعويضا كاملا او تعويض يعالج حقوقهم المكتسبة او ينظر . . . هذا هنا في الفصل التاسع احكام عامة ممكن انا است قانونيا وحسب اعتقادي فان اراء ابي بشار القانونية لا اجادلها لكن اعتقد ان هناك امورا كثيرة ذكرت بالنسبة للاحكام العامة يمكن ايجاد مادة تحفظ حقوق هؤلاء الموظفين .

السيد وزير العدالة

اقترح النائب المحترم بانه يجب ان نأخذ بعين الاعتبار المحافظة على حقوق الموظف الذي سيشتاب منه الخدمة . هذا وارد ، ولكن النقطة هذه تدخل في قانون التقاعد لان الموظف ، اما ان يكون في من الخدمة ويأخذ التعويض واما . . . قال رئيس اللجنة القانونية فان قانون التقاعد يعالج هذا الموضوع وفيه نص القانون الحالي . . . فيه نص حتى الحالي واذا كان هذا القانون الحالي لا يعالج مثل هذه القضية فني امكاننا ان نعالج قانون التقاعد بشكل يشمل المكلف للنقطة التي اثارها النائب المحترم .

السيد الدقمويني نائب اربد

الافضل ورودها هنا .

السيد العوران نائب الطائفة

ياسيدي ، الهدف واضح والغاية ايضا واضحة الغاية منها دعوة الموظف الى الخدمة الاجبارية ، حان الوقت ان يجند الشعب باكمله وعندما يدعي هذا الموظف الى الخدمة ليس هناك من تفكير جدي ان تعي وظيفته في ظرف هو مدعو فيه للخدمة العسكرية ففنى هذا بطبيعة الحال ان المحلل شاغر ، اما فيما يتعلق في موضوع التقاعد فهناك قانون قائم .

السيد الرئيس :

تفضل يا فضل بك .

السيد الدقمويني نائب اربد

اعتقد ان الموضوع ابعد كثيرا مما نعالج فيه ، القضية اجتماعية اكثر منها قضائية وطنية ، غيرة وعطف ، الموظف الذي قضى عدة سنوات في خدمة الحكومة ،

هكذا عند العمل

او بالاخرى زهرة شبابه عشرة سنوات او خمس ، ثم ياخذوه للموت ، ليس للزهرة ، ياخذوا للموت ، ربما كان الوحيد الذي يعيل اهله ، يعني خلال خدمته اصبح هو المعيل او هو من اعمده ، واردهم المعيشية ، ماذا يكون مصيره اذا لم تعطه تعويضا او تناعدا ، الجندي الذي يقتل يعطى بموجب قانون الجيش راتب تقاعد كاملا ، هذا لم يعامل في هذا القانون نفس المعاملة في قانون الجيش السابق فهذه نقطة اعتقد انها مهمة ، ويجب ان تدرس دراسة كافية.

السيد الرئيس :

لدينا الان اقتراحين ، اقتراح يقول بوضع مادة خاصة ورئيس اللجنة يقول بعكس ذلك .

السيد المصلح نائب عمان

كل منا يتفق على الرأي الذي اثارناه وهو اعطاء تعويض لمن لم يكلل الخامسة عشرة من الخدمة اما البحث يتطلب ان يكون بقانون التقاعد او قانون تعويض .

السيد الرئيس :

هل يمكن ان تعطينا نصا .

السيد الدلقموني نائب اربد

بقدر اهميته ارى ان يؤجل جلسة اخرى حتى نلخص هذه النقاط .

السيد الحاج حسن نائب عمان

انا اوافق على التأجيل الى الجلسة القادمة .

السيد المقرر

هذا مستعجل .

— ضجه —

السيد البطاينة نائب اربد

اعتقد ان الاقتراح الذي اوردته الزميل خالد الحاج حسن قد طرح وثنى عليه واكتسب تأييد المجلس ، الاقتراح هذا طرح وصوت عليه ووافق عليه كما اعتقد ، علينا الان وضع الصيغة .

السيد الرئيس :

ووفق ، لكن انا طالبت وضع صيغة .

السيد البطاينة نائب اربد

انا ارى ان تضاف جملة موظفو الدولة والشركات يعادوا الى الخدمة .

السيد المقرر

المادة التاسعة نعتبرها فقرة — أ — ونضع لها فقرة اخرى تحت حرف — ب — .

السيد البطاينة نائب اربد

خذ هذا هو النص : على ان يعطوا رواتب ثلاثة اشهر ويمادوا الى الخدمة عند حلول اول شاعر .

السيد وزير المواصلات

ياسيدي عرض علينا اقتراح وثنى عليه بان يؤجل للجلسة المقبلة ويدرس الموضوع ، يعطوفة الرئيس هذا موضوع مهم جدا ويزم الدولة باشيء ماليه كثيرة فلا مانع ان يؤجل البحث ويدرس هذا الموضوع دراسة وافيه فاما ان توضع هذه المادة في صلب القانون او يعدل قانون التقاعد ؟

(اصوات : تأجيل)

السيد الرئيس :

ياسيدي الحكومة طلبت صفة الاستعجال

السيد وزير المواصلات

صفة الاستعجال اذا اقررناه اليوم غدا يذهب الى مجلس الاعيان ، يا، كان عطوفتكم دعوة المجلس لجلسة بعد غد ، لاقراره بعد ان نتفق على الصيغة .

السيد الرئيس :

امضينا ساعة كاملة ونحن نعمل كل ما بوسعنا لقد الجاسة بنصايها التاتوني ، احضرنا نائبا مريضا من فراشه . . .

السيد وزير المواصلات :

هذا القانون يلزم الدولة باموال طائلة ارى ان يؤجل . . .

السيد البطاينة نائب اربد

ياسيدي نحن الآن بصدد النظام ، ثنى على الاقتراح وايضه المجلس ، الآن اقتراح معالي الاخ عا كفت اقتراح جديد . اقتراح الاخ خالد ثنى عليه ونال التأييد . والحكومة عندما طرحت هذا القانون شكرها النواب لانها اعطته صفة الاستعجال فاعتقد انه لا مبرر اطلاقا للتأجيل .

السيد الرئيس :

لبعد غد فقط .

السيد البطاينة نائب اربد

ولا سيما ان القانون درس دراسة وافيه من قبل اللجنة .

السيد وزير المواصلات :

يارزق بك الا تريد ان يكون هناك تعاونا بيننا وبينكم : بين السلطين ؟ هذا الموضوع يلزم الدولة

باموال طائلة في المستقبل اذا وضعت هذه عادة لنند وضعت هذا في القانون السابق .

السيد المقرر :

لنند وضعت هذا في القانون السابق

السيد الرئيس :

يا خالد يا، انت اشرت الموضوع . تفضل واننا رأيناك .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لا شك ان المجلس . . . رو الاقتراح السنوي تقدمت به بالنسبة لاء فترة التي يجب ان تصان للموظفين والمكافئين : الا انه لا شك ان مثل هذا النص يجب ان يوضع بغاية من الدقة القانونية والمالية ولذلك اسألا لا مانع لدي ان يؤجل بحث هذا القانون على ان يوضع نص متكامل .

السيد الرئيس

هذا يخالف النظام الداخلي ، نحن اتخذنا قرارا بتعديل المادة .

السيد وزير المواصلات :

لم يتخذ قرار ، يوجد قراران ، قرار بالتأجيل وقرار

السيد الرئيس

شرط جديد لكن ووفق على القرار الاول الذي اقترحه خالد .

السيد البطاينة نائب اربد :

اي نعم هذا صحيح .

هكذا من الأصل

السيد معمر نائب اربد :

التأجيل هو للتعديل ، تؤجل بحثه حتى توضع مادة دقيقة لا تتعارض مع الامور الاخرى .

السيد الرئيس

ما المانع من وضعها الآن وانتم جالسون في القاعة ؟

السيد الحاج حمن نائب عمان :

الحكومة بينت نقطة وهي ضرورة دراسته من النواحي المالية .

السيد وزير المواصلات :

با عطوفة الرئيس

هذه المادة تحمل الخزينة اموالا طائلة .

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على تأجيل البحث بهذا القانون الى جلسة تعتمد بعد غد ؟

الجميع : موافقون

٥ - قرار اللجنة الادارية رقم (١)

السيد الرئيس

تتلى مقررات اللجنة الادارية وارجوان بفضل مقرر اللجنة السيد محمد الحاج عيسى الله الى المنصة لهذه الغاية .

السيد المقرر :

اتلو على حضراتكم القرار رقم ١ - بشأن بعض الشكاوى والعرائض .

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ بحضور

عطاوفة رئيس اللجنة السيد وحيد المران وسعادة المقرر السيد محمد الحاج عبد الله والاعضاء اصحاب العطوفة والسعادة السادة : - رفعت المفتي ، رمضان حمزة ، علي الرميحي ، محمد طاهر الكيلاني ، عبد الوهاب الطراونة ، محمد المنور الحديسد ، سعود القاضي وعاطي ابو العز .

ونظرت في الشكاوى والاوراق الحالية عليها وقررت ما يلي : -

(١) الشكاوى رقم (١) المقدمة من السيد محمد محمد ابو العمين والمتضمنة اخلاء سبيله او تقديم للمحاكمة . توصي اللجنة الادارية باحالة هذه الشكاوى لدولة رئيس الوزراء بوصفه الحاكم العسكري ، واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٢) الشكاوى رقم (٢) المقدمة من السيد محمد الفضل الخرابشة ، والمتضمنة فصله من عمله في وزارة العدلية ، توصي اللجنة الادارية باحالة هذه الشكاوى الى معالي وزير العدلية واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٣) الشكاوى رقم (٥) المقدمة من الجندي المرمج اسماعيل محمد الجندي والمتضمنة تخصيص تقاعد له ، توصي اللجنة الادارية باحالة هذه الشكاوى الى معالي وزير الدفاع للنظر فيها ، واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٤) الشكاوى رقم (٧) المقدمة من السيد سعيد عواد ورفقاه ، والمتضمنة هدم منازلهم من قبل اللجنة المشكلة ، لذلك توصي اللجنة الادارية باحالة هذه الشكاوى الى معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ، للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٥) الشكاوى رقم (٨) المقدمة من السيدة فاطمة سالم نصار المتضمنة الافراج عن ابنها حمدان ابراهيم السجين في السجن المركزي ، توصي اللجنة الادارية باحالة هذه الشكاوى الى دولة رئيس الوزراء بوصفه الحاكم العسكري للنظر فيها ، واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٦) الشكاوى رقم (٩) المقدمة من السيد شلي حنادة واخوانه ، المتضمنة إيجاد عمل لهم ، توصي اللجنة الادارية باحالة هذه الشكاوى الى معالي رئيس ديوان الموظفين للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٧) الشكاوى رقم (١٠) المقدمة من السيد ابراهيم عبد الرؤوف جبر ، والمتضمنة إيجاد عمل له . توصي اللجنة الادارية باحالة هذه الشكاوى الى معالي رئيس ديوان الموظفين ، للنظر فيها ، واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٨) الشكاوى رقم (١١) المقدمة من السيد عبد الله سالم خلف والمتضمنة الغاء الحكم الصادر عليه من قبل دولة الحاكم العسكري . توصي اللجنة الادارية باحالة هذه الشكاوى لدولة رئيس الوزراء بوصفه الحاكم العسكري للنظر في أمره واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٩) الشكاوى رقم (١٢) المقدمة من موظفي سلطة المصادر الطبيعية والمتضمنة عدم استقرارهم في وظائفهم وعدم قبض رواتبهم عن شهر تشرين اول ١٩٦٧ . توصي اللجنة الادارية باحالة هذه الشكاوى الى دولة رئيس الوزراء للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(١٠) الشكاوى رقم (١٣) المقدمة من السيد محمد علي بكري ورفقاه ، المتضمنة غلاء المبيشة في اسعار المواد الضرورية الغذائية ، توصي اللجنة الادارية باحالة هذه الشكاوى الى معالي وزير الاقتصاد الوطني للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية

الاستاذ جمو نائب عمان :

الشكاوى رقم ١ - هذه الشكاوى يجب ان تكون اساسا لبحث هذا الموضوع في المجلس ، ان كل من يوقف لا يجوز تنفيذ توقيفه لاكثر من خمسة عشر يوما او اكثر من اسبوع ويجب ان يتقدم خلال هذه المدة الى المحكمة .

السيد المقرر :

مضى عليه عشرين شهرا

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة الادارية .

الجميع : موافقون .

٦ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية

السيد الرئيس :

تتلى مقررات لجنة الشؤون الخارجية وارجو من المقرر السيد محمود الروسان التفضل الى المنصة لهذه الغاية .

هكذا عند العمل

(أ)

قرار رقم (١)

السيد المقرر :

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٢ بنصائها القانوني وقررت ما يلي :

١) انتخاب معالي السيد فضل الدلقموني رئيساً للجنة .

٢) انتخاب سعادة السيد محمود الروسان مقررًا للجنة .

لجنة الشؤون الخارجية

(اخذ المجلس علمه به)

(ب)

السيد المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٩ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد فضل الدلقموني وحضور المقرر والاعضاء السادة ، محمود الروسان ، محمد الخشمان ، الشيخ عبدالباقي جمو ، رمضان حجة ، رفعت المقتي عمران المعايطة ، وحيد العوران ، نعيم التل ، موسى ابو الراغب .

ونظرت في القوانين الحالية عليها وقررت ما يلي :-

١ - الموافقة على اتفاقية لانشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة .

٢ - الموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة ما بين دول الجامعة العربية .

٣ - الموافقة على قانون مؤقت رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٦

قانون تنفيذ الاتفاق الموحّد لاعادة تسيير الخط الحليدي الحجازي وادارته واستثماره ، كما ورد من الحكومة .

٤ - الموافقة على مشروع اتفاقية انشاء المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بجامعة الدول العربية .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على الاتفاقيات والقانون المؤقت كما وردت من الحكومة .

وقد تدارست اللجنة الوضع العربي والدولي الناشئ عن العدوان الاسرائيلي ، وترى ان يطلب المجلس الكريم من الحكومة اطلاق هذا المجلس في جلسة خاصة على كافة التطورات المتعلقة في ازمة الشرق الاوسط وانطباعات الوفد الاردني خلال مداوالت الجمعية العمومية ومجلس الامن الدولي عن جميع الامور المتعلقة بقضيتنا العربية ، وكذلك رأي الحكومة في المشروع البريطاني الذي ووفق عليه من مجلس الامن الدولي ، وما ستتخلله الحكومة من خطوات حول مؤتمر القمة القادم .

- ١ -

السيد الرئيس :

مشروع اتفاقية لانشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة ، هل يوافق المجلس عليها كما وردت من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص الاتفاقية كما وافق عليها المجلس بالصيغة التي سترفع الى مجلس الاعيان الموقر) .

اتفاقية

لانشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمي للنظائر المشعة

للدول العربية بالقاهرة

○○○○

١ - وافق مجلس المحافظين في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ على اتفاقية لانشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية في القاهرة ونص هذه الاتفاقية موجود في هذه الوثيقة لم كافة اعضاء الوكالة .

٢ - قرر المجلس عند موافقته على الاتفاقية انها تخضع للمفاهيم الآتية :-

أ - ان البند ٢١ من الاتفاقية لا يمنع في احوال استثنائية من قبول عدد قليل من المبعوثين من دول اخرى ممن يكون لها الحق في المساعدة بموجب البرنامج الموسع للمعونة الفنية للامم المتحدة على الا يتحمل المركز مصاريف المبعوثين من هذه الدول .

ب - ان التقرير السنوي المشار اليه في البند ٢٨ من الاتفاقية يجب ان يتضمن بياناً مالياً عن السنة التي كتب عنها التقرير وكذلك برنامج السنة التالية وما قد يبديه المستشار الفني من آراء تطبيقاً بإجراءات الصحة والسلامة وفقاً للبند ٢٩ .

ج - الا يتجاوز الحد الأقصى المبلغ الذي سيخصصه المدير العام لهذا المشروع الاقليمي في سنة ١٩٦٣ مبلغ (٥٠٠,٠٠٠) دولار امريكي والا تتجاوز مساهمة الوكالة في سنة ١٩٦٤ ثلث الاعطادات الكلية المخصصة للوكالة بموجب البرنامج الموسع للمعونة الفنية عن تلك السنة للمراكز الاقليمية والمشروعات المتصلة بها ، وانه بالنسبة للبرنامج الموسع للمعونة الفنية لستين متتاليتين تقوم الوكالة بتوزيع حصصها من المبالغ الموضوعة تحت تصرفها لهذه الأغراض بطريقة عادلة بين المراكز الاقليمية والمشروعات المتصلة بها التي تعمل بالنقل أو من المتوقع انشائها في خلال هذه الفترة .

٣ - يحظر الاعضاء المبيّنون في ملحق الاتفاقية بدخول المعاهدة في دور التنفيذ وفقاً للبند ٣٢ وكذلك بإبداء الوثائق المشار إليها في المادتين ١٥ و ١٤ .

تحت إشراف

اتفاقية لانشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمي

لنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة

حيث ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية (التي يطلق عليها فيما يلي « الوكالة ») بحسب ميثاقها بتشجيع تدريب العلماء والخبراء في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وبمساعدة البحث في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في أنحاء العالم .

حيث ان الجمهورية العربية المتحدة (التي يطلق عليها فيما يلي « الدولة المضيفة ») قد تقدمت بطلب الى الوكالة لانشاء مركز اقليمي للشرق الاوسط للنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة .

حيث ان الدولة المضيفة قد اعلنت استعدادها لتحويل مركزها الوطني للنظائر المشعة ومنشآته الى مركز اقليمي .

حيث ان الدول العربية قد ابدت تأييدها الجماعي لانشاء هذا المركز .

حيث ان مجلس محافظي الوكالة قد قرر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٠ الموافقة على طلب الدولة المضيفة بانشاء هذا المركز .

حيث ان مجلس محافظي الوكالة قد تلقى تقريراً مرضياً عن البرنامج التدريبيين اللذين تم تنظيمهما في سنة ١٩٦١ بالتعاون بين الوكالة وبين الدولة المضيفة .

مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

قد وافق في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ على هذه الاتفاقية الخاصة بانشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية .

المادة الاولى

انشاء المركز

بند / ١ - وافقت الدولة المضيفة والدول العربية الاطراف في هذه الاتفاقية (والتي يطلق عليها فيما يلي « الدول المشتركة ») والوكالة على انشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية في القاهرة .

بند / ٢ - يكون مقر المركز الدائم - القاهرة - الجمهورية العربية المتحدة .

المادة الثانية

الاشتراك في الاتفاقية

بند / ٣ - الاشتراك في الاتفاقية مفتوح للدول العربية والوكالة .

المادة الثالثة

الاهداف والوظائف

بند / ٤ - تكون اهداف ووظائف المركز متمشية مع ميثاق الوكالة وتحدد كالآتي :

أ - تدريب الاخصائيين على تطبيقات النظائر المشعة مع مراعاة احتياجات الدولة المضيفة والدول المشتركة عن طريق تنظيم برامج عامة وخاصة وبالاخص على تطبيقات النظائر المشعة في الطب والزراعة والصناعة وفي الطبيعة الصحية والوقائية من الاشعاعات .

ب - اجراء البحوث المتصلة بطرق استخدامات النظائر المشعة في المجالات التي تهتم الدولة المضيفة والدول المشتركة مثل الهيدروولوجيا (المياه الجوفية) ، وامراض المناطق الحارة وشبه الحارة ، والتسميد ومقاومة الافات .

ج - تشجيع تطوير استعمالات النظائر المشعة في الدول التي يخدمها المركز .

المادة الرابعة

الفروع

بند / ٥ - تتكون فروع المركز من :

مجلس الادارة

المدير

المستشار الفني

المادة الخامسة

مجلس الادارة

بند / ٦ - يتكون مجلس الادارة من :

أ - ممثل واحد عن الدولة المضيفة .

ب - ثلاثة ممثلين عن الدول المشتركة يتم اختيارهم بواسطة هذه الدول بعد دخول هذه الاتفاقية في دور التنفيذ .

ج - المدير العام للوكالة او من ينوب عنه .

تمت اعداد هذا المجلد

بند ٧ - يختار مجلس الإدارة رئيسه ويضع الإجراءات الخاصة به .

بند ٨ - يوافق مجلس الإدارة سنوياً على برنامج العمل وميزانية المركز ويشرف بصفة عامة على أوجه نشاطه كما يقوم المجلس بمباشرة الوظائف التي تعطيها له المواد الأخرى لهذه الاتفاقية .

المادة السادسة

المدير

بند ٩ - يدار المركز بواسطة المدير الذي تعينه الدولة المضيفة بعد استشارة مجلس الإدارة . ويكون المدير تحت سلطة مجلس الإدارة ويكون ممثلاً له . ويكون المدير مسئولاً عن تعيين موظفي المركز على أن يكون تعيين الموظفين الفنيين باستشارة المستشار الفني .

بند ١٠ - يحدد مجلس الإدارة شروط خدمة المدير وموظفي المركز عمن غير الذين يتم تعيينهم وفقاً للبرنامج الموسع للمعونة الفنية تطبيقاً لأحكام البند ١٨ .

بند ١١ - يكون موظفو مركز مسئولين أمام المدير .

المادة السابعة

المستشار الفني

بند ١٢ - تعين الوكالة المستشار الفني بعد استشارة الدولة المضيفة ومجلس الإدارة ، ويتولى المستشار الفني تقديم المشورة في النواحي العلمية المتعلقة بالبرامج التدريبية وفي تخطيط البحوث العلمية وفي الإشراف عليها طبقاً لبرنامج العمل الذي يقره مجلس الإدارة .

المادة الثامنة

الصفة الدولية للمسؤولية

بند ١٣ - تكون مسئوليات المدير والمستشار الفني وموظفي الوكالة أداء واجباتهم ذات طابع دولي .

المادة التاسعة

الميزانية والتمويل

بند ١٤ - تكون مساهمة الدولة المضيفة والدول المشتركة المقيمة في الملحق رقم ١ والوكالة في ميزانية المركز على النحو المبين فيما يلي .

بند ١٥ - تضع الدولة المضيفة تحت تصرف المركز بدون مقابل الأرض والمباني والمقر والأثاث والمعدات المبنية في الملحق رقم ٢ لهذه الاتفاقية وستظل جميعها مملوكة للدولة المضيفة . وتكون الدول المضيفة مسئولة عن حماية هذه الأرض والمباني والمقر والأثاث والمعدات .

بند ١٦ - مصاريف تشغيل المركز بما في ذلك صيانة المرافق العامة ومصاريف المبعوثين من الدول المضيفة يتم تمويلها عن طريق اشتراكات تدفع سنوياً للمركز بواسطة الدولة المضيفة والدول المشتركة وفقاً لتحديد الاشتراكات الواردة في الملحق رقم ١ لهذه الاتفاقية . ويراعى في هذا التحديد المسئولية الكبيرة للدولة المضيفة ويمكن تعديله بموافقة إجماعية لمجلس الإدارة .

بند ١٧ - يجوز أن تكون مساهمة الدول المشتركة غير الواردة بالملحق رقم ١ اختيارية .

بند ١٨ - تقوم الوكالة بعد مراعاة التزاماتها المالية الأخرى باستعمال اعتمادات البرنامج الموسع للمعونة الفنية الموضوعة تحت تصرفها للمشاركة الإقليمية بتنغطية مساهمتها في المركز . ويتولى المركز استعمال الاعتمادات التي خصصتها الوكالة له مع مراعاة اللوائح المالية والقواعد الخاصة بالبرنامج الموسع للمعونة الفنية وذلك في النواحي التالية :-

أ - مواجهة تكاليف المستشار الفني .

ب - تكاليف الموظفين الفنيين والخبراء من الخارج والاساتذة الزائرين والمنح لمبعوثي الدول العربية من غير الدول المضيفة والأجهزة والمعدات التي لا تتوافر محلياً على أن يكون ذلك في حدود الاعتمادات ووفقاً لبرنامج العمل الذي يعتمد عليه مجلس الإدارة .

ويتم الاتفاق بين الوكالة وبين المركز على الإجراءات التفصيلية لطريقة الصرف في تلك الاعتمادات . وبالإضافة إلى ذلك تقوم الوكالة بالتنازل للمركز عن الأجهزة المبنية في الملحق رقم ٣ لهذه الاتفاقية والتي كانت قد وضعتها تحت تصرف الدولة المضيفة أثناء إجراء البرنامجين التدريبيين في الدقي في القاهرة في سنة ١٩٦١ .

بند ١٩ - يكون من سلطة مجلس الإدارة قبول الاشتراكات والهدايا والوصايا والمنح من الحكومات والهيئات والأفراد بشرط أن تكون هدية الاشتراكات والهدايا والوصايا والمنح لخدمة أهداف تتفق مع أغراض المركز .

بند ٢٠ - يضع المدير بالاشتراك مع المستشار الفني البرنامج السنوي للعمل والميزانية ويقدمه لمجلس الإدارة . ويكون لمدير المركز سلطة الاتفاق في حدود الميزانية المعتمدة .

تمت عند العمل

المادة العاشرة

طلبات المنح الدراسية

بند / ٢١ - تقدم طلبات المنح الدراسية من الدولة المضيفة والدول المشتركة الى المدير وتكون لها الاولوية ويجوز اذا كان ذلك مناسباً توجيهه الدعوة للدول العربية غير المشتركة في المركز ممن يكون لها الحق في المساعدة بموجب البرنامج الموسع للمعونة الفنية للامم المتحدة .

بند / ٢٢ - يكون الاختيار النهائي للمبعوثين في كل حال بواسطة المدير بالاشتراك مع المستشار الفني على ضوء توجيهات مجلس الادارة . ويكون اساس وطريقة اختيار المبعوثين متفقاً بصفة عامة مع ما تتبعه الوكالة . وتبلغ قرارات المنح الصادرة من المركز للوكالة .

المادة الحادية عشرة

الوضع القانوني

بند / ٢٣ - يكون للمركز شخصية قانونية .

بند / ٢٤ - لا يمكن مساءلة الوكالة او الدولة المضيفة او الدول المشتركة عن اية مسئولية مدنية او مالية او اية التزامات اخرى متعلقة بالمركز غير تلك الالتزامات المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية .

بند / ٢٥ - تمنح الدولة المضيفة المركز ومقره وممتلكاته وامواله ومشتعلاته المزايا والحصانات الضرورية لتشغيل المركز وفقاً لاتفاقية امتيازات وحصانات الوكالة (INFCIRC / 9/RBV. I) .

بند / ٢٦ - تمنح الدولة المضيفة ايضا مجلس الادارة والمدير والموظفين بالمركز الامتيازات والحصانات الضرورية لاداء وظائفهم .

بند / ٢٧ - تطبق الدولة المضيفة بالنسبة للوكالة واموالها ومتعلقاتها وموظفيها والمستشار الفني والموظفين الفنيين والخبراء والاساتذة الزائرين من الخارج اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالة .

المادة الثانية عشر

التقرير السنوي

بند / ٢٨ - يقدم المدير بالاشتراك مع المستشار الفني لمجلس الادارة وللدولة المضيفة وللدول المشتركة وللوكالة تقريراً سنوياً وفيها عن الاعمال التي قام بها المركز .

المادة الثالثة عشر

الصحة والسلامة

بند / ٢٩ - يطبق المركز المعايير الاساسية الخاصة بالسلامة .
(The Agency's Safety Series No. 9 (STI/Fu. B/26)

غيرها من معايير الوكالة ، ويعمل في هذا الشأن على توفير العوامل اللازمة للسلامة التي اوصت بها قواعد العمل التي وضعتها الوكالة .

وتوضع اللوائح التفصيلية المتصلة بالصحة والسلامة في المركز بمشاوره الوكالة ويجوز ادخال تعديلات على هذه القواعد والاسس وفقاً للنصوص الفقرتين / ٣٨ ، ٣٩ / من اجراءات الصحة والسلامة الخاصة بالوكالة . (INFCIRC/18) Agency Document

بند / ٣٠ - يقدم المدير للوكالة التقارير المنصوص عليها في الفقرة / ٢٥ من الوثيقة (INFCIRC / 18) ، على ان يتم تقديم التقرير الاول في موعد لا يتجاوز اثني عشر شهراً من دخول الاتفاقية في دور التنفيذ . هذا بالإضافة الى ضرورة تقديم التقارير المنصوص عليها في الفقرتين / ٢٦ ، ٢٧ / من الوثيقة (INFCIRC/8)

المادة الرابعة عشر

دخول الاتفاقية في دور التنفيذ

بند / ٣١ - يتم قبول هذه الاتفاقية عن طريق ايداع وثائق القبول لدى الدولة المضيفة التي ستقوم بإبلاغ الدول العربية والوكالة بهذا الايداع .

بند / ٣٢ - تسجل الاتفاقية في دور التنفيذ بعد موافقة مجلس محافظي الوكالة عليها ابتداء من اول يناير ١٩٦٣ او بعد ذلك بعد ايداع وثائق القبول بواسطة اربعة دول عربية على الاقل من بينها الدولة المضيفة على ان تكون من الدول الواردة في الملحق رقم ١ .

ويعتبر تعهد الدول فيما هذا الدولة المضيفة بان تسعى للحصول في اسرع وقت على الموافقات الدستورية على الاتفاقية بمثابة ايداع وثائق القبول فيما يتعلق بدخول الاتفاقية في دور التنفيذ وذلك في خلال فترة اثني عشر شهراً اعتباراً من اول يناير . والدول التي تقدم مثل هذه التعهدات يجوز لها الاشتراك في اعمال مجلس الادارة كزائرين ليس لهم حتى التصويت واذا لم يتم ايداع العدد المقرر من وثائق الاتفاقية حتى اول يناير سنة ١٩٦٤ تعتبر الاتفاقية منتهية .

تمت ايداع الاصل

المادة الخامسة عشر

مدة الاتفاقية والانسحاب منها وانهاؤها

بند / ٣٣ - تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة غير محدودة .

بند / ٣٤ - مع مراعاة احكام البند / ٣٥ / يتنصر اشتراك الوكالة في المركز ومن ثم تقتصر حقوقها والتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية على السنوات الاربع الاولى ويجوز مدتها الى مدة اخرى لا تتجاوز سنتين .

بند / ٣٥ - يجوز لاي طرف في هذه الاتفاقية الانسحاب منها في اي وقت بعد نهاية السنة الاولى لقبوله لها او لدخول الاتفاقية دور التنفيذ ايها ابعد وذلك بعد اخطار الاطراف الاخرى قبل مدة عام من الانسحاب وتنتهي الاتفاقية فوراً عند انسحاب الدولة المضيفة منها .

بند / ٣٦ - عند انتهاء الاتفاقية يعود المركز الى الدولة المضيفة ويتم التصرف في الاجهزة المقدمة من البرنامج الموسع للمعونة الفنية بالاتفاق مع الوكالة .

بند / ٣٧ - عند انتهاء اشتراك الوكالة طبقاً للبندين (٣٥، ٣٤) يجوز للدولة المضيفة والدول المشتركة إعادة النظر في الاتفاقية او تعديلها اذا لزم الامر .

المادة السادسة عشر

تسوية المنازعات

بند / ٣٨ - يتم تسوية المنازعات بين دولتين او اكثر من اطراف الاتفاقية المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية والتي لا يمكن تسويتها بالمفاوضات او بطرق اخرى يتفق عليها عن طريق التحكيم .

بند / ٣٩ - اذا قام نزاع بين الوكالة من جانب وبين دولة او اكثر من اطراف هذه الاتفاقية من جانب آخر بشأن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية ولم يكن تسوية المفاوضات او بآية طرق اخرى يتفق عليها فان الوكالة تطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية وذلك وفقاً لاحكام المادة / ١٧ / فقره (ب) من ميثاق الوكالة . ويلتزم اطراف الاتفاقية برأي المحكمة .

المادة السابعة عشرة

اللغات الرسمية

بند / ٤٠ - يكون النصاب الانجليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية معتمدين رسمياً على قدم المساواة .
مركز الشرق الاوسط الاقليمي للنظائر المشعة Middle Eastern Regional Radioisotope Centre
للدول العربية For The Arab Countries
بالتعاون مع In co-operation with
الوكالة الدولية للطاقة الذرية The International Atomic Energy Agency
شارع ملاعب الجامعة - الدقي - القاهرة ج.ع.م. Sh. Malueb El Gamas, Dokki, Cairo, U.A.R.
تليفون (٨٠٩٨٦٢ - ٨٠٩٨٦٣) تلغرافيا Telephone 809862 - 809863
(نظائري) Cable : Regicotope

ملحق رقم (١)

قيمة الاشتراكات السنوية للمركز

الدولة	الاشتراكات السنوية
العراق	٢٥٠٠ دولار امريكي
لبنان	٢٠٠٠
ليبيا	٢٠٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	٨٠٤٩٦
	قيمة (٣٥٠٠٠) جنيه مصري

٢ -

السيد الرئيس :

الجميع موافقون
(ولما يلي نص الاتفاقية كما وافق عليها المجلس
بالاجماع وبالصيغة التي سترفع فيها الى مجلس الاعيان
المقرر)

مشروع اتفاقية تسلم الحرميين، هل يوافق المجلس
عليها كما وردت من الحكومة ؟

هكذا عند الأصل

اتفاقية تسليم المجرمين

○○○○

المادة الاولى

تتعهد كل دولة من دول الجامعة العربية الموقعة على هذه الاتفاقية تسليم المجرمين الذين تطلب اليها احدى هذه الدول تسليمهم وذلك طبقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

المادة الثانية

يكون التسليم واجباً اذا كان الشخص المطلوب تسليمه ملاحقاً او متهماً او محكوماً عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة اذا ارتكب هذه الجريمة في ارض الدولة طالبة التسليم اما اذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج ارض الدولتين - طالبة التسليم والمطلوب اليها التسليم - فلا يكون التسليم واجباً الا اذا كانت قوانين الدولتين تعاقب على ذات الفعل اذا ارتكب خارج اراضيها .

المادة الثالثة

يشترط التسليم ان تكون الجريمة جنائية او جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة سنة او بعقوبة اشد في قوانين كلتا الدولتين - طالبة التسليم والمطلوب اليها التسليم - او ان يكون المطلوب تسليمه عن مثل هذه الجريمة محكوماً عليه بالحبس لمدة شهرين على الاقل .

اما اذا كان الفعل غير معاقب عليه في قوانين الدولة المطلوب اليها التسليم او كانت العقوبة المقررة للجريمة في الدولة طالبة التسليم لا نظير لها في الدولة المطلوب اليها التسليم فلا يكون التسليم واجباً الا اذا كان الشخص المطلوب من رعايا الدولة طالبة التسليم او من رعايا دولة اخرى تقرر نفس العقوبة .

المادة الرابعة

لا يجري التسليم في الجرائم السياسية، وتقدير كون الجريمة سياسية متروك للدولة المطلوب اليها التسليم على ان التسليم يكون واجباً في الجرائم الآتية : -

- ١ - جرائم الاعتداء على الملوك ورؤساء الدول او زوجاتهم او اصولهم او فروعهم .
- ٢ - جرائم الاعتداء على اولياء العهد .
- ٣ - جرائم القتل العمد .
- ٤ - الجرائم الارهابية .

المادة الخامسة

لا يجري التسليم اذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد سبقت محاكمته عن الجريمة التي طلب تسليمه من أجلها فريء أو عوقب أو كان قيد التحقيق أو المحاكمة عن ذات الجريمة المطلوب تسليمه من أجلها في الدولة المطلوب اليها التسليم .

واذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة عن جريمة أخرى في الدولة المطلوب اليها التسليم فان تسليمه يؤجل حتى تنتهي محاكمته وتنفذ فيه العقوبة المحكوم بها . ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب اليها التسليم تسليمه مؤقتاً لمحاكمته بشرط اعادته للدولة التي سمحت بتسليمه بعد انتهاء المحاكمة وقبل تنفيذ العقوبة عليه .

المادة السادسة

لا يجري التسليم اذا كانت الجريمة أو العقوبة قد سقطت بمرور الزمن وفقاً لقانون احدى الدولتين طالبة التسليم أو المطلوب اليها التسليم الا اذا كانت الدولة طالبة التسليم لا تأخذ بمبدأ السقوط بمرور الزمن وكان الشخص المطلوب تسليمه من رعاياها أو من رعايا دولة أخرى لا تأخذ بهذا المبدأ .

المادة السابعة

يجوز للدولة المطلوب اليها التسليم الامتناع عنه اذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعاياها على أن تتولى هي محاكمته وتستعين في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم .

المادة الثامنة

تقدم طلبات التسليم بالطرق الدبلوماسية وتفصل فيها السلطات المختصة بحسب قوانين كل دولة .

المادة التاسعة

يكون طلب التسليم مصحوباً بالوثائق الآتية : -

أ - اذا كان الطلب خاصاً بشخص قيد التحقيق فيرفق به أمر قبض (مذكره توقيف) صادر عن السلطة المختصة ومبين فيه نوع الجريمة والمساعدة التي تعاقب عليها وترفق به ان امكن صورة مصدق عليها للنص القانوني المنطبق على الجريمة وترفق به أيضاً صورة رسمية من أوراق التحقيق مصدق عليها من الهيئة القضائية التي تولته أو الموجود لديها الاوراق .

ب - اذا كان الطلب خاصاً بشخص حكم عليه غيابياً أو حضورياً (رجائياً) فترفق به صورة رسمية من الحكم .

تمت
١٩٦٧

المادة العاشرة

يجب في كل الاحوال أن يكون طلب التسليم مصحوباً ببيان كامل عن شخصية (هوية) الملاحق أو المتهم أو المحكوم عليه وأوصافه . ويجب كذلك أن يكون الطلب مصحوباً بالاوراق المثبتة لجنسية الشخص المطلوب تسليمه متى كان من رعايا الدولة الطالبة .

ويصدق على جميع أوراق التسليم من وزير العدل في الدولة الطالبة أو من يقوم مقامه .

المادة الحادية عشرة

يجوز استثناء توجيه طلب التسليم بالبريد أو البرق أو التلغون . وفي هذه الحالة يجب على الدولة المطلوب اليها التسليم اتخاذ الاحتياطات الكافية بمراقبة الشخص الملاحق الى أن تم الخابرة بشأنه ويصح لها أن تقبض عليه وتحبسه بصفة احتياطية (توقيفه) على أن لا تتجاوز مدة حبسه (توقيفه) ثلاثين يوماً على سبيله بعدها اذا لم يصل خلالها ملف طلب تسليمه كاملاً أو طلب تجديد مدة حبسه (توقيفه) ثلاثين يوماً أخرى على الأكثر وتخصص مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة المحكوم بها في الدولة طالبة التسليم على أنه عند توجيه الطلب بالبرق أو التلغون يجوز للسلطة المطلوب منها التسليم أن تبادر عند الاقتضاء للتأكد من صحته بالاستعلام من السلطة التي صدر عنها الطلب .

المادة الثانية عشرة

يسلم الى الدولة الطالبة كل مسا يوجد في حيازة الشخص المطلوب تسليمه عند ضبطه وكذلك ما يجوز أن يتخذ دليلاً على الجريمة وذلك بقدر ما تسمح به قوانين البلاد المطلوب اليها التسليم .

المادة الثالثة عشرة

اذا تقدمت للدولة المطلوب اليها التسليم عدة طلبات من دول مختلفة بشأن تسليم متهمة بدلتها من أجل نفس الجريمة فتكون الاولوية في التسليم للدولة التي أضرت الجريمة بمصالحها ثم للدولة التي ارتكبت الجريمة في ارضها ثم للدولة التي ينتمي اليها المطلوب تسليمه .

أما اذا كانت طلبات التسليم خاصة بجرائم مختلفة فتكون الاولوية للدولة التي طلبت التسليم قبل غيرها .

المادة الرابعة عشرة

لا يحاكم الشخص في الدولة طالبة التسليم الا عن الجريمة التي قدم طلب تسليمه من أجلها والإفعال المرتبطة بها والجرائم التي ارتكبتها بعد تسليمه . على أنه اذا كان قد أتيت له وسائل الخروج من أرض الدولة المسلم اليها ولم يستغنى عنها خلال ثلاثين يوماً فإنه يصبح حراً عنه عن الجرائم الأخرى .

المادة الخامسة عشرة

تعهد الدول المرتبطة بهذه الاتفاقية بأن تسهل مرور المجرمين المسلمين عبر أراضيها وان تقوم بمحاربتهم وذلك بمجرد تقديم صورة من قرار التسليم .

المادة السادسة عشرة

تدفع الدولة طالبة التسليم جميع النفقات التي استلزمها تنفيذ طلب التسليم وتدفع أيضاً جميع نفقات عودة الشخص المسلم الى المكان الذي كان فيه وقت تسليمه اذا ثبت عدم مسؤوليته أو براءته .

المادة السابعة عشرة

يجوز تنفيذ الاحكام القاضية بعقوبة مقيدة للحرية كالحبس أو السجن أو الاشغال الشاقة في الدولة الموجود بها المحكوم عليه بناء على طلب الدولة التي أصدرت الحكم على أنه يشترط لذلك موافقة الدولة المطلوب منها التنفيذ وتحمل الدولة طالبة التنفيذ جميع النفقات التي يستلزمها تنفيذ الحكم .

المادة الثامنة عشرة

اذا تعارضت أحكام هذه الاتفاقية مع أحكام إحدى الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بها دولتان من الدول المتعاقدة تطبق هاتان الدولتان الأحكام الأكثر تيسيراً لتسليم المجرم .

المادة التاسعة عشرة

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقاً لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة العشرون

يجوز لدول الجامعة غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم اليها بإعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول الأخرى المرتبطة بها .

المادة الحادية والعشرون

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من أيداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسرى في شأن كل من الدول الأخرى بعد شهر من تاريخ أيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة الثانية والعشرون

لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية أن تنسحب منها وذلك بإعلان ترسله الى الامين العام لجامعة الدول العربية ويعتبر الانسحاب واقعاً بعد مضي ستة أشهر من تاريخ إرسال الاعلان به على أن تبقى هذه الاتفاقية سارية في شأن طلبات التسليم وطلبات تنفيذ الأحكام القاضية بعقوبة مقيدة للحرية التي قدمت قبل نهاية المدة المذكورة .

تمت اجتهاد الأصول

- ٣ -

السيد الرئيس :

القانون رقم ٦٥ لسنة ٦٦ قانون تنفيذ الاتفاق
الموحد لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي
وادارته واستثماره ، هل يوافق المجلس عليه وعلى
الاتفاق كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون والاتفاقية كما وافق
عليها المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس
الاعيان الموقر) .

قانون مؤقت رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٦

قانون تنفيذ الاتفاق الموحد

لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي وادارته واستثماره

- - - - -

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تنفيذ الاتفاق الموحد لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي
وادارته واستثماره لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر الاتفاق الموحد لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي وادارته واستثماره الملحق بهذا
القانون والمعقود ما بين حكومة كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية
والجمهورية العربية السورية في دمشق في اليوم السابع والعشرين من شهر أيار سنة ١٩٦٦ الموافق
للسابع عشر من شهر صفر / ١٣٨٦ هجرية ضريحاً ونافلاً بالنسبة لجميع الغايات
المتوخاة منه .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزراء المسالية والاشغال العامة والمواصلات / طبر ان منشاء سكك مكلفون
 بتنفيذ احكام هذا القانون .

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتفاق الموحد

لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي وادارته واستثماره

- - - - -

ان وزراء مواصلات حكومات الدول الثلاث : -

المملكة الاردنية الهاشمية

المملكة العربية السعودية

الجمهورية العربية السورية

بعد الاطسلاع على الاتفاقيتين المؤرختين في ١٨ نيسان الموافق ٢٦ جادى الاولى ١٣٦٦ هـ وني ٢٠
كانون الثاني ١٩٥٥ الموافق ٢٥ جادى الاولى ١٣٧٤ هـ وعلى البروتوكولات ذوات الارقام (١) و (٢) و (٣)
و (٤) و (٥) و (٦) . وملاحقها المتعلقة بمشروع اصلاح الخط الحديدي الحجازي واعادة تسييره
والمصدق عليها جميعاً من حكومات الدول الثلاث .

وعلى اتفاهم الاخير في عدان بتاريخ ١٥ شباط ١٩٦٥ الموافق ١٤ شوال ١٣٨٤ المتطوي على تعاميل
لبعض احكام الاتفاقيتين والبروتوكولات والملاحق المشار اليها آنفاً ، والمصادق عليه ايضاً من قبل حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٥ .

ومن حكومة المملكة العربية السعودية ، بالمرسوم الملكي الصادر برقم (م / ٥) في ١٣٨٥/٣/٢٢ .

ومن حكومة الجمهورية العربية السورية بالمرسوم التشريعي الصادر برقم (٦٩) في ١٩٦٥/٣/٢٥ .

ورغبة منهم في جدهم الاتفاقات والبروتوكولات والملاحق المشار اليها في اتفاق واحد بعد استبعاد
النصوص التي أنهى مفعولها بتحقيق الغرض منها وادخال ما تقتضي مصلحة المشروع ادخاله على النصوص
الباقية من تعديلات على ضوء التجارب التي مرت والمراحل التي قطعت حتى الآن . وذلك مع توفر الرغبة
المركدة لدى الحكومات الثلاث في السير قدماً بالمشروع والعمل على تنفيذه في اسرع وقت ممكن لادارة
الخط واستثماره .

فقد اتفقوا على ما هو آت : -

الفصل الاول

الاصطلاحات

المادة ١ - يكون للالفاظ والعبارات التالية حيثما وردت في هذا الاتفاق المعاني المحددة لها أدناه : -

(الخط) : الخط الحديدي الحجازي بكافة فروعه وتمديداته وحقوقه .
(حقوق الخط) : جميع ما يعود للخط من حقوق امتيازات وأملك موقوفة منقولة وغير منقولة .

تحت إشراف
المجلس

(المشروع) مشروع اصلاح الخط الحديدي الحجازي واعادة تسييره بين دمشق والمدينة المنورة .

(الدول الثلاث) المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية .

(الادارة المشتركة) الهيئة التي سيعهد اليها باستثمار الخط وادارة اوقافه بعد اتمام اصلاحه .

(اللجنة التنفيذية) اللجنة التنفيذية لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي الى المدينة المنورة المشكلة بموجب الملحق رقم (١) من البروتوكول رقم (٣) المفعود في دمشق بتاريخ ١٦ صفر ١٣٧٤ الموافق ١٤ تشرين الاول ١٩٥٤ .

(الهيئة العليا) هي الهيئة المشكلة من وزراء المواصلات المختصين لدى حكومات الدول الثلاث .

الفصل الثاني

احكام عامة

المادة ٢ - الخط الحديدي الحجازي بسائر فروعه وتمديداته وحقوقه وأملاكه وأمتيازاته وقف إسلامي عام ذو شخصية حقوقية وذمة مالية مستقلة وهو يشكل بهذه الصفة وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة .

المادة ٣ - تحافظ حكومات الدول الثلاث على الاقسام الواقعة في اراضيها من هذا الخط ، وعلى حقوقه وأملاكه وأمتيازاته فيها معافظتها على الاوقاف الاسلامية .

المادة ٤ - تلتزم حكومات الدول الثلاث بالعمل مجتمعة ومنفردة بجميع الوسائل الدبلوماسية وعن طريق جامعة الدول العربية على المطالبة باملاك الخط وبحقوقه وأمتيازاته في الاراضي الواقعة خارج حدودها وتمكينه من استردادها واستغلالها لمصلحته .

المادة ٥ - تؤكد حكومات الدول الثلاث التزاماتها بأن تعيد للخط جميع ماله من حقوق وأملاك مما يقع في اراضيها وفق احكام هذا الاتفاق .

المادة ٦ - تعهد حكومات الدول الثلاث بأن تقدم للهيئة العليا بياناً كاملاً بما للخط من حقوق وأملاك وأمتيازات ، وبما عليه قبلها من التزامات حتى تاريخ تصديقها على هذا الاتفاق ، وبياناً آخرأ تكملياً بما ستكون عليه هذه الحقوق والاملاك والامتيازات والالتزامات يوم تسليم اجزاء الخط بأكمله الى الادارة المشتركة .

المادة ٧ - أ - يعفى المتعهدون الذين جرى أو يجري التعاقد معهم على تنفيذ اشغال اصلاح الخط وإقامة المنشآت التابعة له ، أو على توريده لوازمه وادواته وجميع المواد اللازمة له من رسوم الطوايع والرسوم الجمركية وجميع الرسوم والضرائب الحكومية والبلدية وغيرها المفروضة حالياً أو التي ستفرض في المستقبل في الدول الثلاث على الاشغال والتوريدات المتماثلة عليها باستثناء ضريبة الدخل أو ما يمثّلها في الدول الثلاث المفروضة على الرواتب والاجور التي يتقاضاها موظفوه ومستخدموهم وعمال المتعهدين .

ب - تعفى جميع عقارات الخط وأملاكه الموجودة في اراضي الدول الثلاث من الضرائب العقارية وشائر الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية المفروضة حالياً أو التي تفرض في المستقبل .

الفصل الثالث

الاحكام المالية

المادة ٨ - أ - تؤكد حكومات الدول الثلاث تعهداتها بتمويل مشروع انشاء الخط من معان الى المدينة المنورة ، وتغطية نفقاته التي قدرت بموجب البروتوكول رقم ٦ (المؤرخ في ١١/٧/٦٣) بشمان وتسعين مليون ليرة سورية ، كما تعهد بتغطية جميع النفقات اللازمة لاصلاح الخط واعادة تسييره بين دمشق والمدينة المنورة ، وذلك كله بالتساوي فيما بينها .

ب - تعتبر كل المبالغ التي دفعتها حكومات الدول الثلاث والتي قد تدفعها في المستقبل لتغطية نفقات دراسة المشروع وتنفيذه وادارته واعادة تسيير الخط ديناً بدون فائدة على الخط باستثناء مبلغ المليون ليرة سورية التي تبرع بها جلالة الملك السابق سعود بن عبد العزيز ، وهو المبلغ المشار اليه في المادة الثانية من اتفاق الرياض المؤرخ في ١٩٥٥/١/٢٠ .

ج - يسدد الدين المذكور في الفقرة السابقة لحكومات الدول الثلاث من فائض إيرادات الخط وغلات اوقافه ، وذلك ابتداء من نهاية السنة المالية الاولى لاستثمار الخط من قبل الادارة المشتركة وبالقدر الذي يسمح به الفائض المذكور وفقاً للفقرة (د) التالية وبعد أخذ رأي مدقق حسابات قانوني .

د - توافق حكومات الدول الثلاث على أن تؤمن أولاً المصروفات اللازمة لادارة الخط واستثماره وصيانته وتحسينه ، من إيرادات الخط وغلات وقفياته ، وتخصيص ما تبقى بعد ذلك لسداد الديون المشار اليها في الفقرة (ب) السابقة ، وما زاد بعد ذلك ينفق على ما فيه مصلحة الحاجج المسلمين في الحرمين الشريفين .

هكذا عين الأصل

الفصل الرابع

الهيئة العليا للخط الحديدى الحجازي

المادة ٩ - أ - تشكل الهيئة العليا للخط الحديدى الحجازي من وزراء المواصلات المختصين لدى حكومات الدول الثلاث .

ب - تمثل الهيئة العليا حكومات الدول الثلاث في كل ما يتعلق بتنفيذ المشروع وفي الاشراف على الادارة المشتركة لاستثمار الخط وادارة اوقافه ، وذلك وفقاً لاحكام هذا الاتفاق .

المادة ١٠ - تتخذ الهيئة العليا مدينة دمشق مقراً رسمياً لها ، وتعد اجتماعاتها في المقر المذكور ، او في أية مدينة اخرى ، باتفاق اعضائها .

المادة ١١ - تعقد الهيئة العليا اجتماعاً واحداً على الاقل كل ستة اشهر ، وتصدر قراراتها بالاجماع .

المادة ١٢ - تضع الهيئة العليا بقرار منها النظام الداخلى الخاص بترتيب اعمالها ومباشرة صلاحياتها بما لا يتعارض مع احكام هذا الاتفاق .

المادة ١٣ - أ - يرأس الهيئة العليا احد اعضائها ، وذلك بطريقة دورية ، وعلى النحو الذي تحدده في نظامها الداخلى .

ب - ينوب الرئيس عن الهيئة العليا في تنفيذ مقرراتها ، ويمثلها في كل ما يتعلق بالمقررات المذكورة .

الفصل الخامس

تنفيذ المشروع

أ - صلاحيات الهيئة العليا . -

المادة ١٤ - تنوب الهيئة العليا عن حكومات الدول الثلاث في كل ما يتعلق بالمشروع ، وتمثلها في كل ما لها من الحقوق وما عليها من الالتزامات الناتجة عن العقود والاتفاقات التي إبرمتها اللجنة التنفيذية وكذا التصرفات التي اجرتها في حدود صلاحياتها بمقتضى الاتفاقات والبروتوكولات السابقة وتوضع كل المبالغ السابق اقرارها للجنة التنفيذية ، وايسداها لحسابها بمقتضى الاتفاقات والبروتوكولات - السابقة تحت تصرف الهيئة العليا ، للصرف منها على المشروع طبقاً لاحكام هذا الاتفاق .

المادة ١٥ - تناط بالهيئة العليا جميع الصلاحيات المتعلقة بالمشروع ، ويكون لها على وجه الخصوص الصلاحيات الآتية . -

١ - دراسة وسائل تمويل المشروع واصدار التوصيات لحكومات الدول الثلاث لاعتماد الاموال اللازمة لها في ميزانياتها .

٢ - قبول الهبات والتبرعات لصالح المشروع .

٣ - تحديد السنة المالية للمشروع واعتماد الميزانية السنوية في حدود المبالغ المتعدة من قبل حكومات الدول الثلاث .

٤ - اعتماد شروط ومواصفات الاعمال الانشائية وتصديق مناقصاتها وعقودها عند ما تتجاوز قيمتها مائة الف ليرة سورية او ما يعادلها .

٥ - اعتماد اية تعديلات للعقود والاتفاقات المبرمة ومواصفاتها وملاحقتها .

٦ - التوصية باستهلاك العقارات اللازمة لعمليات المشروع ، وذلك لحساب الخط .

٧ - اعتماد النظام المالي والمحاسبي للمشروع .

٨ - اعتماد نظام موظفي ومستخدمي وعمال المشروع وعمالهم .

٩ - تعيين وعزل المدير العام ومديري مكاتب المديرية العامة .

١٠ - تعيين مدقق حسابات قانوني للمشروع ، وتحديد مهمته واتعابه .

المادة ١٦ - للهيئة العليا ان تفوض بقرار منها احد اعضائها او مجلس الادارة او المدير العام في اتخاذ اجراء معين او القيام بتصرف محدد مما يدخل في صلاحياتها .

ب - مجلس الادارة : -

المادة ١٧ - يشكل مجلس ادارة للمشروع من ستة اعضاء ، يبين وزير مواصلات كل من حكومات الدول الثلاث بقرار منه وبالكيفية الاصولية المتبعة لدى حكومته اثنين منهم يعتبران مسؤولين مباشرة امامه ، وله حق تغييرهما بالكيفية نفسها ، وتبلغ قرارات التعيين الى الهيئة العليا والمديرية العامة للمشروع .

المادة ١٨ - يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بالمقر الرسمي للهيئة العليا ما لم تقرر الهيئة المذكورة او رئيسها عقدها في مكان آخر ، ولا يصح الاجتماع الا بحضور واحد على الاقل من العضوين المعينين من قبل كل وزير .

المادة ١٩ - لكل عضو من اعضاء مجلس الادارة صوت واحد ، ويصدر مجلس الادارة قراراته المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين على ان لا تقل الاغلبية عن ثلاثة اصوات ، وعند تساوي يرجح الرأي الذي يؤيده الرئيس ولا تجوز الاثابة في حضور الاجتماعات او في التصويت .

هكذا احده الاصل

المادة ٢٠ - يمهّد برئاسة مجلس الإدارة إلى أحد عضوي كل دولة من الدول الثلاث وذلك بالتناوب فيما بينها ولمدة سنة واحدة ، على أن تستمر الرئاسة حتى نهاية سنة ١٩٦٦ الحالية للجانب الأردني ثم يليه في الرئاسة الجانب السوري فالسعودي حسب الترتيب القائم في اللجنة التنفيذية . ويسمى كل وزير في قرار تعيين عضويه من يختاره لتولي رئاسة المجلس على أن يحل محله العضو الآخر عند غيابه .

المادة ٢١ - يضع مجلس الإدارة مشروع نظامه الداخلي ، ويعرضه على الهيئة العليا لقراره .

المادة ٢٢ - تناط بمجلس الإدارة الصلاحيات الآتية :-

أ - اعداد الميزانية السنوية والحساب الختامي السنوي للمشروع ، ورفعها للهيئة العليا لقرارها .

ب - مراجعة واعتماد شروط ومواصفات الاعمال الانشائية ، وتصديق مناقصاتها ما لم تتجاوز قيمتها مائة ألف ليرة سورية او ما يعادلها .

ج - اعداد مشروع النظام الخاص بموظفي ومستخدمي وعمال المديرية العامة للمشروع ، ثم رفعه للهيئة العليا لاعتماده .

د - اعداد مشروعات الانظمة الموحدة الخاصة باستثمار وإدارة جميع الاقسام الصالحة والمستصلحة من الخط الحديدي الحجازي ورفعها للهيئة العليا لاعتمادها .

هـ - القيام بأية مهمات اخرى تكلف بها الهيئة العليا .

المادة ٢٣ - أ - تتحمل إدارة المشروع تعويضات السفر ومصروفات الانتقال الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة ، طبقاً للنظام الداخلي لمجلس الإدارة .

ب - يمنح لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن كل جلسة يحضرها مكافأة مقطوعة قدرها خمسون ليرة سورية ، بحيث لا تتجاوز المكافأة (٣٥٠٠) ليرة سورية كل سنة .

ج - المديرية العامة للمشروع :-

المادة ٢٤ - تشكل للمشروع مديرية عامة ، وتتألف من :-

أ - المدير العام .

ب - مكتب فني يديره مهندس .

ج - مكتب إداري يديره قانوني .

د - مكتب مالي يديره محاسب .

المادة ٢٥ - يكون المقر الرسمي للمديرية العامة للمشروع في مدينة دمشق ، باستثناء المكتب الفني فيكون مقره مدينة معان ، ويجوز تغيير هذين المقرين بقرار من الهيئة العليا .

المدير العام

المادة ٢٦ - يشترط فيمن يعين مديراً عاماً أن يكون ذا خبرة وكفاءة في إدارة المؤسسات العامة او الخاصة او في المصالح الحكومية او الهيئات الدولية ، وأن يكون من رعايا إحدى دول الحكومات الثلاث ما أمكن ذلك .

المادة ٢٧ - يعين المدير العام بقرار من الهيئة العليا بمقتضى عقد تحدد فيه شروط استخدامه . ويجوز لرئيس الهيئة العليا في الحالات العاجلة وببناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يكسب يد المدير العام عن العمل على أن يخطر زميلية بذلك فوراً مع ذكر الأسباب الموجبة ، ويعتبر اقرار المذكور مبرماً ما لم يعترض عليه أحد اعضاء الهيئة خلال شهر من تاريخ الاخطار ، كما يعتبر لاغياً اذا اعترض عليه ولم تبت الهيئة في الاعتراض خلال مدة الشهر .

المادة ٢٨ - المدير العام مسؤول امام الهيئة العليا ومجلس الإدارة عن حسن سير العمل في المشروع والاشراف على تنفيذه طبقاً للعقود والاتفاقات المبرمة اوائلي ترم في صده ، وذلك وفقاً لقرارات الهيئة العليا ومجلس الإدارة ، ولاحكام هذا الاتفاق .

المادة ٢٩ - تربط بالمدير العام جميع مكاتب واجهزة المديرية العامة وموظفيها ومستخدميها وعمالها ، وهو مسؤول عن ادارتها وتنسيق الاعمال والصلاحيات بين اجهزتها المختلفة وفقاً لاختصاصاتها .

المادة ٣٠ - يتولى المدير العام مع اجهزة المديرية العامة جمع واستلام كافة البيانات والوثائق والمستندات المشار اليها في المادة (٦) من هذا الاتفاق وغيرها مما يتعلق بالمشروع وحقوق الخط ، ووضع الترتيبات اللازمة لاجراء تسليم الخط وكافة حقوقه للإدارة المشتركة في الموعد الذي سيحدد وفقاً للفقرة (ب) من المادة (٣٨) من هذا الاتفاق .

المادة ٣١ - للمدير العام الصلاحيات الادارية والفنية والمالية اللازمة لحسن سير العمل بالمشروع ، وله على وجه الخصوص ممارسة الصلاحيات التالية :-

١ - تمثيل الهيئة العليا امام القضاء وتوكيل المحامين بهذا الخصوص وله طبقاً لما تقرره الهيئة العليا تمثيلها امام هيئات التحكيم وتسمية المحكمين وغيرهم ممن تدعو الحاجة الى تسميتهم للدفاع عن مصلحة المشروع في المنازعات .

٢ - اعتماد شروط ومواصفات ومخططات الاعمال الانشائية وتصديق مناقصاتها ضمن حدود اعدادات الميزانية لياقة عن الهيئة العليا فيما لا تزيد قيمته عن خمسين ألف ليرة سورية او ما يعادلها .

تمت اعادة العمل

٣ - التوقيع على جميع العقود والاتفاقات والمكاتبات والوثائق المتعلقة بالمشروع في نطاق مسؤولياته وصلاحياته المحددة بموجب احكام هذا الاتفاق ، وكذلك طبقاً لقرارات الهيئة العليا ومجلس الادارة .

٤ - الامر بصرف جميع نفقات المشروع المستمدة وكشوفات الاستحقاق العائدة له ، وكذلك رواتب واجور وتعويضات موظفيه ومستخديه وعماله ، وذلك كله وفقاً لنظام الموظفين وللنظام المالي والمحاسبي للمشروع .

المادة ٣٢ - يحضر المدير العام اجتماعات مجلس الادارة بصفته مقررًا ويشارك في مداولاته دون ان يكون له حق التصويت .

المادة ٣٣ - على المدير العام ان يقدم للهيئة العليا وللمجلس الادارة تقارير شهرية عن سير العمل في المشروع من النواحي الفنية والادارية والمالية ، وعليه ان يطلع مجلس الادارة على كل ما يطلبه من وثائق ومستندات وتقارير واوراق ، وان يزوده بما يحتاجه من بيانات وإيضاحات .

مكاتب المديرية العامة

المادة ٣٤ - أ - يعين مديرو مكاتب المديرية العامة الثلاثة ، الفني والاداري والمالي بقرار من الهيئة العليا بناء على ترشيح المدير العام وتوصية مجلس الادارة .

ب - ويتم تعيين من عداهم من الموظفين والمستخدمين والعمال وفقاً لنظام الخاص بموظفي ومستخدي وعمال المديرية العامة .

ج - يراعى في جميع التعيينات التساوي بين رعايا الدول الثلاث ما أمكن ذلك .

المادة ٣٥ - يمارس المدير العام سلطات الرئاسة الادارية بالنسبة لمديري وموظفي مكاتب المديرية العامة باستثناء سلطة نقل وتأديب وعزل الموظفين والمستخدمين الذين يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العليا وفي هذه الحالة تتولى الهيئة العليا ممارسة هذه الصلاحية بناء على طلب المدير العام وتوصية مجلس الادارة ، وأما باقي الموظفين والمستخدمين فيتم نقلهم وتأديبهم وعزلهم وفق النظام الخاص بموظفي ومستخدي وعمال المديرية العامة .

المادة ٣٦ - يحل مدير المكتب الاداري محل المدير العام عند شغور منصبه او غيابه لأي سبب من الاسباب لمدة تزيد عن ثلاثة أيام في كافة واجباته وصلاحياته ، وللمجلس الادارة في هذه الحالة تفيد الصلاحيات المخولة للمدير المذكور .

المادة ٣٧ - ينقل الى المديرية العامة موظفو ومستخدمو وعمال اللجنة التنفيذية القائمين بالعمل حتى تاريخ نفاذ هذا الاتفاق بروتاتهم التي يتقاضونها الى ان يصنفوا في ملاك المديرية العامة وفقاً لاحكام النظام الخاص بهم .

الفصل السادس

احكام ختامية

المادة ٣٨ - أ - تستمر الادارات الحالية لدى حكومات الدول الثلاث في استصدار ادارة اجزاء الخط الصالحة الواقعة داخل اراضيها وذلك الى ان يتم تنفيذ المشروع وبذلك الخط بأكمله للادارة المشتركة كما تسلم اليها الاجزاء المتصلة الواقعة في اراضيها لادارتها واستثمارها وفقاً لائحة الاستصدار القائمة لديها .

ب - تحدد الهيئة العليا بقرار منها تاريخ تسليم الخط بكامل اجزائه وحقوقه الى الادارة المشتركة كما تحدد الاجراءات التفصيلية الواجبة الاتباع في هذا الخصوص .

ج - تسوى حسابات ادارة واستثمار الاجزاء المستندة حالياً من الخط عن كسل المدة التي تسبق تسليم الخط بكامل اجزائه للادارة المشتركة وفقاً للفقرة (ب) السابقة ، بانفساق خاص يعتمد بين حكومات الدول الثلاث ينص فيه على طريقة ومواعيد تسديد الديون التي تسفر عنها التسوية المذكورة .

المادة ٣٩ - لا تخل الاحكام الواردة بهذا الاتفاق بأية التزامات ترتبت على حكومات الدول الثلاث تنفيذاً لاحكام الاتفاقات والبروتوكولات السابقة ولنصوص العقود والارتباطات التي أبرمتها اللجنة التنفيذية لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي .

المادة ٤٠ - أ - يتمتع أعضاء مجلس الادارة والمدير العام ومدراء المكاتب بالحصانة الدبلوماسية ، وذلك أثناء قيامهم باداء مهام وظائفهم وبالقدر اللازم فقط لاداء المهام والوظائف المذكورة .

ب - تشمل الحصانة الدبلوماسية المشار اليها في الفقرة السابقة ما يلي :

١ - المقر الرسمي للهيئة العليا .

٢ - المقر الرسمي لمجلس الادارة .

٣ - المقر الرسمي للمديرية العامة للمشروع ومكاتبها وفروعها .

٤ - كافة الاوراق والمستندات والوثائق والسجلات العائدة للمشروع او الخط .

المادة ٤١ - يخضع أعضاء مجلس الادارة ومدير عام المشروع وكافة موظفي ومستخدي وعمال المشروع للضرائب المقررة على الرواتب والاجور والمكافآت والبدلات والتعويضات في الدولة التي ينتمي اليها .

مكتبة العدل

المادة ٤٢ - يوضع موظفو ومستخدمو وعمال ادارة المشروع الى انظمة الاستخدام الخاصة بهم التي ستوضع بموجب هذا الاتفاق ، بما في ذلك احكام الفصل من الخدمة وتعويضات او مكافآت الخدمة وتعويضات الوفاة واصابات العمل اينما كان مقر عملهم ، ودون التأثير بالانظمة والقوانين المحلية الخاصة بكل من حكومات الدول الثلاث .

المادة ٤٣ - أ - يتم اتصال وزراء المواصلات لدى حكومات الدول الثلاث بالطريق المباشر في كل ما يتعلق بشؤون المشروع والخط .

ب - يتم الاتصال فيما بين حكومات الدول الثلاث وبين ادارة المشروع عن طريق الهيئة العليا .

المادة ٤٤ - يعال بهذا الاتفاق بما تصايقه من حكومات الدول الثلاث ، واعطائه لديها الصفة القانونية الملزمة ، وتبادل التصديقات المذكورة بالطرق الدبلوماسية ، مع ابداع الصور اللازمة منها لدى الهيئة العليا ويلغى ما يتعارض مع احكامه في الاتفاقات والبروتوكولات السابقة .
في ٧ صفر ١٣٨٦ الموافق ٢٧ يار ١٩٦٦ .

وزير مواصلات حكومة	وزير مواصلات حكومة	وزير مواصلات حكومة
الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	المملكة الاردنية الهاشمية
(سمح عطية)	(محمد عمر توفيق)	(سعيد الدجاني)

- ٤ -

السيد الرئيس :

مشروع اتفاقية انشاء المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بجامعة الدول العربية ، هل يوافق المجلس عليها كما وردت من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص الاتفاقية كما وافق عليها المجلس وبالصفة التي سترفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

مشروع

اتفاقية انشاء المنظمة العربية

للمواصفات والمقاييس بجامعة الدول العربية

○○○○

ان حكومات :-

رغبة منها في ارساء كيانها الصناعي والاقتصادي على اسس متينة من العلم والخبرة وتقدير اهمية المواصفات والمقاييس في ضبط الانتاج العربي ورفع مستواه ، وفي تيسير التبادل التجاري العربي والدولي بما يحقق الرخاء لاقتصادياتها جميعا ، وادراكا لضرورة تيسيق وتوحيد جهودها المشتركة لبلوغ هذه الغايات ، وتحقيقا لاهداف واغراض ميثاق جامعة الدول العربية ومهادنة الدناع المشترك والتعاون الاقتصادي ، فقد اتفقت على الاحكام الاتية التي وافق عليها المجلس الاقتصادي في دور انعقاده العاشر بتاريخ ١٩٦٧ / الموافق ودعا الدول الاعضاء الى الارتباط بها .

تمت ايداع النص
في ١٩٦٧

الباب الاول

اهدافها ، اعضاؤها ، تشكيلاتها

المادة ١ - تنشأ في نطاق جامعة الدول العربية منظمة يطلق عليها اسم المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ويكون مركز جامعة الدول العربية مقرها ويعبر عنها في هذا النظام بالمنظمة.

المادة ٢ - اعضاء المنظمة العاملون هم المؤسسات والهيئات المقاييس والمواصفات في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية. ويجوز للدول والبلدان العربية التي لم تنضم فيها مؤسسات او اجهزة للمقاييس والمواصفات بعد ، ان تشارك في المنظمة كاعضاء مراسلين او مراقبين دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ٣ - تهدف المنظمة الى :

- أ - الحد على انشاء مؤسسات او اجهزة خاصة للمقاييس والمواصفات في الدول العربية .
 - ب - العمل على توحيد المصطلحات الفنية وطرق الفحص والتحليل والقياس بين الدول العربية .
 - ج - تنسيق وتوحيد المواصفات بين الدول العربية كلما كان ذلك ممكنا .
- وذلك في سبيل رفع مستوى الانتاج العربي وتيسير التبادل التجاري والتعاون في الميادين الاقتصادية والصناعية والزراعية والعلمية والثقافية

المادة ٤ - للمنظمة ان تستعين على تحقيق اغراضها بكافة الوسائل وعلى الخصوص :

- أ - تكوين مركز للوثائق والمعلومات لنشر وتبادل كافة المعلومات والبيانات والدراسات المتعلقة بالمواصفات وأنظمة المقاييس وطرق الاختبار والفحص المستخدمة في الدول العربية وبالقوانين واللوائح الصادرة في شأنها وبالادارات والهيئات والهيئات والمعامل والهيئات القائمة وبجميع ما يتعلق بمجالات المواصفات والمقاييس .
- ب - تنمية العلاقات وتشجيع التعاون بين الادارات والهيئات والاقسام والهيئات المعنية بشؤون المواصفات والمقاييس في الدول الاعضاء والاستفادة من الامكانيات العملية المتوفرة في المختبرات العربية القائمة وتقديم التوصيات لتنظيم اختيار المواد ومعايرة الاجهزة تحقيقا لمطابقة المواصفات الموضوعة ومعاونة هذه الهيئات والادارات الفنية الوطنية على استكمال امكانياتها والعمل على تزويدها بما قد يلزمها من فنيين او معدات .
- ج - تنسيق البحوث والدراسات الخاصة بالمواصفات والمقاييس .

د - تنسيق وتوحيد وحدات القياس والتصانيف والمصطلحات والتعاريف والرموز الفنية واسس الرسم وكذلك طرق التحليل والفحص والاختبار وشروط المطابقة للمواصفات في حدود الامكانيات العامة .

هـ - اصدار ونشر توصيات او مواصفات قياسية عربية موحدة لتحديد الخواص ومستويات الجودة للخدمات والمواد والمنتجات والسلع ، والاجهزة والمعدات والأنظمة الفنية للاموال وتنسيق وتوحيد المقاييس وأنظمة القياس المطبقة في الدول العربية .

و - اقتراح الوسائل اللازمة لاعداد وتدريب ورفع كفاءة المستويات المختلفة من الاختصاصيين والفنيين وتأهيلهم للاموال المتعلقة بالمواصفات والمقاييس والرقابة على الانتاج وضبط دقته وجودته والسعي لانشاء مركز عربي مشترك للتدريب والتأهيل في مجالات المواصفات والمقاييس

ز - اصدار واعتماد وتسجيل العلامات والبيانات والرموز التي تدل على مطابقة المواد والخدمات والسلع والمنتجات والاجهزة والمعدات للتوصيات والمواصفات القياسية العربية ووضع الانظمة المتعلقة بشروط استعمال شارات المطابقة المنو عنها .

ح - عقد حلقات البحث والدراسة واقامة المؤتمرات المحلية والاقليمية .

ط - تنسيق المواصفات والمقاييس العربية مع توصيات المنظمة الدولية للمقاييس والمواصفات وغيرها من المنظمات العالمية ، والتعاون مع المنظمات والهيئات الوطنية والاقليمية والدولية المماثلة .

المادة ٥ - تتكون المنظمة من :

- أ - اللجنة العامة للمنظمة
- ب - المكتب التنفيذي للمنظمة
- ج - اللجان الفنية الفرعية
- د - الامانة العامة للمنظمة

الباب الثاني

اللجنة العامة للمنظمة

المادة ٦ - اللجنة العامة هي السلطة العليا للمنظمة وتبصر على شؤونها وتصريف امورها وتختص باعداد السياسة العامة التي تدير عليها المنظمة وتخطيط برامجها ومتابعة نشاطها الى المجلس الاقتصادي العربي . ولها ان تتخذ ما تراه لازما من قرارات واجراءات لتحقيق اغراض المنظمة وحماية اهدافها في حدود هذه الاتفاقية ولها على الاخص :-

- أ - اعتماد التوصيات والمواصفات القياسية العربية وتعديلها كلما اقتضى الامر .
- ب - تشكيل اللجان الفنية والفرعية للجان اعمال المنظمة وتحديد اختصاصات كل لجنة واختصاص الدولة التي يعهد اليها القيام باعمال امانتها الفنية .

ج - متابعة نشاط اللجان واعتماد قراراتها .

هذه احدى الاصل

د - وضع الانظمة واللوائح الداخلية لسير العمل للاجهزة العاملة في المنظمة المنصوص عليها في المادة الخامسة بما في ذلك الانظمة الخاصة بشؤون الموظفين .

هـ - اعتماد الميزانية السنوية للمنظمة والتصديق على الحساب الختامي .

و - دراسة التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالمنظمة ومركزها المالي .

ز - اختيار ممثلي المنظمة في المؤتمرات والاجتماعات العامة والفنية المحلية والاقليمية والدولية .

المادة ٧ - تتكون اللجنة العامة من ممثلين عن الاعضاء . ويكون لكل دولة صوت واحد .

المادة ٨ - تجتمع اللجنة العامة في شهر (اذار) من كل عام ، ويجوز لها ان تجتمع في ادوار غير عادية اد طلب ذلك نصف الاعضاء العاملين .

المادة ٩ - تكون اجتماعات اللجنة العامة للمنظمة قانونية بحضور اغلبية الاعضاء العاملين على الاقل . وتعتبر القرارات ملزمة ، في حدود هذه الاتفاقية ، بموافقة ثلثي اصوات الاعضاء العاملين الحاضرين باستثناء القرارات المتعلقة باعتماد مواصفات قياسية عربية موحدة ، فيقتضي لها اجماع اعضاء المنظمة العاملين .

المادة ١٠ - تسند رئاسة اللجنة العامة عند افتتاح كل دورة اعتيادية بالتناوب على اساس الترتيب الهجائي لاسماء الاعضاء العاملين من الدول والبلاد العربية . وتختار اللجنة نائبا للرئيس ومقررا من بين الاعضاء العاملين ويشترط ان يكون كل منهما من غير جنسية الرئيس .

الباب الثالث

المكتب التنفيذي للمنظمة

المادة ١١ - يتكون المكتب التنفيذي للمنظمة من الرئيس ونائبه والمقرر والامين العام للمنظمة . ويحدد اللجنة العامة اختصاصات المكتب التنفيذي .

الباب الرابع

اللجان الفنية والفريقية

المادة ١٢ - تختص اللجان الفنية التي تشكلها اللجان العامة باعداد ما تعهد به اليها من مشروعات وتوصيات ومواصفات قياسية . واللجان الفنية ان تشكل لجانا فرعية لمعاونتها في اداء مهمتها .

الباب الخامس

الامانة العامة

المادة ١٣ - تتكون الامانة العامة للمنظمة من الامين العام ومن يعاونه من الموظفين الفنيين والاداريين .

الباب السادس

ميزانية المنظمة

المادة ١٤ - يكون للمنظمة ميزانية مستقلة ، لمواجهة نفقاتها . يعد الامين العام مشروعها ويعرضه على اللجنة العامة للمنظمة للموافقة عليها قبل بدء السنة المالية التي يحددها النظام الداخلي .

المادة ١٥ - تتكون ميزانية المنظمة من الموارد الاتية : -

أ - اشتراكات الاعضاء وفقا لنسبة ما يصيب كلا من دولها من ميزانية جامعة الدول العربية .

ب - الرسوم التي تحصلها المنظمة نتيجة لمباشرة نشاطها .

ج - العوائد والتبرعات التي تقدمها الحكومات او الهيئات او الافراد وتوافق للجنة العامة للمنظمة على قبولها .

الباب السابع

الاحكام العامة

المادة ١٦ - يجوز حل المنظمة بقرار تصدره اللجنة العامة بموافقة ثلثي الاعضاء العاملين ، ويجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة جميع الاعضاء العاملين .

المادة ١٧ - يصدق على هذه الاتفاقية من الدول والبلاد العربية الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية في اقرب وقت ممكن ، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول والبلاد المتعاقده الاخرى .

المادة ١٨ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد شهر من ايداع وثائق تصديق خمسة من الاعضاء العاملين على هذه الاتفاقية .

المادة ١٩ - يجوز لدول الجامعة العربية والبلاد العربية الاخرى غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

المادة ٢٠ - يجوز لاي عضو مرتبط بهذه الاتفاقية ان ينسحب منها بعد مضي سنة من تاريخ اعلان انسحابه بموجب كتاب يرسله الى الامين العام للمنظمة ، وعلى الامين العام ان يبلغ ذلك الى الاعضاء خلال شهر من تاريخ تسلمه اعلان الانسحاب .

وايثباتا لما تقدم ، وقع المندوبون المفوضون المينة اسمائهم بعد ، هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم .

عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية بمدينة القاهرة في يوم .

الموافق .

من اصل واحد يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل من الدول

والبلاد العربية الموقعة او المرتبطة بها .

عن حكومات : -

تحتفظ بالأصل

السيد الرئيس :

وبالنسبة لطلب اللجنة عقد جلسة خاصة لمناقشة موضوع الاوضاع الراهنة هل يوافق المجلس على هذا الطلب ؟

الجميع : موافقون :

السيد الرئيس :

اذن متى تقترحون موعداً للجلسة ؟

السيد المكشع نائب الكرك :

انا ارى ان تكون هذه المناقشة مع لجنة الشؤون الخارجية فقط :

ضجة :

السيد وزير المواصلات :

معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية سيسافر بعد غد الى القاهرة لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب فاما ان تعقد هذه الجلسة غداً او تأجيلها لحين عودته .

السيد ابو العز نائب معان :

غداً مساءً بعد الافطار .

السيد العوران نائب الطفيلة :

بالنظر لأهمية الموضوع نرجو تأجيلها الى مباح بعد عودته .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

مع تقديم الشكر كل الشكر الى لجنة الشؤون الخارجية انا ارى - والكل يعرف ان مؤتمراً للقمة سيُعقد وسيحدد الاتجاه العربي المتكامل لموقف جميع

الدول العربية من هذه الحوادث نأرى مع موافقتي على الطلب من الحكومة لبدء وإطلاعنا على جميع التطورات والمراحل التي مرت بها القضية تأجيل هذه الجلسة الى ما بعد مؤتمر التمهيد .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التأجيل ؟

الجميع : موافقون .

السيد الدلقموني نائب اربد :

احب ان اقلت نظر الحكومة ، اليوم جاء في جريدة الدستور عنواناً بالاحمر « مشروع فرنسي لازمة الشرق الاوسط وسحب مشروع السلام الفرنسي للشرق الاوسط ههنا المشروع نشر في الجريدة الاردنية ، هل هذا صحيح ؟ هل لدى الحكومة علماء به ؟ هل المراقب في المطبوعات - انا كاتب اراقب - لما علم ؟

السيد وزير الثقافة والاعلام :

يا سيدي اولاً الذي احب ان اوضحه انه لا يوجد رقابة على الصحف في المملكة ، وسواء كانت الحكومة طرفاً في اصدار صحيفة او لم تكن هذا مبدأ معمول به ويشمل الصحف بمجموعها ، ثانياً هذا التبا بالذات جاء بواسطة وكالة انباء الى هذه الصحيفة وغيرها من الصحف في هذه الوكالة ونشرت هذا التبا كما ورد دون التعليق عليه سلباً او ايجاباً ، لكن بالنسبة للظرف الذي جاء فيه التبا وتم فيه نشره ، اعتقد بصورة شخضية اننا دنيضة من وكالة انباء اجنبية على فرنسا وخضوضاً بعد الموقف الطيب الذي وقفه الجنرال ديفول من الصراع العربي الإسرائيلي ، وشكراً .

السيد وزير الدولة للشؤون الخارجية :

يا سيدي بالنسبة للملاحظة التي تفضل وأوردها السيد النائب فضل بك . ليس لدى الحكومة اي علم بأي مشروع افرنسي من هذا القبيل او من غيره لحل ازمة الشرق الاوسط . وبهذه المناسبة احب ان اقول لكم ان موقف الحكومة الفرنسية في مداولات الامم المتحدة كان الموقف المساند لوجهة النظر العربية ونحن قابلناه بالامتنان ولم يطراً اي تغيير حتى هذه اللحظة على موقف الحكومة الافرنسية .

السيد الرئيس : شكراً

السيد الدلقموني نائب اربد :

ارجو من الحكومة ان تتابع ههنا الخبر مع السفارة الفرنسية او السلطات الفرنسية .

..

السيد البطاينة نائب اربد :

طالما وان الاخ الزميل السيد فضل الدلقموني اثار معلومات وزارة الاعلام ورقابتها على اعمال الصحافة او ما ينشر في الصحافة وقاله معالي الاخ صلاح ابو زيد وقال بأنه لا رقابة على الصحف إطلاقاً وأكد هذا القول ، من الغريب او من المستغرب جداً اننا كما تذكرون ناقشنا البيان الوزاري قبل اسبوع في هذه القاعة والذي اثار غرابة ودهشة النواب بما فهمه المواطنين ان كلمات النواب التي قيلت في هذا المجلس لم يشر اليها ولم يذكر منها اي حرف في الصحف المحلية وقد افاد في او عندما يستل بعض الصحفيين عن عدم ذكر كلمات النواب خلافاً لما جرت العادة عليه في هذا البلد ، المادوا بأن وزارة الاعلام هي التي منعت نشر كلمات النواب في الصحف المحلية ، وطالما

ونحن في صدد مناقشة الصحافة وما لها وما عليها وافاد معالي الاخ صلاح ابو زيد بأنه لا رقابة على الصحافة فارجو من الحكومة ان تؤكد لنا عدم تدخلها بالصحافة وبيان الاسباب التي دعت اذا كان الخبر صحيحاً - الاسباب التي دعتنا الى منع الصحافة من نشر كلمات النواب في الصحف المحلية .

السيد وزير المواصلات :

ما في شك ان الاخ صلاح ابو زيد تعرض لموضوع الرقابة وانا اؤكد للأخ رزق بك انه لا يوجد رقابة على الصحافة عندنا ولن تقدم وزارة الاعلام على اعلام اي صحفي بعدم نشر كلمات النواب إطلاقاً ، فاذ كان الصحفيون جاءوا للأخ رزق بك وقالوا له وزارة الاعلام . اريد ان اؤكد لك ان وزارة الاعلام ليس لها علم بذلك إطلاقاً والصحافة عندنا حرة واعتقد قبل اربعة او خمسة ايام نشرت اشياء كثيرة تخالف رغبات الحكومة ولم تعرض لها إطلاقاً .

السيد العظم نائب معان :

لا غرابة اذا قلت بأنه ليس على الصحافة في الاردن رقابة وانا اقر هذا الرأي انما على الصحافة في الاردن املاء فالرقابة مفهومها ان يجلس موظف من وزارة الاعلام ..

السيد الرئيس : ارجوك يا يوسف بك .

السيد العظم نائب معان :

من حقني ان اقول رأيي في المجلس ، وانا اخذد ما اقول ، هذا المجلس من حق النائب ان يقول الكلمة التي يراها فاذا كانت خطأ من حق الرئيس ان

هكذا اجند الاصل

السيد الرئيس :

على ان لا تخرج عن الموضوع .

السيد العظيم نائب معان :

اقول انا بالنسبة للصحافة ، الرقابة مفهومها في العالم ان يكون هناك موظف من وزارة الاعلام في دار الجريدة يتصفح الانباء والتعليقات فاذا لم يعجبه رأي حذف هذا الرأي او حذف التعليق وهذا يوفر على الحكومة لان رواتب موظفين يمينون في دور الصحف ، القائم الان اتصل بصحفيين وبصحفيين كبار من قبل دائرة المطبوعات وعلى استعداد ان اقول الاسماء اذا ما طلب ذلك لا تنشروا شيئاً مما قيل في مجلس النواب الا النسخة التي لا يأتيناها الباطل من بين يديها ومن خلفها والتي جاءت من وزارة الاعلام رقابة والف رقابة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لا شك ان ما تفضل النواب الاخ رزق والاخ يوسف والاخ فضل تعتبر مواضيع جوهرية واسباسية ومن حق هذا المجلس ان يناقشها لأنها تتعلق بحرية المواطنين الذين نحن نحرص جميعاً على ان نحافظ عليها الا انه وحفاظاً على تحقيق النظام او التقيد بالنظام الداخلي ارجو من الاخوان الكرام بالنسبة لهذا الموضوع واهميته ان يتقدموا باقتراح والحكومة تجيب على الموضوع .

السيد الرئيس :

انتهى الموضوع لا لزوم لذلك .

٧ - مقررات لجنة شؤون اللاجئين

السيد الرئيس :

والآن تبسلى مقررات لجنة شؤون اللاجئين وارجو أن يفضّل السيد علي الرعي إلى المنصة للتلاوتها .

(أ)

السيد المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة اللاجئين بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٢ بنصائها القانوني وقررت ما يلي : -

١) انتخاب سعادة السيد محمد طاهر الكيلاني رئيساً للجنة .

٢) انتخاب سعادة السيد علي الرعي مقرراً للجنة .

(اخذ المجلس علماً بذلك)

(ب)

السيد المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة شؤون اللاجئين بنصائها التاتواني بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٩ برئاسة سعادة السيد محمد زيد الكيلاني وحضور السادة المقرر : علي الرعي فوزي جرار ، اميل الغوري ، عبد الكريم الكايد ، عبد الكريم ماضي ، حنا بنوره .

ونظرت في موضوع شؤون النازحين الحال بها من عطوفة رئيس المجلس وبعد التداول ، قررت ما يلي : -

(١) اعلام اللجنة الوزارية العليا لشؤون النازحين بعزم لجنة اللاجئين على زيارة ضيأت اللاجئين اعتباراً من يوم السبت الموافق ١٩٦٧/١١/٢٥ ووضع برنامج هذه الزيارة المقصود منها تفقد أحوال اللاجئين والاستماع لشكاوتهم . وتمهئة وسائل النقل اللازمة .

- ب -

السيد المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الزراعية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ برئاسة سعادة السيد عبد الكريم المضي وحضور السادة - المقرر مفلح عودة الله ومحمد منور الحديسد ، فرح ابو جابر ، عبد الوهاب الطروانه ، سمود القاضي فوزي جرار .

ونظرت في القانونين التاليين الحاليين عليها ، وبعد دراستها ، قررت قبولها كما وردا من الحكومة ، وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

(١) القانون المؤقت رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٦ قانون صيانة الاشجار والمزروعات .

(٢) القانون المؤقت رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦ قانون الزراعة العام .

اللجنة الزراعية

السيد معمر نائب اربد :

هذه تحال الى اللجنة القانونية .

السيد وزير المواصلات :

اذا سمجت ، القوانين كلها تحال الى اللجنة القانونية لا تحال الى اللجنة الزراعية .

السيد الرئيس :

من قال ان تبحث في اللجنة الزراعية ؟

(٢) ابلاغ اللجنة الوزارية استعداد لجنة اللاجئين البرلمانية للتعاون معها على ضوء خبرة اعضائها ومعرفة بشؤون النازحين .

(٣) أن تنظر اللجنة اسبوعياً في الشكاوى والعرائض التي تتعلق بموضوع النازحين والبث فيها بأسرع وقت .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . لجنة اللاجئين

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

٨ - مقررات اللجنة الزراعية

السيد الرئيس :

تلى مقررات اللجنة الزراعية وارجو ان يفضّل السيد مفلح عودة الله الى المنصة لهذه الغاية .

- أ -

السيد المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الزراعية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٢ وقررت مايلي . -

١) انتخاب السيد عبد الكريم المضي رئيساً للجنة

٢) انتخاب السيد مفلح عودة الله مقرراً للجنة

(اللجنة الزراعية)

(اخذ المجلس علماً بذلك)

هكذا عند الأصل

السيد الأمين العام :

المجلس احالها على اللجنة الزراعية .

السيد الرئيس :

طلما ان المجلس احالها . .

الاستاذ جمو نائب عمان :

هذا قانون .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

بالنسبة لقانون صيانة الاشجار وقانون الزراعة
العام اعتقد انه من الافضل ان تدرس هذه القوانين
اللجنة الزراعية بالاشتراك مع اللجنة القانونية .

السيد الرئيس :

اذن تعاد الى اللجنة القانونية لدراستها مع اللجنة
الزراعية . هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون

السيد المفوضي نائب نابلس :

المجلس كان قد احالها بالاجماع الى اللجنة الزراعية

السيد الرئيس :

صبحنا هذا الآن .

٩ - قرار لجنة التوجيه الوطني والدعاية
والسياحة رقم (١)

السيد الرئيس :

يتلى القرار رقم - ١ - ولتفضل المقرر السيد
عبد السلام العنوري .

السيد المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة
لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٢/١١/٩٦٧
وقررت ما يلي :-

١ (انتخاب سعادة السيد فرح ابو جابر

رئيساً للجنة

٢ (انتخاب سعادة السيد عبد السلام العنوري

مقرراً للجنة

(لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة)

(اخذ المجلس علماً بذلك)

١٠ - احالة القوانين الواردة على

اللجان المختصة

السيد الرئيس :

تتلى القوانين الواردة .

السيد الأمين العام :

وردت القوانين الموقرة التالية من الحكومة .

أ - القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ٦٧ المعدل
لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة .

ب - القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ٦٧ المعدل
لقانون البلديات .

ج - القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ٦٧ المعدل
لقانون الادارة العامة .

د - القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ٦٧ المعدل
لقانون الشركات .

السيد الرئيس :

١١ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

الجلسة القادمة يوم الخميس الموافق ٦٧/١٢/٧
الساعة الحادية عشرة صباحاً لبحث قانون الخدمة
الوطنية الاجبارية .
ولأن ارفع الجلسة .

وانتهت الجلسة .

هذه القوانين من اختصاص اللجنة القانونية

فهل يوافق المجلس على احالتها عليها ؟

الجميع : موافقون .

أمين عام مجلس الامة

رئيس مجلس النواب

هاني فبر

طاهر عريقات

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الأمين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعدلان بعيون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور الحيلة : السيد وليد النجدادي

تحتفظ
بأصل
الكتاب